

سبيل الإمام

المعرفة اوقف والابتداء في القرآن

إعداد خادم القرآن الكريم

السيد عبد السلام مصطفي حنين

عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه

سبيل الإمام

المعرفة اوقف والابتداء في القرآن

إعداد خادم القرآن الكريم

السيد عبد السلام مصطفى حسين

عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه

اسم الكتاب: **سبل الإيمان إلى معرفة الوقف والابتداء في القرآن**

المؤلف: **السيد بن عبد السلام مصطفى حسن**

سنة الإصدار: **١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م**

الإصدار: **الأول**

عدد الصفحات: **٣٧٢**

حقوق النشر محفوظة ١٤٤١هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف.



سبل الإيمان
إلى
معرفة الوقف والابتداء في القرآن



وإن كان خرق فادرکه بفضلة
من الحلم وليصلحه من جاد مقولا



إِهْتَدَاءٌ

جزى الله بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القرآن عذباً وسلسلاً

إلى من أخذ بيدي إلى نحو كتاب الله، إلى من علمني كيف أقرأ الآيات وأتقنها، إلى شيخي وأستاذي ومعلمي وتاج رأسي، فضيلة الشيخ خليل بن علي أحمد الشاعر، حفظه الله وأدام عليه لباس الصحة والعافية.

إلى من وجهني إلى هذا العلم المبارك؛ علم الوقف والابتداء، إلى شيخي وأستاذي ومعلمي، فضيلة الشيخ عبده بن محمود بن محمد بن عبد العزيز أبو جبل، حفظه الله وبارك في عمره.

أهدي إليكما ثمرة جهدي المتواضع، عسى الله أن يتقبله منا، وأن تكون هدية تليق بكم.





تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ

مُسْلِمُونَ ﴿١١٤﴾ [آل عمران : ١٠٢].

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء : ١].

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب : ٧٠ - ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد:

فإن علم الوقف والابتداء من العلوم المهمة للمقرئ والقارئ، إذ به تتبين المعاني، وهذا هو الهدف من هذا العلم المبارك.

والحقيقة أن هذا العلم مهم جدًا، لأنه يجمع شتات علوم كثيرة؛ من تفسير وإعراب وقراءات وغيرها، فيمكنك هذا العلم من التدبر في آيات الله عز وجل. قال الإمام الهذلي رحمه الله في كتابه الكامل: «إن الوقف هو حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين».

وكان أبو حاتم السجستاني رضي الله عنه يقول: «من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن»^(١).

إن الوقف والابتداء في تلاوة القرآن الكريم من أدق العلوم التي تنبئ عن فهم القارئ لكتاب الله تعالى، وتكشف من أسرار معاني الآيات الكريمة ما لا يحصى عددًا ولا ينقضي عجبًا.

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات، المؤلف: الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة النشر: ١٤٣٤هـ (٢/٤٩٣-٤٩٤).

إن علم الوقف والابتداء من الموضوعات التي لا بد لقارئ القرآن الكريم أن يعرفها ويتدبر قواعدها؛ إذ بها يعرف المراد من الكلام، ويتبين المغزى من فصيح اللسان، ويتيسر على السامع فَهْمُ ما يتلى عليه من آيات وأحكام، وبه تعرف المنازل التي يصح أن يقف عليها القارئ الهمام.

كما أن شرف العلم من شرف متعلقه؛ وعلم الوقف والابتداء من أشرف العلوم لتعلقه بكتاب الله تعالى، فهو علم جليل القدر عظيم النفع، لا بد لكل قارئ أن يحرص عليه أشد الحرص.

وإن العلماء قديماً اهتموا بكل ماله علاقة بالقرآن الكريم من علم القراءات والوقوف والتفسير وغيرهم، منذ عهد الصحابة ومن بعدهم، وآثارهم دالة على ذلك، وقد كان لعلم الوقف عناية خاصة من العلماء قديماً وحديثاً، ولا زالت جهود العلماء متواصلة في بيان حقيقة هذا العلم، فمنهم من أفرده بالتصنيف كابن الأنباري، وأبي جعفر النحاس، وأبي عمرو الداني، والشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، والأشموني، ومنهم من أفرد له باباً خاصاً في كتابه كالإمام ابن الجزري في النشر، وفي المقدمة الجزرية، وفي التمهيد، والسيوطي في الإتيقان، والزركشي في البرهان، والزرقاني في مناهل العرفان.

وكل هذه الجهود كانت في بيان الوقوف الجائزة، وغير الجائزة على طريقة سرد الآيات، وبيان ما يكون الوقف عليه تاماً، وما يكون الوقف عليه غير تام.

وكان من فضل الله علينا أن أكرمنا بهذه الدراسة المباركة في علم الوقف والابتداء، والتي سمّتها بـ: «سبل الإيمان إلى معرفة الوقف والابتداء في القرآن»، وقد بدأت فيها بالحديث عن تعريف هذا العلم الجليل، وبيان قدره وأهميته، ثم أردفت بالحديث عن نشأته وتطوره من عهد النبي ﷺ وصحابته الكرام رضوان الله عليهم، مرورًا بعهد التابعين وتابعيهم، وحتى العصر الحديث، مع ذكر طرفًا من مصنفات أهل العلم في هذا الفن، ثم عرجت بالحديث عن علاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى، كالتفسير والقراءات وغيرها، ثم بدأت الحديث عن أقسام الوقف والابتداء، واعتمدت تقسيم الإمام الداني والمحقق ابن الجزري في تقسيم الوقوف، وأفردت مبحثًا لكل من الوقف التام والكافي والحسن والقبیح، ثم ذكرت أنواعًا أخرى من الوقوف بخلاف هذه الأنواع الأربعة، ثم تطرقت إلى الحديث عن الوقف على كلا وبلى ونعم، وختمت الكتاب بالحديث عن مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي، وكذا مناهج القراء في تحديد مواضع الوقف، ثم الحديث عن رموز الوقف في المصاحف.

والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يتقبل منا أعمالنا، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها في ميزان حسناتي ووالدي ومشايخي... أمين.

وصلي الله علي نبينا محمد وعلي آله وصحبه وسلم





خطة الدراسة



تشتمل هذه الدراسة على تسعة فصول:

الفصل الأول: تعريف علم الوقف والابتداء، ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحًا.

- المبحث الثاني: تعريف الابتداء لغة واصطلاحًا.

- المبحث الثالث: الفرق بين الوقف والقطع والسكت.

- المبحث الرابع: تعريف علم الوقف والابتداء.

الفصل الثاني: أهمية معرفة علم الوقف والابتداء وحكم تعلمه، ويشتمل

على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أهمية معرفة علم الوقف والابتداء.

- المبحث الثاني: حكم تعلم الوقف والابتداء.

- المبحث الثالث: أسباب العزوف عن تعلم الوقف والابتداء.

الفصل الثالث: نشأة علم الوقف والابتداء والتصنيف فيه، ويشتمل على

مبحثين:

- المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.
- المبحث الثاني: أهم المصنفات في علم الوقف والابتداء.
- الفصل الرابع: علاقة علم الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى، ويشتمل على ستة مباحث:

- المبحث الأول: علاقة علم الوقف بعلم التفسير.
- المبحث الثاني: علاقة علم الوقف بعلم النحو.
- المبحث الثالث: علاقة علم الوقف بعلم القراءات.
- المبحث الرابع: علاقة علم الوقف بعلم العقيدة.
- المبحث الخامس: علاقة علم الوقف بعلم الفقه.
- المبحث السادس: علاقة علم الوقف بعلم البلاغة.
- الفصل الخامس: أقسام الوقف والابتداء، ويشتمل على ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: أقسام الوقف من حيث حال الواقف.
- المبحث الثاني: أقسام الوقف من حيث محل الوقف.
- المبحث الثالث: أقسام الابتداء.

الفصل السادس: أقسام الوقف الاختياري: التام - الكافي - الحسن -

القبیح، ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الوقف التام.
- المبحث الثاني: الوقف الكافي.

- المبحث الثالث: الوقف الحسن.
- المبحث الرابع: الوقف القبيح.
- الفصل السابع: ذكر أنواع أخرى للوقوف، ويشتمل على أربعة مباحث:
 - المبحث الأول: وقف السنة.
 - المبحث الثاني: وقوف السجاوندي.
 - المبحث الثالث: الوقف الصالح، والمفهوم.
 - المبحث الرابع: وقف المعانقة.
- الفصل الثامن: الوقف على: كلا وبلى ونعم، ويشتمل على ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: الوقف على كلا.
 - المبحث الثاني: الوقف على بلى.
 - المبحث الثالث: الوقف على نعم.
- الفصل التاسع: تنمات في الوقف والابتداء، ويشتمل على أربعة مباحث:
 - المبحث الأول: مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي.
 - المبحث الثاني: مناهج القراء في تحديد مواضع الوقف.
 - المبحث الثالث: علامات الوقف.
 - المبحث الرابع: شبهات حول الوقف.



الفصل الأول

تعريف علم الوقف والابتداء

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحًا.
- المبحث الثاني: تعريف الابتداء لغة واصطلاحًا.
- المبحث الثالث: الفرق بين الوقف والقطع والسكت.
- المبحث الرابع: تعريف علم الوقف والابتداء.

المبحث الأول

تعريف الوقف لغة واصطلاحاً





تعريف الوقف لغة واصطلاحاً



■ تعريف الوقف في اللغة:

الوقف يأتي في اللغة لمعان كثيرة، منها:

١ - الحبس: يقال: وقف الأرض أو الدار على المساكين أو للمساكين، وقفها، أي: حبسها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١) [الصفات : ٢٤]؛ والوقف: مصدر قولك وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قلت: وقفت وقوفاً.

٢ - الإقلاع: قال الجوهري: أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه، أي: أمسكت وأقلعت.

٣ - السكت: حكى أبو عمرو ابن العلاء: كلمتهم ثم أوقفت أي سكت، قال: وكل شيء أمسكت عنه فإنك تقول: أوقفت.

(١) والمعنى: احبسوهم، وهذا يكون قبل السوق إلى الجحيم، وفيه تقديم وتأخير، أي: فقوم للحساب، ثم سوقوهم إلى النار. وقيل: يساقون إلى النار أولاً، ثم يحشرون للسؤال إذا قربوا من النار، ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة (١٨/٢٤).

٤ - الكف عن الفعل والقول.

٥ - القيام: يقال، وقف بالمكان، يقف، وقفًا ووقوفًا فهو واقف: أي دام قائمًا.

٦ - ومن المجاز: أوقف فلانًا على ذنبه وسوء صنيعه: إذا أطلعته عليه، وأعلمه به.

٧ - ووقف القارئ على الكلمة ووقوفًا، ووقفه توقيفًا: علمه مواضع الوقوف.

٨ - ووقف على المعنى: أحاط به، وهو مجاز^(١).

(١) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ، القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، مادة (وقف).

■ مادة الوقف في كتاب الله عز وجل:

لقد اهتم القرآن الكريم بهذه الكلمة، حيث وردت فيه بصيغ عديدة وبمعان كثيرة، كلها معان متقاربة تعود إلى معنى الحبس والكف والقطع عن الفعل، فقد وردت تارة بصيغة البناء للمجهول، وتارة بصيغة اسم المفعول، وتارة بصيغة الأمر، وذلك في أربعة مواضع:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا

نُرِّدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ [الأنعام: ٢٧].

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ

الَّذِينَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾

[الأنعام: ٣٠].

الموضع الثالث: وردت بصيغة اسم المفعول بياناً لموقف الظالمين يوم القيامة

ومناقشتهم بعضهم بعضاً بحجج لا تنفع في ذلك المقام، قال تعالى: ﴿وَقَالَ

الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا تَرَىٰ إِذِ

الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ

أَسْتُضْعَفُونَ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ [سبأ: ٣١].

الموضع الرابع: وردت بصيغة الأمر بياناً لما سيحصل للكفار يوم القيامة

من حبسهم وسؤالهم عما كانوا يعملون، قال تعالى: ﴿وَقَفُوهُمْ ۖ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ

﴿٢٤﴾ [الصفات: ٢٤].

ويقتضي المعنى اللغوي السابق للوقف، إطلاقه على كل قطع وحبس على الآية أثناء القراءة سواء صحبه التنفس أولاً، وسواء كان القطع بنية الإعادة أولاً، إلا أن العرف عند علماء علم التجويد والقراءات والمفسرين خصصه بقطع الصوت على الآية مع التنفس، وفي ذلك اختلفت عبارات العلماء، فبنى بعضهم تعريفه على العرف اللغوي، ولم يراع ما اصطلاح عليه علماء هذا الفن، ومنهم من راعى ذلك ويتضح ذلك من تعريفات العلماء.

■ تعريف الوقف في الاصطلاح:

إن علماء الوقف والابتداء والقراء الأوائل أصحاب التأليف كابن الأنباري وابن النحاس والداقي وكذلك السجاوندي والنكزاوي والزركشي وغيرهم، رغم تقسيمهم للوقف وتتبعهم كلمات القرآن بالاستقراء الكافي، والوقوف أمام كل جملة مناقشين و محللين، لم يتعرضوا لتعريف «الوقف» على شكل نص، بل يمكن أن يفهم التعريف من كلامهم ضمناً خلال الحديث عن أقسام الوقف في كتبهم.

قال الجرجاني: «الوقف هو قطع الكلمة عما بعدها»^(١).

(١) كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (ص: ٢٥٣)، وقد نسبه القسطلاني إلى ابن الحاجب أيضاً، ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات (ص: ٤٩٠).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه يدخل فيه السكت؛ لأن السكت عبارة عن قطع الكلمة أيضًا، لأن القارئ لو سكت على نون: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، فقد قطع النون عما بعدها، ولكن من غير تنفس، والوقف لا بد أن يصحبه التنفس مع المهلة.

وكذلك يدخل فيه قطع القراءة رأسًا، لأنه قال: قطع الكلمة عما بعدها، فلم يعلم أكان القطع من أجل التنفس، أو من أجل السكت، أو قطع القراءة رأسًا بدون عودة إليها في نفس المجلس.

وبناء على ذلك: فإن ما ذكره الجرجاني من التعريف؛ هو الذي يقال في تعريف الوقف اللغوي.

وعرفه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فقال: «الوقف: قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة، فإن لم يكن بعد شيء سمي بذلك قطعاً»^(١).

وعرفه في كتابه المقصد لتلخيص ما في المرشد فقال: «الوقف: يطلق على معنيين: أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما المواضع التي نص عليها القراء؛ فكل موضع منها يسمى وقفًا، وإن لم يقف القارئ عليه»^(٢).

(١) متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، للإمام ابن الجزري، بشرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، المعروف بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة، المطبعة السعيدية (ص: ٣٢).

(٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، همامش منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م (ص: ١٠ - ١١).

وأما الأشموني فقال: «هو قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو: قطع الكلمة عما بعدها»^(١).

فلم يفرق الأشموني بين الوقف والقطع في تعريفه، يؤكد ذلك قوله: «والوقف والقطع والسكت بمعنى».

وأشهر تعاريف الوقف اصطلاحًا وأجمعها؛ هو تعريف الإمام ابن الجزري حيث قال: «والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض، ويأتي في رؤوس الآي وأواسطها، ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس معه»^(٢).

فخرج بقيد التنفس: السكت؛ فإنه قطع الصوت زمانًا دون زمن الوقف من غير تنفس، وقد خرج بقوله: «بنية استئناف القراءة»؛ القطع المراد به الانتهاء، كالقطع على حزب أو ورد ونحوهما مما يشعر بانقضاء القراءة.

وقال الشيخ الحصري: «الوقف: هو قطع الصوت عند آخر الكلمة القرآنية زمنًا يسيرًا يتنفس فيه عادة مع قصد الرجوع إلى القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٢٤).

(٢) النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] (١/٢٤٠).

عليه إن صلح الابتداء به، أو بالحرف الموقوف عليه أو بما قبله مما يصلح الابتداء به، ولا بد في الوقف من التنفس معه.
ويكون الوقف في رؤوس الآي، وفي أوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة،
ولا فيما اتصل رسمًا^(١).



(١) أحكام قراءة القرآن الكريم، تأليف: شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري، ضبط نصه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية (ص: ٢٥١).

المبحث الثاني

تعريف الابتداء لغة واصطلاحاً





تعريف الابتداء لغة واصطلاحاً



تعريف الابتداء في اللغة:

بدأ: الباء والبدال والهمزة: من افتتح الشيء، بدأ: في أسماء الله عز وجل المبدئ: هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداء من غير سابق مثال.
وبدأ الله الخلق وأبدأهم، والبداء: فعل الشيء أول.
بدأ به، وبدأه، يبدؤه، بدءاً، وأبدأه، وابتدأه.
وبدأت الشيء: ابتدأت به، فعلته ابتداء^(١).

مادة بدأ في القرآن الكريم:

وردت مادة بدأ بصيغة الماضي في خمسة مواضع من كتاب الله تعالى:
الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾
[الأعراف: ٢٩].

(١) ينظر: مقياس اللغة، كتاب الصحاح،، مختار الصحاح، لسان العرب، مادة بدأ.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقْتَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [التوبة: ١٣].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَٰٓ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [العنكبوت: ٢٠].

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾﴾ [السجدة: ٧].

تعريف الابتداء في الاصطلاح:

لم أقف في كتب العلماء المتقدمين ممن كتبوا في الوقف والابتداء على تعريف اصطلاحى للابتداء، وربما كان السبب في ذلك، أن الوقف كان شغلهم الشاغل؛ وذلك لأنه محطة راحة للقارئ، يستعيد نفسه وقوته للاستمرار في التلاوة؛ لذا

فإنهم اختلفوا في تعريفه وفي أقسامه بخلاف الابتداء، فإنه غالبًا ما يكون بمحض إرادة القارئ.

قال الصفاقسي: «الابتداء: هو الشروع في الكلام بعد قطع أو وقف»^(١).
أي أن الابتداء في عُرف القراء يعني: استئناف القراءة بعد الوقف أو القطع.

وينبغي أن يكون بكلام مستقلٍ وافٍ بالمقصود؛ لكونه مختارًا فيه، بخلاف الوقف، فقد يكون مضطرًا إليه، وفي العادة لا يكون الاضطرار في الابتداء^(٢).
إن الابتداء في اصطلاح علماء القراءات هو: الشروع في قراءة كتاب الله سواء كان بعد قطع وانصراف عنها أو بعد وقف، فإذا كان بعد قطع فلا بد فيه من مراعاة أحكام الاستعاذة والبسملة، وأما إذا كان بعد وقف فلا حاجة إلى ملاحظة ذلك لأن الوقف إنما هو للاستراحة وأخذ النفس فقط^(٣).

(١) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، المؤلف: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، المحقق: محمد الشاذلي النيفر الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله (ص: ١٢٨).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٠).

(٣) غاية المرید في علم التجويد، تأليف: عطية قابل نصر، الطبعة: الرابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (ص: ٢٣٣).

■ العلة في تقديم الوقف على الابتداء:

قدم العلماء الوقف على الابتداء؛ وإن كان مؤخرًا في الرتبة: لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف وهو بعده.

وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي فلا كلام فيهما؛ إذ لا يكونان إلا كاملين، كأول السورة والقصيدة وأواخرها^(١).

فاعلم أنه إنما توقف هذا العلم على معرفة الوقف والابتداء؛ لأنه لما كان من عوارض الإنسان التنفس اضطر القارئ إلى الوقف، وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف، وانفصال يحسن معه القطع، فاحتجج إلى قانون يعرف به ما ينبغي من ذلك.



(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات (ص: ٤٩٤).

المبحث الثالث

الفرق بين الوقف والقطع والسكت





الفرق بين الوقف والقطع والسكت



لعل بعض القراء يخلط بين هذه المصطلحات، ولا يستطيع أن يميز ما يرمي إليه كل مصطلح، فقد يطلق على الوقف قطعاً وعلى القطع وقفاً. يقول ابن الجزري في ذلك: «هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين، مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة»^(١).

ويؤيد قول ابن الجزري هذا؛ أن الإمام ابن النحاس اصطاح على تسمية الوقف بالقطع، وأطلق هذا الاسم على مؤلفه: «القطع والائتناف»، وكذلك الإمام النكزوى استخدم مصطلحي الوقف والقطع ويعني بهما الوقف. وأما المتأخرون وغيرهم من المحققين، ففرقوا بينها، وجعلوا كلاً منها لغرض خاص.

ونجد أن الإمام ابن الجزري يفرد لتعريف كل من الوقف، والقطع، والسكت بحثاً صغيراً ذيل به أقسام الوقف، حيث يقول:

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٩).

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مرادًا بها الوقف غالبًا، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن:

القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، كالذي يقطع على حزب، أو ورد، أو عشر، أو في ركعة، ثم يركع، ونحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

وساق بسنده إلى عبد الله بن أبي الهذيل أنه قال: «إذا افتتح أحدكم آية يقرأها فلا يقطعها حتى يتمها»، وقال: «إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها».

وعن ابن أبي الهذيل قال: «كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويدعوا بعضها».

وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله: كانوا: يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، والله تعالى أعلم.

الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس معه.

والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من

غير تنفس.

ثم ذكر رحمه الله اختلاف الأئمة في مقدار السكت، ثم قال: الصحيح أن السكت مقيّدًا بالسمع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، والله أعلم^(١).

ويكون السكت في وسط الكلمة، وفي آخرها، وعند الوصل بين السورتين لمن له ذلك، (وليس منهم حفص عن عاصم)، وأكثره وقوعًا على الساكن قبل الهمز، سواء كان هذا الساكن صحيحًا، أو شبه الصحيح، أو كان حرف مد.

وقد ورد عن حفص عن عاصم من الشاطبية أنه كان يسكت سكتة لطيفة من غير تنفس بقدر حركتين في حالة الوصل في أربعة مواضع في التنزيل بالاتفاق وهي كالاتي:

السكتة الأولى: على الألف المبدلة من التنوين في لفظ: ﴿عَوَجًا﴾، في قوله

تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ﴾

[الكهف : ١]، بأول الكهف حالة الوصل، ثم يقول: ﴿قِيَمًا﴾، وهذا لا يمنع من

الوقف على: ﴿عَوَجًا﴾، لأنه رأس آية، وإنما السكت حالة وصل ﴿عَوَجًا﴾ بـ:

﴿قِيَمًا﴾.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٣٨: ٢٤٣).

السكته الثانية: على الألف من لفظ: ﴿مَرَقِدِنَا^ط﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوْمَلْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا^ط هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [يس: ٥٢]، ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، ويجوز الوقف على لفظ: ﴿مَرَقِدِنَا^ط﴾، وهو تام كما ذكره سيدي علي النوري في غيث النفع، وعليه فلا سكت عندئذ، وعند عدم الوقف؛ يجب السكت من الشاطبية.

السكته الثالثة: على النون من لفظ: ﴿مَنْ^ن﴾، في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴿٢٧﴾﴾ [القيامة: ٢٧]، ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾، ويلزم من السكت إظهار النون الساكنة عند الراء لأن السكت يمنع الإدغام.

السكته الرابعة: على اللام من لفظ: ﴿بَلَّ^ل﴾، في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤]، ثم يقول: ﴿رَانَ﴾، ويلزم من هذا السكت أيضًا؛ إظهار اللام عند الراء، لأن السكت يمنع الإدغام هنا كذلك.

وسكَّتْ حفص في هذه المواضع الأربعة من النوع الذي يأتي على آخر الكلمة.

قال الإمام الشاطبي رضي الله عنه ونفعنا بعلمه:

**وسكَّتْ حفص دون قطع لطيفة ... على ألف التنوين في عوجاً بلا
وفي نون مَنْ راق ومرقدنا ولا ... م بل ران والباقون لا سكَّتْ موصلاً**

وكذلك يسكت حفص في وجه له بين السورتين من غير تنفس في موضع واحد في التنزيل، وهو: بين آخر سورة الأنفال وأول سورة براءة، ومحلّه على الميم من: ﴿عَلِيمٌ﴾، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٧٥)، ثم يقول: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٧٦).

وله أيضاً السكت وعدمه على الهاء من لفظ: ﴿مَالِيَةً﴾، في قول الله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةٌ﴾^(٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ^(٢٩) [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، والوجهان صحيحان مقروء بهما، والسكت هو المقدم في الأداء.

ومجمل القول أن حفصاً عن عاصم له في القرآن الكريم ست سكتات، أربع منهن لم يشاركه فيهن أحد من القراء وهن المذكورات أولاً. والخامسة: بين آخر الأنفال وأول براءة وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في وجه لهم.

والسادسة: في أحد الوجهين عنه بالحاقة، وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في أحد الوجهين عنهم كذلك، إلا حمزة ويعقوب^(١). ويتضح مما سبق، أن الوقف والسكت يصحبها نية مواصلة القراءة، فالوقف: لا يعني قطع القراءة رأساً على عقب والانصراف إلى شيء آخر، بل لا بد بعده من وصل الآية الموقوف عليها بما بعدها حتى يستقيم المعنى، في حال كان

(١) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المؤلف: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، الناشر: مكتبة طيبة - المدينة المنورة، الطبعة الثانية (١/٤٠٧: ٤١٠).

هناك ترابط لفظي أو معنوي، أما القطع: فيكون بانتهاء القراءة كلياً والاشتغال بشيء آخر غيرها، دون النية إلى مواصلة القراءة.

ويختلف (السكت) عن الوقف في مدة زمن السكتة على الكلمة، فالسكت: على الكلمة زمنًا قليلاً أقل من زمن الوقف، أضف إلى ذلك اختلافهما في التنفس، فالوقف: يصحبه تنفس، والسكت: لا تنفس معه، أما فيما يخص مواضعها، فيكون الوقف: على رأس الآية، أو في وسطها، أو بعد تمام الآية بكلمة، أما القطع: فلا يكون إلا على رأس الآية.

تلك هي أهم الفروقات الجوهرية، والجوانب الخفية، التي قد تلبس القارئ بعض الشيء، لذلك فالأخذ بها أولى وأجدر، ومعرفتها واستيعابها حتمًا يقود إلى قراءة سليمة وفهم سديد؛ لما لها من أثر في فهم الآيات وتدبر معانيها وأسرارها الخفية، بمعرفة المواضع التي يقف فيها، أو يؤدي فيها سكتة قصيرة، أو تلك التي يقطع فيها قراءته لينصرف إلى عمل آخر، فلكل حكم منها قيمته ووجوده في الآية القرآنية، وإلا لما كان لها وجود في تصانيف العلماء والقراء.



المبحث الرابع

تعريف علم الوقف والابتداء





تعريف علم الوقف والابتداء



إن علم الوقف والابتداء هو: «علمٌ يَعْرِفُ به القارئ المواضع التي يصلح الوقف عليها أو لا يصلح؛ والمواضع التي يصلح الابتداء بها أو لا يصلح»^(١).
فهو العلم بالقواعد التي يعرف بها القارئ محالَّ وقفه وبدءه.
يعني العلم بالقواعد التي يعرف بها القارئ أين يقف، ومن أين يبدأ، إذن فهناك قواعد، وهناك أصول تضبط لك هذا الأمر، أين تقف ومن أين تبدأ.
وقد عرفه الإمام الزركشي بقوله: «فن جليل وبه يعرف كيف أداء القرآن ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة وبه تتبين معاني الآيات ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»^(٢).

(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير: دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمتعاقب والممنوع، تأليف: د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة النشر: ١٤٣١هـ (ص: ١٨-١٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات) (١/٣٤٢).

وعرفه بعضهم بقوله: «علم تُعرف به المواضع التي يجب على قارئ القرآن أن يقف عليها وقفًا جائزًا أو واجبًا أو قبيحًا»^(١).

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى:

«لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى، ولا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد»^(٢).

فالإمام ابن الجزري هنا يقول: إن القارئ لا بد أن يكون له محال يقف عندها ثم يبتدئ بما بعدها، فهذا الوقف وهذا البدء له أصوله وله قواعده.

ومما يحسن توجيه النظر إليه هاهنا أن هذا المصطلح «الوقف والابتداء» قد غلب على هذا العلم، وصار به يُعرف، وإليه يُصرف، وهناك مصطلحات [تسميات] أخرى استعملها علماء هذا العلم، وعنونوا بها كتبهم، ومن هذه العناوين ما يأتي:

(١) مقدمة في الوقف والابتداء، بحث منشور في مجلة الرافدين، (العدد الثامن سنة ١٩٧٧م)، للدكتور أحمد خطاب (ص: ١٦٧).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤-٢٢٥).

١- المقاطع والمبادي:

وقد استخدم هذا العنوان في تسمية كتابه؛ الإمام سهل بن محمد السجستاني، وكذلك الإمام أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني الذي عنون كتابه ب: الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي.

٢- القطع والائتناف:

وقد استعمل هذا العنوان؛ الإمام أبو جعفر النحاس، وإبراهيم بن موسى الكركي.

٣- المقطوع والموصول^(١):

وقد استعمل هذا العنوان؛ الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي، والإمام علي بن حمزة الكسائي^(٢).

٤- وقوف القرآن:

وقد استعمل هذا العنوان؛ الإمام أحمد بن الحسن بن مهران، صاحب الغاية في القراءات العشر.



(١) وهذا العنوان فيه إشكال؛ وهو أن المقطوع والموصول مبحث يتعلق بالأداء، كما في لفظة (إنَّ ما) مفصولة، ولفظة (إنَّما) موصولة، فإن كانت هذه الكتب تتحدث عن هذا المبحث فليست داخلية تحت هذا البحث، كما أن الكتب التي خصصت لوقف حمزة وهشام على الهمز ليست من كتب هذا البحث.

(٢) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٩٠-٢٠).

الفصل الثاني

أهمية معرفة علم الوقف والابتداء وحكم تعلمه

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية معرفة علم الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: حكم تعلم الوقف والابتداء.

المبحث الثالث: أسباب العزوف عن تعلم الوقف والابتداء.

المبحث الأول

أهمية معرفة علم الوقف والابتداء





أهمية معرفة علم الوقف والابتداء



إن الوقف والابتداء ضربٌ من أصول القراءة وبيان حسن الأداء، وجمال السماع والإصغاء، اهتمَّ به العلماء، ونصَّ على تعلُّم أئمة الأداء. فعن أهمية معرفة الوقف والابتداء يقول الإمام ابن الأنباري: «ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف»^(١).

وقال الإمام أبو جعفر النحاس: «قد صار في معرفة الوقف والاستئناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستقر أو شبيهه به، وأن يكون ابتداءه حسناً»^(٢).

(١) إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م (١/١٠٨).

(٢) إقطع والائتناف، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إساعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (ص: ٢٠ - ٢١).

ويقول الإمام الداني: «معرفة ما يتم الوقف عليه، وما يحسن وما يقبح من أجل أدوات القراء المحققين، والأئمة المتصدرين، وذلك مما تلزم معرفته الطالبين، وسائر التالين؛ إذ هو قطب التجويد، وبه يوصل إلى نهاية التحقيق»^(١).

وقال الإمام النكزاي: «باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل...»^(٢).

وقال الإمام علم الدين السخاوي: «ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده»^(٣).

قال الشيخ ابن يالوشه: «ومعرفة الوقف والابتداء متأكدة غاية التأكيد؛ إذ لا يتبين كلام الله ويتم على أكمل وجه إلا بذلك، فربما قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى فلا يفهم هو ما يقرأ، ولا يفهمه السامع، بل ربما يفهم من ذلك غير المعنى

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القراء وحسن الأداء، للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: غازي بن بنيدر العمري (٢/٤٢١).

(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، المؤلف: الشيخ الفقيه الإمام معين الدين أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله النكزاي، دراسة وتحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، للعام الدراسي: ١٤١٣هـ (١/١٩٨).

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء، تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة أبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م (ص: ٦٧٣).

المراد وهذا فساد عظيم، ولهذا اعتنى بعلمه وتعليمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون، وألفوا فيه الدواوين ما لا يعد كثرة، ومن لم يلتفت لهذا ويقف حيث شاء؛ فقد خرق الإجماع وحاد عن اتقان القراءة وتمام التجويد^(١).

ويقول الشيخ عبد الفتاح المرصفي رحمه الله: «ينبغي لكل مَعْنِيٍّ بتلاوة القرآن الكريم، مجتهد في إيفائها حقها ومستحقها أن يُقبل عليها ويصرف همته إليها، إذ لا يتحقق فهم كلام الله تعالى ولا يتم إدراك معناه إلا بذلك، فربما يقف القارئ قبل تمام المعنى، ولا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، وعندئذ لا يفهم هو ما يقول، ولا يفهمه السامع، بل ربما يفهم من هذا الوقف معنى آخر غير المعنى المراد، وهذا فساد عظيم، وخطر جسيم، لا تصح به القراءة، ولا توصف به التلاوة»^(٢).

فهذا العلم يفتح بتعلمه وإعمال الفكر فيه من مقاصد القرآن ومعانيه شيء عظيم، فالقارئ إذا لم يراع الوقف بحسب المعنى فلن يفهم المعنى، وربما فوت على السامع فهم المعنى وقد لا يظهر بذلك وجه الإعجاز.

(١) الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، المؤلف: محمد بن علي بن يالوشه، طبعة رابعة بالمطبعة التونسية بسوق

البلاط، ١٣٧٥ هـ - ١٩٣٨ م (ص: ٤٧)، وينظر: تنبيه الغافلين (ص: ١٢٨).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (١/ ٣٦٥).

ولذا فإن معرفته متأكدة؛ وفي ذلك يقول الصفاقي: «ومعرفة الوقف والابتداء متأكدة غاية التأكيد؛ إذ لا يتبين معنى الكلام ويتم على أكمل وجه إلا بذلك»^(١).

ويقول المقرئ أبو الأصبع ابن الطحان الأندلسي: «أليس من الخطأ العظيم أن يقرأ كتاب الله تعالى فيقطع القطع يفسد به المعنى»^(٢).

وقد اختار العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام الله عز وجل، وجعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه عن بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية^(٣).

ولقد اشتهر اعتناء السلف رحمهم الله تعالى بهذا العلم، حتى عد ابن الجزري ذلك متواتراً عنهم، قال ابن الجزري: «صح بل تواتر عندنا تعلمه، والاعتناء به من السلف الصالح»^(٤).

ويتفاوت القراء ما بين حريص على العناية بهذا العلم الدقيق، ومن يغلب عليه الحرص على التغني بالقرآن الكريم من غير عناية بالالتفات إلى أسرار الوقف والابتداء.

(١) تنبيه الغافلين (ص: ١٢٨).

(٢) نظام الأداء في الوقف والابتداء، المؤلف: أبو الأصبع الأندلسي المعروف بابن الطحان، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض (ص: ٢٠ - ٢١).

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٧٤).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

ولقد نعى الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على الصنف

الثاني من القراءة فقال:

«لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَأَحَدْنَا يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا، وَحَرَامَهَا، وَأَمْرَهَا، وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهَا، كَمَا تَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ. ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ، وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، فَيَشْرُهُ نَشْرَ الدَّقْلِ»^(١).

والشاهد من قوله رضي الله عنهما هو قوله: نتعلم ما ينبغي أن يوقف عنده

فيها، ثم أنه ﷺ عاب على أقوام يأتون بعد ذلك لا يدرون ما ينبغي أن يوقف عنده منه، ينثره نثر الدقل.

(١) الدَّقْل: يفتح الدال المهملة بعدها قاف مفتوحة وهو رديء التمر وبإبسه، وما ليس له اسم خاص، وقيل: هو أردأ التمر: [غريب الحديث لإبراهيم الحري (٢ / ٨٨٩)، والنهاية لابن الأثير (٢ / ١٢٧)]، ورواه الطحاوي في: «شرح مشكل الآثار» (٤ / ٨٤)، والحاكم في: «المستدرک» (١ / ٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣ / ١٢٠)، جميعهم من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن القاسم بن عوف، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول... فذكره، قال الحاكم رحمه الله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي رحمه الله: «على شرطها، ولا علة له»، وصحح إسناده ابن منده في: «الإيمان» (١ / ٣٦٩)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٦٥).

وقال أبو جعفر بعدما ساق الحديث بسنده: «فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: لقد عشنا برهة من الدهر: يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»^(١).

وقال الإمام الداني: «ففي قول ابن عمر دليل على أن تعليم ذلك توقيفٌ من رسول الله ﷺ، وأنه إجماع من الصحابة، رضوان الله عليهم»^(٢).

قال ابن الجزري: «وفي كلام ابن عمر برهان على أن في تعلمه إجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم، وصحَّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح رضوان الله عليهم»^(٣).

ولأهمية هذا العلم اشترط كثير من العلماء على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء.

قال ابن الجزري: «ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين»^(٤).

(١) القطع والانتشاف (ص: ١٢).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م (ص: ٤).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

(٤) المصدر السابق.

لكن ينبغي أن يكون غاية ذلك الحث على مشروعيته، والاهتمام به، لا الوجوب الشرعي الذي يَأْثُم تاركه^(١).

ولقد تكلم علماء الوقف والابتداء على جميع الآيات والجمل القرآنية، وبينوا ما يصلح الوقف عليه، وما لا يصلح، ونهوا عن الوقف على وقوف بعينها، ووضعوا لذلك قواعد، كقولهم لا يوقف على المبتدأ دون خبره، ولا على الشرط دون جزائه، إلى غير ذلك مما ذكروه ومثلوا له، واختلفوا في بعضه.

وذكروا الوقف التام، وما دونه، وبينوا الوقوف، وحرروا الكلام على المعاني، مستمدين من النقول في التفسير والحديث والأثر ومعتمدين على العربية، فكما بنى المفسرون كلامهم على ذلك بنى علماء الوقف والابتداء وأفادوا من التفاسير وأضافوا فوائد كثيرة.

وربما نقل عنهم كبار المفسرين، كما يوجد من نقل القرطبي وغيره من كتاب الإمام ابن الأنباري الإيضاح في الوقف والابتداء، وهو من أجل من صنّف في هذا الفن.

ولأهمية هذا العلم فقد اعتنى به أئمة القراء تصنيفاً وإقراء، وهو من أوائل العلوم الإسلامية التي صنّف فيها المتقدمون من السلف.

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات (ص: ٤٩٣).

ومن تصانيف المتقدمين في هذا العلم المبارك: كتاب شيبه بن نصاح، جعله ابن الجزري أول من صنف في هذا العلم، وقال: وهو أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور^(١).

ومقطوع القرآن وموصوله: لعبد الله بن عامر اليحصبي، ذكر كتابه ابن النديم^(٢).

كما ألف فيه من القراء السبعة: أبو عمرو بن العلاء إمام النحو والعربية وأحد القراء السبعة وكتابه من الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي إلى بغداد وحصل على إجازة بروايته^(٣)، وحمزة بن حبيب الزيات المقرئ الزاهد أحد القراء السبعة^(٤)، ونافع بن أبي نعيم إمام أهل المدينة أحد القراء السبعة^(٥)، وعلي بن حمزة الكسائي إمام العربية وأحد القراء السبعة، وكتابه يسمى مقطوع القرآن وموصوله^(٦)، وغيرهم من أئمة القراء المشهورين في مختلف العصور والأمصار،

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ. ج. برجستراسر (١/ ٣٣٠).

(٢) الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي، المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م (ص: ٥٦).

(٣) تاريخ التراث العربي، المؤلف: الدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى - د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م (١/ ٢٢).

(٤) الفهرست (ص: ٥٥).

(٥) ذكر كتابه ابن النحاس في القطع والائتناف (ص: ٢)، وابن النديم في الفهرست (ص: ٥٦).

(٦) ذكر كتابه: ابن النديم في الفهرست (ص: ٩٠).

كما صنف فيه أيضًا الأئمة المشهورون من علماء العربية كالفرّاء، وأبي عبيدة معمر ابن المثنى، والأخفش الأوسط، وأبي حاتم سهل السجستاني، وغيرهم. ومن العلماء الأثبات المتقدمين الذين ذكروا بعض المصنفات التي صنفت في القرن الثاني؛ الإمام ابن النحاس فإنه ذكر كتاب يعقوب، ونافع، وقال: «لست أعلم أحدًا من القراء الأئمة الذين أخذت عنهم القراءة، له كتاب مفرد في التمام إلا نافعًا، ويعقوب، فإني وجدت لكل واحد منهما كتابًا في التمام»^(١).

فلاريب أن العرب قد اهتمت بالوقف في كلامها، وذلك نابع من فصاحتها، واعتنائها بالمعنى حتى يصل للسامع مبيّنًا من غير لبس، بأجمل عبارة وأحسن أداء، وهذا من أشد ما حرصت عليه العرب في أداء عبارتها، واهتمت له في كلامها شعره ونثره.

ومن ذلك ما ذكره الإمام أبو جعفر النحاس، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل معه ناقة: أتبيعها بكذا؟

فقال: لا، عافاك الله، فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله^(٢).

وإذا استقبح مثل هذا في كلام يردده بعضنا، فاستقباحه واستفحاشه في كتاب الله تعالى أولى، وهو بالتوبيخ فيه والمقت عليه أحق وأحرى.

(١) القطع والائتناف (ص: ٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٦-١٧).

المبحث الثاني

حكم تعلم الوقف والابتداء





حكم تعلم الوقف والابتداء



لقد دلت النصوص والآثار على سنية تعلم الوقف، بل هو إجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وضح بالتواتر تعلّمه والاعتناء به عن السلف الصالح كما سيأتي، وحض العلماء على تعلم الوقف والابتداء والعمل به، وبينوا عظيم فضيلته.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ويسنُّ للقارئ أن يتعلم الوقف»^(١)، ثم قال في موضع آخر: «ويسن للقادر على شيء من الوقف أن يقدم منها الأعلى مرتبة»^(٢).

قال العماني: «المستحب للقارئ أن يتعمد المقاطع المرضية والمبادئ الحسنة، فقد وردت في استحباب تخير الوقف آثار»^(٣).

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ١٤).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٢-٢٣).

(٣) المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة، وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين، وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين، تأليف: أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، للعام الدراسي: ١٤٢٣ هـ، دراسة وتحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي (٣/١).

وقال ابن الجزري: «وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود رحمهم الله وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»^(١).

ولقد دلت الأدلة على أهمية مراعاة الوقف والابتداء؛ وثبت واشتهر اعتناء السلف بذلك، ولقد أوجب المتقدمون من الرعيل الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء؛ لما جاء في ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

فقد ثبت أن علياً عليه السلام لما سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(٤)،

[المزمل: ٤]، قال: «الترتيل معناه تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(٤) [المزمل: ٤]؛ أمر من الله تعالى

بترتيل القرآن، وندب منه سبحانه للعباد إلى ترتيل كلامه المنزل؛ ومراعاة الوقوف داخله في ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

(٢) المصدر السابق.

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾: «بينه تبييناً»^(١).

قال ابن النحاس: «من التبيين تفصيل الحروف، والوقف على ما تم معناه منها»^(٢).

وقد استدل ابن النحاس وأبو عمرو الداني وابن الجزري، وغيرهم من علماء القراءات، بحديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ على إجماع العلماء على أهمية مراعاة الوقف والابتداء.

وبهذا جاءت سنة رسول الله ﷺ، فعن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، وكان يقرأها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾»^(٣).

قال ابن الجزري رحمه الله: «رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيدة وغيرهم، وهو حديث حسن وسنده صحيح»^(٤).

(١) رواه أحمد بن منيع في مسنده، كما في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر (٤١٠/١٥)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (٢٩٤/٦)، ورواه الطبري في جامع البيان، بلفظ: بينه بياناً (٣٦٤/٢٣)، وابن النحاس في القطع والإتشاف (ص: ١)، وينظر: الدر المشور في التفسير بالمأثور (٣١٣/٨).

(٢) القطع والاتشاف (ص: ١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧/٤)، برقم (٤٠٠١) كتاب الحروف والقراءات؛ والترمذي (١٨٥/٥)، برقم (٢٩٢٧)، وقال: هذا حديث غريب؛ وأحمد في المسند (٢٠٦/٤٤)، برقم (٢٦٥٨٢) وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٦٩/٣)، برقم (٢٩٢٧).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٦).

وروى الإمام أحمد عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن بعض أزواج النبي ﷺ (قال نافع: أراها حفصة) أنها سُئِلت عن قراءة رسول الله ﷺ، فقالت: إنكم لا تستطيعونها، قال: فقيل لها: أخبرينا بها. قال: فقرأت قراءةً ترسلت فيها.

قال نافع: فحكى لنا ابن أبي مليكة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. ثم قَطَعَ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. ثم قَطَعَ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.^(١)

قال الإمام الداني: «ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب»^(٢). وعن أبي بكره رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ما لم تختتم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة»^(٣).

قال أبو جعفر النحاس: «فهذا تعليم التهام توقيفا من رسول الله ﷺ بأنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل ما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب»^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وقال محقق المسند الشيخ شعيب الأرنؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين (٧٠/٤٤)، برقم (٢٦٤٧٠)، وصحح إسناده الإمام الألباني في أصل صفة الصلاة (١/٢٩٥).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٧٠-٧١/٣٤)، برقم (٢٠٤٢٥)، وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢).

(٤) القطع والائتناف (ص: ١٣).

وقال أبو عمرو: «فهذا تعليم التمام من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهره دال على أنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل مما بعدها إن كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب»^(١).

وعن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه: «أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ، فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما، فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله. قال ابن نمير: فقد غوي»^(٢).

قال أبو جعفر: «كان ينبغي أن يصل كلامه، فيقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف على رسوله فقد رشد، فإذا كان هذا مكروهاً في الخطب وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضاً، كان في كتاب الله جل وعز أشد كراهية، وكان المنع من رسول الله في الكلام بذلك أو كد»^(٣).

قال أبو عمرو: «ففي هذا الخبر أذانٌ بكراهية القطع على المستبشع من اللفظ، المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه، لأنه عليه السلام، إنما أقام

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، برقم (٨٧٠)، وابن حبان في صحيحه، (٢٧٩٨).

(٣) القطع والائتناف (ص: ١٣).

الخطيب لما قطع على ما يقبح إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: فقد رشد، ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: ومن يعصهما فقد غوى.

وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كتاب الله عز وجل، الذي هو كلام رب العالمين، أشد كراهة واستبشاعاً، وأحق وأولى أن يتجنب^(١).

وقد حض العلماء على تعلم الوقف والابتداء والعمل به، وبينوا عظيم فضيلته، وذلك المذكور في مقدمات كثير من كتب الوقف والابتداء، وفي كثير من كتب فن التجويد ومضمن في كتب علوم القرآن.



(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤).

المبحث الثالث

أسباب العزوف عن تعلم
الوقف والابتداء





أسباب العزوف عن تعلم الوقف والابتداء



الحقيقة أن علم الوقف والابتداء من أعظم علوم القرآن الكريم، والاعتناء به واجب على كل باحث في الدراسات القرآنية، وبالأخص في التفسير والقراءات والتدبر وسائر علوم القرآن الكريم. لكن للأسف عزف كثير من طلاب العلم عن دراسته وعن الاهتمام به والاعتناء به.

ويمكن تلخيص أسباب عزوف الطلاب عن هذا العلم، وضعف كثير من المشتغلين به في تناوله وعرضه في خمسة أسباب:

■ السبب الأول: قلة الكلام عنه في كتب التجويد:

فكتب التجويد حين تحدثت عن علم الوقف والابتداء تحدثت في صفحات معدودة لا تتجاوز الصفحتين في بعض الكتب، مما جعل كثيرًا من دارسي التجويد يظن أنه بمجرد إتمامه بعض كتب التجويد أنه بذلك قد أتم دراسة علم الوقف والابتداء، والحق أن علم الوقف والابتداء هو علم مستقل يحوي في طياته علومًا كثيرة عظيمة، لأن متقنه ينبغي أن يتقن التفسير والإعراب

والبلاغة، وامتقنه تترى فيه ملكة التدوق والفهم العالي، والبحث خلف العبارات لاستخراج كنوز المعاني المختبئة خلف ألفاظ القرآن الكريم.

■ السبب الثاني: التقليد في طرح هذا العلم:

الذي جعل كثير من الطلاب يعزف عنه، أن كثيرًا من المتحدثين في علم الوقف والابتداء تقليديون للغاية، بسبب قصور تصورهم عن هذا العلم، وهذه التقليدية تفرغ علم الوقف والابتداء من مضمونه، وتجعله عسيرًا رتيبًا، يعسر على كثير من الطلاب فهمه، فهم يدرسون هذا العلم فقط لأنه يحسن التلاوة ويزين القراءة، وهذا هدف ثانوي لأنه هناك أهداف أعظم من ذلك، ومنها: أن هذا العلم من أعظم أدوات تدبر القرآن الكريم وفهمه، وهو أصل عظيم من أصول التفسير، ويبرز أوجهًا عظيمة لإعجاز القرآن الكريم، وبه يفهم كلام الله عز وجل على مراده، ولا غنى للمفسر عنه لفهم معاني القرآن الكريم.

■ السبب الثالث: أنه من العلوم البينية:

إن علم الوقف والابتداء من العلوم البينية، وهي تلك العلوم التي تحتاج إلى علوم أخرى مساندة لكي تتمكن منه، فهناك بعض العلوم يمكن أن تدرسها وحدها فتتقنها، كعلم مصطلح الحديث مثلًا لو أتقنت قواعد المصطلح، وتطبيقات الأئمة تستطيع أن تكون متمكنًا بارعًا، لكن علم الوقف والابتداء يحتاج إلى علوم أخرى، فهو يحتاج إلى علم التفسير، ويحتاج إلى علم الإعراب، ويحتاج إلى علم البلاغة، ويحتاج إلى لغة العرب، ويحتاج إلى دراسة القراءات، مع

عمق فهم وتذوق لكل هذه العلوم، ولا يصل الطالب إلى درجة عالية من علم الوقف والابتداء إلا إذا أتقن هذه العلوم.

ولأهمية علم الوقف والابتداء ذكر الأئمة أن إتقانه ومعرفته يحتاج إلى معرفة علوم أخرى، قال الإمام أبو بكر بن مجاهد رحمه الله تعالى: «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»^(١).

وجاء في تقرير اللجنة العلمية لمصحف المدينة النبوية: «عني السلف رضوان الله عليهم بمعرفة فواصل الكلام، ومراعاتها خاصة في كلام الله، فإن هذا مما يعين على معرفة معاني الآيات وتفسيرها، ولذلك احتيج في معرفته إلى معرفة الإعراب والعربية، ومعرفة التفسير، والقراءات.

وقد صار هذا الشأن علمًا جليلاً، صُنفت فيه المصنفات، وحرّرت مسائله وغوامضه، إلا أنه مع ذلك يعد مجالاً واسعاً لإعمال الفكر والنظر، لأنه ينبني على الاجتهاد في فهم معاني الآيات القرآنية، واستكشاف مراميها، وتجلية غوامضها.

وهذا ما جعل اللجنة عند مراجعة الوقوف في المصحف تحتاج أكثر ما تحتاج من المصادر إلى كتب التفسير، فوجدت هذا الشأن بحر لا يدرك ساحله، ولا يوصل إلى غوره، فبذلت جهدها قدر الوسع والطاقة، وحررت ما أمكن لها تحريره من الوقوف دون أن تدعي حصر ذلك، ولا بلوغ الكمال فيه، إذ بقي فيه

(١) القطع والائتناف (ص: ١٨).

مجال لأهل العلم ممن أوتي حظًا من العلوم التي ذكرها ابن مجاهد، أن يتكلم فيه»^(١).

السبب الرابع: قلة الأمثلة والتطبيقات:

قلة الأمثلة وندرة التطبيقات لدى المتحدثين فيه، نتيجة لعدم استيعاب القواعد الكلية والجزئية لكل باب من أبواب هذا العلم، وهذا ما سنتلاشاه في هذه الدراسة إن شاء الله.

السبب الخامس: التهاون في الاعتناء به:

تهاون كثير من شيوخ القرآن و القراءات والدراسات القرآنية في الاعتناء به بينه وبين نفسه وبينه وبين طلابه، نظرًا لسعته وشموليته، فتجد الشيخ يمنح الطالب الإجازة دون علم الطالب بالوقف والابتداء، وبهذا زهد كثير من الطلاب في هذا العلم، لأنه يستطيع بسهولة أن يحصل على إجازة دون أن يتقن هذا العلم المبارك، ودون أن يحصل قواعده وأن يطبق قواعده على آيات القرآن الكريم.

ولم يكن هذا عادة السلف الأوائل رضوان الله عليهم.

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية، حرره: د/ عبد العزيز بن عبد الفتاح قاري، رئيس لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية (ص: ٤٩ - ٥٠).

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى: «ومن ثمَّ اشترط كثيرٌ من أئمة الخلف على المجيز ألاَّ يميزَ أحدًا إلاَّ بعدَ معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين»^(١).

لكن للأسف لم يعد هذا موجودًا عند غالب المقرئين للقرآن الكريم.



الفصل الثالث

نشأة علم الوقف والابتداء والتصنيف فيه

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: أهم المصنفات في علم الوقف والابتداء.



نشأة علم الوقف والابتداء





نشأة علم الوقف والابتداء



المرحلة الأولى:

عهد النبي ﷺ، والصحابة الكرام رضوان الله عليهم:

إن الكلام عن نشأة علم الوقف وتطوره هو بداية عن كيفية قراءة النبي ﷺ وتعلم الصحابة القرآن في عهده، والتابعين ومن بعدهم، لأن القراءة نقلت إلينا بالتواتر وبالمشافهة.

وإن علم الوقف لم يصل إلينا كغيره من العلوم عن طريق الكتابة فحسب؛ وإنما نقل إلينا بحفظ الله ورعايته له، فقد تكفل الله سبحانه حفظ كتابه الكريم من عبث العابثين، فقال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولذا فقد نقل إلينا بأسانيد صحيحة أحاديث تبين لنا مدى اهتمامه ﷺ بكتاب الله عز وجل وكيفية قراءته له.

ومن تلك الأحاديث: ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، وكان يقرأها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾»^(١).

ومن خلال ما ورد عن أم سلمة نرى عليه الصلاة والسلام شدة اهتمامه بالوقف على رؤوس الآيات القرآنية واعتناؤه بالمعنى.

وعن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه: «أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ، فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما، فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله. قال ابن نمير: فقد غوي»^(٢).

فالظاهر من هذا النص ان الإنكار منه ﷺ على الجمع بين الله ورسوله بضمير واحد، لكن هذا يضعفه كما قال النووي: أنه صح عنه ﷺ الجمع بينهما في مثل قوله ﷺ: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»، وذهب الشراح بيتغون تأويلاً للجمع بين النصين، إلا أن القراء يؤولون ذلك بأنه ﷺ أنكر عليه الوقف على قوله: ومن يعصهما^(٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧/٤)، برقم (٤٠٠١) كتاب الحروف والقراءات؛ والترمذي (١٨٥/٥)، برقم (٢٩٢٧)، وقال: هذا حديث غريب؛ وأحمد في المسند (٤٤/٢٠٦)، برقم (٢٦٥٨٢) وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٦٩)، برقم (٢٩٢٧).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، برقم (٨٧٠)، وابن حبان في صحيحه، (٢٧٩٨).

(٣) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية (ص: ٤٧).

فإذا كان النبي ﷺ ينكر في الكلام الجاري بين المخلوقين، فإن إنكاره في كلام الله عز وجل يكون أشد إنكارًا وكراهة.

ولقد اهتم الصحابة رضوان الله عليهم كذلك بعلم الوقف كما هو الحال فيهم أنهم يهتمون بكل ما ورد عن النبي ﷺ، فقد كانوا يهتمون عند قراءة القرآن بمراعاة الوقف والابتداء، ويتناقلون مسائله مشافهة، ويتعلمونه مع القراءة، وفي المنشور من أقوالهم ما يشير إلى هذا العلم إشارة لا خفاء معها.

فمن ذلك:

ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال:

«لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَأَحَدْنَا يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَعَلَّمُ حَالَهَا، وَحَرَامَهَا، وَأَمْرَهَا، وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهَا، كَمَا تَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ. ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ، وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، فَيَسْتُرُهُ نَتْرُ الدَّقْلِ»^(١).

فدل هذا الأثر على أنهم كانوا يتعلمون الوقوف، كما كانوا يتعلمون حروف القرآن الكريم، وكيفية قراءته.

(١) رواه الطحاوي في: «شرح مشكل الآثار» (٨٤/٤)، والحاكم في: «المستدرک» (٩١/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٠/٣)، وصحح إسناده ابن منده في: «الإيمان» (٣٦٩/١)، والهيتمي في «مجمع الزوائد» (١٦٥/١).

كذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره، والحاكم في المستدرک، وابن النحاس في القطع والائتناف: «أن علياً رضي الله عنه سُئِلَ عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وقد رأينا الكافر يقتل المؤمن، فقال: فقال علي عليه السلام: أدنه، اقرأ ما قبلها: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [١٤١]، يعني يوم القيامة.

قال أبو جعفر النحاس: «لما اتصل الكلام بما قبله تبين المعنى، وعرف المشكل»^(١).

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْحَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [النساء: ٨٣]، قال: فانقطع الكلام^(٢).

وإنما وقف ابن عباس رضي الله عنهما على ذلك؛ مراعاة للمعنى وعدم اللبس.

(١) القطع والائتناف (ص: ١٥)، والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/١٠٩٥)، برقم (٦١٣٥)، ابن جرير الطبري في تفسيره، (٧/٦٠٩)، والحاكم في مستدرکه، (٢/٣٣٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/١٠١٧)، والطبري في تفسيره (٧/٢٦٣)، وأبو جعفر في القطع والائتناف (ص: ١٤) كلهم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يوقف عند قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، في سورة المؤمن (غافر) مقدار ما يشرب من الماء. ثم يستأنف ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾».

وقال غيره: «مقدار ما يقال: أعوذ بالله من النار ثلاث مرات، أو سبع مرات»^(١).

والآية هي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾.

فالحديث في الآية الأولى عن الكافرين، وفي الثانية عن الملائكة حملة العرش، فلا بد من الفصل بين الحديث عن الكافرين وبين الحديث عن الملائكة؛ لئلا يتوهم أن الملائكة أيضاً داخلون في أصحاب النار والعياذ بالله، وهذا واضح البطلان.

وهكذا نشأ علم الوقف من لدن عهد النبي ﷺ واهتم الصحابة به اهتماماً بالغاً، وتناقله الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.



المرحلة الثانية:

التابعون وتابعوا التابعين:

لقد اهتم بعلم الوقف التابعون ومن بعدهم، وقد وردت عنهم آثار كثيرة، وعبارات وفيرة، تدل على اعتنائهم بمراعاة الوقف والابتداء، ويُسْتَنْبَطُ منها فوائد في التفسير.

وإليك طرفاً من الأمثلة الواردة عنهم، الدالة على ضرورة الاعتناء بهذا العلم، تنبئ عن غيرها، وتشير إلى ما سواها.

فمن ذلك:

ما صح عن الشعبي أنه قال:

«إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فلا تسكت حتى

تقرأ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»^(١).

وروى الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله، عن ميمون بن مهران رحمه الله، قال: «إني لأقشعُرُّ من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه ألا يقصر عن العشر^(٢)، إنما كانت القراء تقرأ القصص إن طالت أو قصرت، يقرأ أحدهم اليوم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]».

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

(٢) يعني عشر آيات، والآية المذكورة هي الآية العاشرة في عد المدنيين.

قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: «هذا يبين أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتجنبون في قراءتهم القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض، ويتعلق آخره بأوله، لأن ميمون بن مهران إنما حكى ذلك عنهم، إذ هو من كبار التابعين، وقد لقي جماعة منهم فدل جميع ما ذكرناه على وجوب استعمال القطع على التمام، وتجنب القطع على القبيح، وحض على تعليم ذلك وعلى معرفته»^(١).

وقد أنكر مثل هذا أيضاً عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى على بعض القراء.

فقد روي عنه أنه رحمه الله تعالى كان إذا دخل شهر رمضان قام أول ليلة من خلف الإمام يريد أن يشهد افتتاح القراءان، فإذا ختم أتاه أيضاً ليشهد ختمه، فقرأ الإمام: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾، وركع، فعابه عمر، وقال: قطعت قبل تمام القصة؛ ﴿وَلَا كِنَ لَّا يَشْعُرُونَ﴾^(٢).

أي أنه قطع القراءة وركع قبل تمام المعنى، لذا فعابه عمر بن عبد العزيز رحمه الله، لأنه كان ينبغي أن يكمل قراءته إلى تمام القصة؛ حتى يفهم المعنى المقصود من الآيات.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥).

(٢) تنبيه الغافلين (ص: ١٢٩).

وروى عن أبي عبد الرحمن السلمي رحمه الله، أنه كان يستحب أن يقف عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾^(١).
ثم يبتدئ فيقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٢).
[يس: ٥٢].

أراد أن يفرق بين كلام الكفار، وجواب الملائكة^(١).
ومن أجل هذا فإن الإمام حفص عن عاصم يسكت هنا سكتة لطيفة.
قال أبو محمد العماني: «فهذه الآثار وغيرها تدل على أن للوقف في القراءة أصل عند المتقدمين»^(٢).



المرحلة الثالثة:

مرحلة القراء العشر وتلاميذهم:
وبعد أن استقرت قواعد هذا الفن، ودونت مسائله، وأصلت أصوله،
وامتاز عن غيره، برع فيه أقوام توجهت إليه أنظارهم؛ فأولوه اهتمامهم، وصرخوا
له عنايتهم، ومنحوه رعايتهم، وأفنوا فيه أعمارهم، وسعت فيه أقدامهم
وأقلامهم.

(١) القطع والائتناف (ص: ١٥).

(٢) المرشد في تهذيب الوقوف (ص: ٥).

قال الإمام ابن الجزري: «وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود رحمهم الله وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»^(١).

وكان ممن عرف بهذا العلم وغيره؛ الإمام الكسائي، قال أبو بكر ابن الأنباري: «اجتمعت في الكسائي أمور؛ كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبانيء»^(٢).

ثم نقل هذا العلم هؤلاء الأعلام إلى من بعدهم، وأورثوهم إياه، وأدوه إليهم، وأخذوهم في ذلك بالشدة والحزم لكيلا يضيع العلم.

قال محمد بن أحمد بن أيوب، يُعرف بابن شنبوذ: «كان يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام أهل البصرة في عصره في القراءات، وكان يأخذ أصحابه بعدد الآي، فإذا أخطأ أحدهم في العدد أقامه».

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - (١/ ١٢٣).

قال ابن شنبوذ: حدثني بذلك أحمد بن محمد بن شيبه العطار البصري، قال: حدثنا محمد بن شاذان الطيالسي البصري (وكان أكبر رجال يعقوب الحضرمي إلا ما شاء الله)، قال: «كنا نقرأ على يعقوب فيأخذنا بالعدد، فإذا أخطأ أحدنا في العدد أقامه»^(١).



المرحلة الرابعة:

مرحلة التأليف:

وهكذا استمر السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، رضوان الله عليهم، يتناقلون مسائل هذا العلم مشافهة إلى أن جاء عصر التدوين، فبدأ العلماء بالتأليف، ولما جاء عصر التدوين، تسابق العلماء والكتاب إلى التأليف في هذا الفن، فكان أول من حاز فضل السبق في التأليف في علم الوقف والابتداء، هو: شيبه بن نصاح المدني الكوفي، ولكن كتاب شيبه بن نصاح لم يصلنا، كما هو الحال في أكثر التراث الإسلامي العربي؛ ولذا لم يعلم منهجه في كتابه، أو المادة التي كانت منطلقاً في هذا المضمار، قال ابن الجزري: «وهو أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور»^(٢).

(١) القطع والائتلاف (ص: ٤).

(٢) غاية النهاية (١/ ٣٣٠).

ثم تتابع الناس في التأليف في علم الوقف وشاركوا فيه، فألف ضرار ابن صرد الكوفي، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب، ونافع بن عبد الرحمن، وأبو عمرو الداني، وابن الجزري خاتمة القراء والمحققين، وغيرهم كثير من القراء والنحويين.

وألف في علم الوقف من النحويين كثير منهم الرّؤاسي، والفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، والسجستاني، وثعلب، وابن الأنباري، وابن النحاس. وهكذا نشأ علم الوقف ونمى حتى بلغ ذروته واستوي على سوقه، منذ عهد النبي ﷺ إلى عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ومما يلفت الانتباه، أن كل من ألف في الوقف والابتداء كانوا من القراء والنحويين، وقَلَّ أن نجد إماماً في القراءة أو اللغة إلا وله مشاركة في التصنيف في هذا العلم.

وأقدم ما وصلنا من هذه الكتب: كتابا ابن الأنباري، وابن النحاس^(١). ولم يكد ينتهي القرن الرابع الهجري إلا وقد صنف أعلامنا في الوقف والابتداء زهاء سبعين مصنفاً انتهت إلينا أسماؤها، وعُثر على بعضها.

(١) مقدمة تحقيق المكتفي، للداني، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: مؤسسة الرسالة،

وفي هذه الفترة بدأ العلماء باستخدام مصطلحات الوقف؛ كالتام والكافي والحسن والقبیح، وذكروها في كلامهم، وأكثروا من ذكرها؛ إلا أنها كانت في بادئ أمرها لم تكن قد انضبطت وعرف معناها على وجه التحديد بعد.

فمن العلماء المتقدمين في هذا الفن من استخدم جملة من المصطلحات في التعبير عن الوقف، وقصد بها معنى واحداً، أبي حاتم السجستاني، فقد ذكر عنه أبو محمد العماني أنه استعمل في كتابه ألقاباً: كالتام، والحسن، والكافي، والصالح، والمفهوم، ولم يجعل كل لقب منها مقصوداً على معنى بعينه، كما هو الحال اليوم، ولكنه قصد بسائر الألقاب معنى واحداً، وهو أن الوقف يصلح في ذلك الموضع الذي يعبر عنه بلقب من هذه الألقاب^(١).

ثم علق العماني على مثل هذا الصنيع قائلاً: «فقد جعل الوقوف كلها باباً واحداً، وجعلها كلها تامة لا فرق بين سائرهما».

وانتقد العماني نحو هذا على ابن الأنباري وعابه عليه، وذكر أنه بصنيعه هذا يكون مخالفاً لأهل هذه الصنعة فيما يختارونه، وليس بمُرَضٍ، لأن تعاقب العبارة في التسمية لمسمى واحد مما يوقع اللبس.

(١) المرشد (ص: ١٢-١٣).

ثم ذكر أن القوم قصدوا بهذه العبارات الفرق بين درجات الوقف ومنازلها في المعنى، فوجب أن تدل هذه العبارات على منازلها ودرجاتها لتوافق أغراضهم^(١).

وهذا شأن سائر العلوم في بداياتها، يدلي كل بأحسن ما عنده، ثم يتواطئ سائرهم بعد على أحسن المصطلحات، وأبين الألقاب، وأوضح العبارات. ثم استقر الأمر بعد ذلك عند علماء الوقف، ففصلوا معاني الألقاب، وميزوا بين المصطلحات، وبينوها، وباينوا بينها، وجعلوا لكل مصطلح معنى مستقلاً ينفرد به عن غيره، ويتميز به عما سواه، وإن كان قد جرى بينهم خلاف يسير في ذلك.

ومضى هذا العمل مسترسلاً جيلاً بعد جيل يملؤ الأعصار والأمصار؛ ويتناقله الخلف عن السلف، ويأخذونه حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، وآية آية، إلى القرن التاسع الهجري.

قال ابن الجزري: «وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم أجمعين»^(٢). وهذا الذي ذكره الإمام ابن الجزري مسلك حسن، جرى به عمل المشيخة من القرن الثاني الهجري إلى عصر الحافظ ابن الجزري (القرن التاسع الهجري).

(١) ينظر: المرشد (ص: ١٥).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

وبقي هذا العمل مسترسلاً جيلاً بعد جيل إلى يومنا هذا، إلا أنه تقلص في بعض ديار الإسلام، وبقي وارف الظلال في بعضها، فكان القراءة يلتقون الآخذين عنهم المقاطع والمبادي، ويأخذونهم بالحزم في ذلك، فمن قرط من الدارسين أو تهاون حجبوا عنه الإجازة، ولم يأذنوا له بالتصدر والإقراء.

قال ابن الجزري: «ومن هنا اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء»^(١).

قال أبو جعفر النحاس: «وقد تأول بعض العلماء حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه: «بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم»^(٢)؛ أنه ينبغي أن ينصح من علم القرآن، فيوقف الذي يعلمه على ما يحتاج إليه من القطع، وما ينبغي أن يستأنف به»^(٣).

وحقيق على الشيخ وخليق به أن يوقف الآخذ عنه في بادئ أمره على المقاطع والمبادي؛ حتى يشتد عوده، وتصير له ملكة يميز بها الصواب من غيره، لئلا يصدر منه ما لا ينبغي.

وإلا تهاون الناس ووقعوا في المحذور بسبب فساد اللسان، وإن لم يقعوا فيه فسيكون أحسن أحوالهم حينئذ أن تخفى عليهم معالم الجمال ومعاني الكمال في أي

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٥).

(٢) رواه الشيخان.

(٣) القطع والانتشاف (ص: ١٥).

القرآن المجيد، ومن المعلوم أن علم الوقف والابتداء له أجل الأثر في حسن التلاوة وجمال القراءة وجودة الأداء.

ثم توالى التأليف في هذا الفن إلى أن كتب فيه الأشموني، فهو من أحسن الكتب المؤلفة في علم الوقف، وألف في علم الوقف من المتأخرين أيضًا الشيخ محمود خليل الحصري.



المبحث الثاني

أهم المصنفات في علم الوقف والابتداء





أهم المصنفات في علم الوقف والابتداء



بمعرفة جهود السابقين في فن ما يعرف قدر هذا الفن، فقد توالى جهود العلماء في إبراز حقيقة علم الوقف، فألفوا فيه من القرون الأولى إلى هذا العصر، فكان أهم ما كتب فيه، مرتباً حسب تاريخ وفاة المؤلفين فيه:

١- كتاب الوقف والابتداء: لضرار بن صرد المقرئ الكوفي، المتوفى سنة: ١٢٩هـ^(١).

٢- كتاب الوقوف: لشيبة بن نصاح المدني الكوفي، المتوفى سنة: ١٣٠هـ^(٢).

٣- الوقف والابتداء: لزبان بن عمار بن العريان بن العلاء المازني، أبي عمرو ابن العلاء، المتوفى سنة: ١٥٤هـ^(٣).

٤- الوقف والابتداء: لحمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، الكوفي، أبي عمارة، المقرئ الفرضي الفقيه أحد القراء السبعة، المتوفى سنة: ١٥٦هـ^(٤).

(١) الفهرست، تحقيق رضا تجدد (ص: ٣٨).

(٢) غاية النهاية (١/ ٣٣٠).

(٣) الخطيب البغدادي، مؤرخ بغداد ومحدثها، تأليف: الدكتور يوسف بن رشيد العش، الناشر: المكتبة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م (ص: ٩٥).

(٤) الفهرست (ص: ٣٢، ٣٨).

- ٥- وقف التمام: لنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، القارىء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، المتوفى سنة: ١٩٩ هـ^(١).
- ٦- الوقف والابتداء: لمحمد بن أبي سارة الكوفي، الرؤاسي، أبي جعفر النحوي، أستاذ الكسائي والقراء، أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، المتوفى سنة: ١٧٠ هـ^(٢).
- ٧- الوقف والابتداء: للرؤاسي أيضاً. قال البغدادي: له من الكتب: الوقف والابتداء: صغير، والوقف والابتداء: كبير^(٣).
- ٨- الوقف والابتداء: لعلي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبي الحسن الكسائي، إمام اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة المشهورين، المتوفى سنة: ١٨٩ هـ^(٤).
- ٩- الوقف والابتداء: ليحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي، أبي محمد المقرئ النحوي اللغوي البصري، المتوفى سنة: ٢٠٢ هـ^(٥).

(١) الفهرست (ص: ٣٩).

(٢) الفهرست (ص: ٧١).

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م (١٠١/١).

(٤) منار الهدى، المطبعة الميمنية (ص: ٦).

(٥) معجم الأدباء، المؤلف: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، راجعته: وزارة المعارف العمومية المصرية، الناشر: مطبوعات دار المأمون، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م (٣١/٢٠).

- ١٠ - وقف التمام: ليعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري،
النحوي اللغوي الفقيه، أحد القراء العشرة، المتوفى سنة: ٢٠٥ هـ^(١).
- ١١ - الوقف والابتداء: ليحيى بن زياد بن عبد الله بن المنصور، أبي زكريا
المعروف بالفراء، الأديب النحوي اللغوي صاحب الكسائي، المتوفى سنة:
٢٠٧ هـ^(٢).
- ١٢ - الوقف والابتداء: لمعمر بن المثنى، أبو عبيدة البصري الأديب اللغوي
النحوي، المتوفى سنة: ٢١٠ هـ^(٣).
- ١٣ - وقف التمام: لسعيد بن مسعدة، أبي الحسن الأخفش، النحوي البصري
تلميذ سيبويه وأحد أصحابه وهو أسن منه، المتوفى سنة: ٢١٥ هـ^(٤).
- ١٤ - وقف التمام: لعيسى بن ميناء بن وردان الملقب بقالون، أبي موسى المدني
المقرئ، المتوفى سنة: ٢٢٠ هـ^(٥).
- ١٥ - الوقف والابتداء: لخلف بن هشام البزار الأسدي، أبي محمد، أحد القراء
العشرة، المتوفى سنة: ٢٢٩ هـ^(٦).

(١) الفهرست (ص: ٣٩).

(٢) الفهرست (ص: ٣٨، ٧٣).

(٣) منار الهدى (ص: ٦).

(٤) الفهرست (ص: ٣٩، ٥٨).

(٥) الفهرست (ص: ٣٩).

(٦) الفهرست (ص: ٣٨).

- ١٦ - الوقف والابتداء: لمحمد بن سعدان الضرير، المقرئ الكوفي، أبي جعفر النحوي، المتوفى سنة: ٢٣١ هـ^(١)
- ١٧ - وقف التمام: لروح بن عبد المؤمن، أبي الحسن الهذلي، مقرئ نحوي ثقة ضابط مشهور، المتوفى سنة: ٢٣٤ هـ^(٢).
- ١٨ - الوقف والابتداء: لعبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي، المعروف باليزيدي، أبي عبد الرحمن، النحوي اللغوي المقرئ، المتوفى سنة: ٢٣٧ هـ^(٣).
- ١٩ - الوقف والابتداء: لحفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، أبي عمر الأزدي الدوري، المقرئ النحوي البغدادي، تلميذ أبي عمرو والكسائي، المتوفى سنة: ٢٤٠ هـ^(٤).
- ٢٠ - وقف التمام: لنصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي، أبي المنذر النحوي، تلميذ الكسائي، توفي في حدود سنة: ٢٤٠ هـ^(٥).
- ٢١ - الوقف والابتداء: لهشام بن عمار بن نصير السلمى، أبي الوليد ابن ميسرة المقرئ المحدث الخطيب القاضي الدمشقي، المتوفى سنة: ٢٤٥ هـ^(٦).

(١) الفهرست (ص: ٣٨).

(٢) الفهرست (ص: ٣٩).

(٣) الفهرست (ص: ٣٨، ٥٦).

(٤) الفهرست (ص: ٣٨).

(٥) الفهرست (ص: ٣٩).

- ٢٢- المقاطع والمبادئ: لسهل بن محمد بن عثمان السجستاني، أبي حاتم، اللغوي البصري أستاذ المبرد، المتوفى سنة: ٢٤٨ هـ^(١).
- ٢٣- الوقف: للفضل بن محمد الأنصاري، أبي العباس، المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ألف هذا الكتاب في الرد على أبي حاتم، وهو أقدم ما وصل إلينا.
- ٢٤- الوقف والابتداء: لمحمد بن عيسى بن إبراهيم، أبي عبد الله المقرئ اللغوي، المتوفى سنة: ٢٥٣ هـ^(٢).
- ٢٥- الوقف والابتداء: لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد، صاحب التصانيف السائرة، المتوفى سنة: ٢٨١ هـ^(٣).
- ٢٦- الوقف والابتداء: لأحمد بن داود الدينوري، أبي حنيفة المفسر المؤرخ، المتوفى سنة: ٢٨٢ هـ^(٤).
- ٢٧- الوقف والابتداء: لمحمد بن عثمان بن مسبح الشيباني البغدادي، أبي بكر الجعدي، العالم بالعربية والقراءات، المتوفى سنة: ٢٨٨ هـ^(٥).

(١) الفهرست (ص: ٣٨).

(٢) منار الهدى (ص: ٤٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمِاز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١-١٤٠٤ هـ - ١٩٨١-١٩٨٤ م (١٣/٤٠٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٤٠٤).

(٥) منار الهدى (ص: ٦).

- ٢٨- الوقف والابتداء: لأحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، أبي العباس، الملقب بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، المتوفى سنة: ٢٩١ هـ^(١).
- ٢٩- الوقف والابتداء: لسليمان بن يحيى بن أيوب الضبي، أبي سليمان المقرئ تلميذ الدوري، المتوفى سنة: ٢٩١ هـ^(٢).
- ٣٠- الوقف والابتداء: لمحمد بن أحمد بن محمد بن كيسان، أبي الحسن النحوي اللغوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ المذهبين البصري والكوفي، المتوفى سنة: ٢٩٩ هـ^(٣).
- ٣١- الوقف والابتداء: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج المفسر، النحوي اللغوي، المتوفى سنة: ٣١١ هـ^(٤).
- ٣٢- الوقف والابتداء: لأحمد بن موسى بن العباس، أبي بكر، ابن مجاهد، كبير العلماء بالقراءات وأول من سبعاها، المتوفى سنة: ٣٢٤ هـ^(٥).

(١) منار الهدى (ص: ٦).

(٢) الفهرست (ص: ٣٨).

(٣) الفهرست (ص: ٦٨).

(٤) الفهرست (ص: ٣٨).

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم

حاجي خليفة أو الحاج خليفة، تقديم: شهاب الدين النجفي المرعشي، الناشر: مطبعة المعارف، الطبعة: الأولى، ١٣٦٠

هـ- ١٩٤١م (٢/١٤٧٠).

(٦) منار الهدى (ص: ٦).

٣٣- الإيضاح في الوقف والابتداء: لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري، أبي بكر النحوي الأديب، المتوفى سنة: ٣٢٨ هـ، وكتابه هذا من أشهر الكتب في هذا الفن، قال الداني: «سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له، إن ابن الأنباري لما صنف كتابه في الوقف والابتداء، جيء به إلى ابن مجاهد، فنظر فيه وقال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتابًا، وما ترك هذا الشاب لمصنف ما يصنف»، وقال ابن الجزري: «وكتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء أول ما ألف فيه وأحسن»^(١).

٣٤- الوقف والابتداء: لمحمد بن محمد بن عباد المكي، أبي عبد الله المقرئ النحوي، المتوفى سنة: ٣٣٤ هـ^(٢).

٣٥- القطع والائتناف: لأحمد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بابن النحاس، أبي جعفر، النحوي المصري، المتوفى سنة: ٣٣٨ هـ.

٣٦- الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد بن أوس، أبي عبد الله المقرئ، قال ابن الجزري: وألف كتابًا في الوقف والابتداء قسم فيه الوقف إلى حسن وكاف وتام، رأيته، وقد أحسن فيه، أظنه بقي إلى حدود ٣٤١ هـ^(٣).

(١) غاية النهاية (٢/ ٢٣١).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٤٧١).

(٣) غاية النهاية (١/ ١٠٧).

- ٣٧- كتاب الوقف: لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبي بكر البغدادي، المعروف بوكيع، المتوفى سنة: ٣٥٠ هـ^(١).
- ٣٨- الوقف والابتداء: لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، النحوي اللغوي المقرئ، أبي بكر البغدادي، المتوفى سنة: ٣٥٤ هـ^(٢).
- ٣٩- الوقف والابتداء: للحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبي سعيد السيرافي، النحوي، والمشهور بالقاضي البغدادي، المتوفى سنة: ٣٦٨ هـ^(٣).
- ٤٠- الوقف والابتداء: لعثمان بن جني، أبي الفتح الموصل، إمام في الأدب والنحو، المتوفى سنة: ٣٩٢ هـ^(٤).
- ٤١- وقوف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن: لمحمد بن عيسى البريلي الأندلسي، المعروف بالمغربي، أبي عبد الله، المتوفى سنة: ٤٠٠ هـ، وهي سبعة وعشرون وقفاً ضمنها حاجي خليفة في كتابه: «كشف الظنون»^(٥).
- ٤٢- الإبانة في الوقف والابتداء: لمحمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبي الفضل الخزاعي الجرجاني، المتوفى سنة: ٤٠٨ هـ.

(١) الفهرست (ص: ٣٥).

(٢) الفهرست (ص: ٣٦).

(٣) الفهرست (ص: ٦٨).

(٤) الفهرست (ص: ٩٥).

(٥) كشف الظنون (٢/٢٠٢٥).

٤٣ - الهداية في الوقف: لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، إمام الأندلس وعالمها وشيخ القراء فيها، المتوفى سنة: ٤٣٧ هـ^(١)، ويسميه ابن قاضي شهبه: الوقف والابتداء.

٤٤ - الوقف: لمكي بن أبي طالب أيضًا، وهي قصيدة رائية تقع في: (١٣١) بيتًا.

٤٥ - الوقف على كلا وبلى: لمكي أيضًا، جزآن.

٤٦ - الهداية في الوقف على كلا: لمكي أيضًا^(٢).

٤٧ - شرح التمام والوقف: لمكي أيضًا، أربعة أجزاء^(٣).

٤٨ - شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ

صَرُّهُ وَأَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾: لمكي أيضًا^(٤).

٤٩ - منع الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾: لمكي أيضًا، جزء^(٥).

جزء^(٥).

٥٠ - شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾: لمكي أيضًا^(٦).

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، المؤلف: أحمد بن مصطفى الشهير بـ: طاش كبرى زاده، تحقيق: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، الناشر: دار الكتب الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م (٢/ ٨٤).

(٢) كشف الظنون (١/ ٢٠٤١).

(٣) إنباه الرواة (٣/ ٣١٨).

(٤) إنباه الرواة (٣/ ٣١٧).

(٥) إنباه الرواة (٣/ ٣١٧).

(٦) إنباه الرواة (٣/ ٣١٧).

- ٥١ - الوقف التام: لمكي أيضًا^(١).
- ٥٢ - الاهتداء في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد الداني، أبي عمرو، المتوفى سنة: ٤٤٤ هـ.
- ٥٣ - المكتفي في الوقف والابتداء: للإمام الداني أيضًا.
- ٥٤ - الوقف على كلا وبلى: للداني أيضًا^(٢).
- ٥٥ - المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها: للحسن بن علي بن سعيد، أبي محمد العماني نزيل مصر، توفي بعيد الخمسمائة، قال ابن الجزري: «أحسن فيه وأفاد، وقد قسم الوقف فيه إلى التام ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، وزعم أنه تبع أبا حاتم السجستاني»^(٣).
- ٥٦ - المغني في معرفة وقوف القرآن: للعماني أيضًا، قال ابن الجزري: «وله في الوقوف كتابان، أحدهما المغني، والآخر المرشد وهو أتم منه وأبسط...»^(٤).
- ٥٧ - الوقف والابتداء: لعلي بن أحمد بن الحسن، أبي الحسن الغزال النيسابوري، العلامة المقرئ، المتوفى سنة: ٥١٦ هـ.

(١) كشف الظنون (٢/ ٢٠٢٤).

(٢) أشار إليه الداني في المكتفي، في الآية (١١٢) من سورة البقرة: وقد ذكرت الوقف على كلا وبلى مجردا في كتاب.

(٣) غاية النهاية (١/ ٢٢٣).

(٤) غاية النهاية (١/ ٢٢٣)، وقد ذكره العماني في مقدمة كتابه المرشد.

٥٨ - الإبانة في الوقف والابتداء: لأبي الفضل الخزاعي المقرئ، كان حيًّا سنة:

٥٢٠ هـ.

٥٩ - الوقف والابتداء: لعمر بن عبد العزيز بن مازة الحنفي، أبي محمد،

المعروف بالصدر الشهيد، حسام الدين الفقيه الأصولي البخاري، استشهد

سنة: ٥٣٦ هـ^(١).

٦٠ - نظام الأداء في الوقف والابتداء: لعبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة،

أبي الفتح، المعروف بابن الطحان البسماتي الأندلسي، المتوفى سنة: ٥٦٠ هـ.

٦١ - الإيضاح في الوقف والابتداء: لمحمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي

المقرئ المفسر النحوي المحقق، المتوفى سنة: ٥٦٩ هـ، قال ابن الجزري: «وله

كتاب الوقف والابتداء الكبير، وآخر صغير»^(٢).

٦٢ - وقوف القرآن: للسجاوندي أيضًا.

٦٣ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي: للحسن بن أحمد بن الحسن، أبي العلاء

الهمداني العطار، شيخ همدان وإمام العراقيين، قال ابن الجزري: «اعتني بهذا

الفن أتم عناية وألف فيه أحسن كتب كالوقف والابتداء ... ومن وقف على

(١) كشف الظنون (٢/ ١٤٧١).

(٢) غاية النهاية (٢/ ١٥٧).

مؤلفاته علم جلاله قدره، وعندني أنه في المشاركة كأبي عمرو الداني في المغاربة
...»، توفي سنة: ٥٦٩ هـ^(١).

٦٤ - الاهتداء في الوقف والابتداء: لعيسى بن عبد العزيز التميمي الاسكندري
المالكي، موفق الدين، المقرئ، المتوفى سنة: ٦٢٩ هـ^(٢).

٦٥ - التنبهات على معرفة ما يخفي من الوقوفات: لعبد السلام بن علي بن عمر
ابن سيد الناس الزواوي، المالكي المقرئ الفقيه، المتوفى سنة: ٦٨١ هـ^(٣).

٦٦ - الاقتضاء - أو الاقتداء - في معرفة الوقف والابتداء: لمعين الدين عبد الله
ابن جمال الدين، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي حفص، النكزاوي،
المتوفى سنة: ٦٨٣ هـ.

٦٧ - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبي
محمد الربيعي الجعبري، المحقق المصنف، المتوفى سنة: ٧٣٢ هـ.

٦٨ - علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: للإمام علم الدين أبي الحسن
علي بن محمد ابن عبد الصمد السخاوي، المتوفى سنة: ٦٤٣ هـ.

٦٩ - علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن
علي بن همام، المعروف بابن الإمام، المتوفى سنة: ٧٤٥ هـ^(٤).

(١) غاية النهاية (١/ ٢٠٤).

(٢) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي
(المتوفى: ١٣٩٩ هـ)، الناشر: مكتبة المثنى (طبعة مصورة عن طبعة إسطنبول)، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٥ م (١/ ١٥١).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٤٧١).

٧٠- الاهتداء في الوقف والابتداء: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن يوسف، أبي الخير شمس الدين الشهير بابن الجزري المقرئ الدمشقي، المتوفى سنة: ٨٣٣ هـ^(١).

٧١- تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري: لابن الجزري أيضاً، وهو شرح لكتاب «وصف الاهتداء، لإبراهيم بن عمر الجعبري السابق الذكر».

٧٢- لحظة الطرف في معرفة الوقف: لإبراهيم بن موسى برهان الدين الكركي الشافعي المقرئ، المتوفى سنة: ٨٥٣ هـ^(٢).

٧٣- المقصد لتلخيص ما في المرشد: لذكريا بن محمد بن أحمد بن ذكريا الأنصاري المصري الشافعي، أبي يحيى، شيخ الإسلام، القاضي المفسر المحدث، المتوفى سنة: ٩٢٦ هـ، وقد لخص في كتابه هذا كتاب «المرشد» لأبي محمد الحسن بن علي العماني.

٧٤- تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن: لأحمد بن مصطفى، أبي الخير، عصام الدين طاش كبرى زاده، المتوفى سنة: ٩٦٨ هـ.

(١) كشف الظنون (٢/ ١١٦٠).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٧).

٧٥- منار الهدى في الوقف والابتداء: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد ابن عبدالكريم الأشموني الشافعي الفقيه المقرئ، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.

٧٦- أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لعبد الله ابن مسعود المصري مولدًا، الفاسي المغربي أصلًا، المالكي مذهبًا، من رجال القرن الثاني عشر الهجري.

٧٧- كنوز ألقان البرهان في رموز أوقاف القرآن: للشيخ محمد صادق الهندي، كان حيًا سنة: ١٢٩٠ هـ.

٧٨- تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لحسين الجوهري^(١).

٧٩- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء: للشيخ محمود خليل الحصري.

وهناك مؤلفات ذكر فيها علم الوقف والابتداء ضمناً.

وهذه المؤلفات على أنواع:

الأول: كتب علوم القرآن: ومن أشهر الكتب التي تحدثت عن هذا العلم:

جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي، فقد جعله بابًا وسماه علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء، البرهان في علوم القرآن للزركشي، فقد ذكره

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب المكتفى لأبي عمرو الداني، تحقيق: الدكتور. يوسف المرعشلي (ص: ٦٠: ٧١).

في النوع الرابع والعشرين، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي فقد ذكره في النوع الثامن والعشرين.

الثاني: كتب التفسير: ومن أشهرها: غرائب القرآن ورغائب الفرقان للحسن بن محمد القمي، وتبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر لأحمد بن يوسف الكواشي.

الثالث: كتب القراءات: ومن أشهر كتب القراءات: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ليوسف بن علي الهذلي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري.

الرابع: كتب التجويد: ومن ذلك: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، والعميد في علم التجويد لمحمود بن علي بسة المصري، وغيرها.



علاقة علم الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى

ويشتمل على ستة مباحث:

- المبحث الأول: علاقة علم الوقف بعلم التفسير.
- المبحث الثاني: علاقة علم الوقف بعلم النحو.
- المبحث الثالث: علاقة علم الوقف بعلم القراءات.
- المبحث الرابع: علاقة علم الوقف بعلم العقيدة.
- المبحث الخامس: علاقة علم الوقف بعلم الفقه.
- المبحث السادس: علاقة علم الوقف بعلم البلاغة.



علاقة علم الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى



إن علم الوقف والابتداء تربطه بعلوم أخرى صلة وثيقة، وعلاقة وطيدة، شأنه في ذلك شأن أغلب علوم العربية وعلوم الشريعة؛ إذ يتداخل بعضها في بعض، ويفيد بعضها من بعض، فلا انفصام لأحدها عن الآخر، ولا غني له عنه. ومن هذه العلوم التي يتصل بها الوقف والابتداء علم التفسير، والنحو، والقراءات، والعقيدة، والفقه، والبلاغة، وغيرها.

إذ أن موضوع الوقف والابتداء يمكن أن يحسن القيام به كل قارئ إذا أوتي بعض الحظ من علم باللغة ووجوه أدائها، ولكنه يُشكّل في بعض الأحيان فلا يحسنه إلا العلماء الذين أوتوا حظًا من سماع، ومن علم بالتأويل.



المبحث الأول

علاقة علم الوقف بعلم التفسير



علاقة علم الوقف بعلم التفسير

إن الوقف والابتداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، فهو منبثق من علم التفسير، وهو أثر من آثاره.

قال الدكتور مساعد الطيار:

إن لعلم الوقف والابتداء علاقة أكيدة بعلم التفسير، إذ هو أثر من آثار التفسير، ذلك أن مَنْ اختار وقفاً، فإنه اعتمد المعنى أولاً، ثم وقف، فالواقفُ يفسّر، ثم يقف، فهو بوقفه على موضع الوقف يبيّن وجه المعنى الذي يراه. وإذا نظرت في كتب هذا العلم، أو في وقوف المصاحف، فإنك تنطلق من الوقف إلى المعنى، وليس في ذلك مخالفة لما ذكرت لك، وإنما اختلفت زاوية النظر، فكاتب الوقف تفهّم المعنى، ثم وقف، وأنت نظرت في وقفه، ثم تعرفت على المعنى الذي اختاره.

وهذا يعني أن بين المعنى والوقف تلازماً، وهو أن مَنْ قصد الوقف على موضع، فإنه قد فسّر، فإنه دل بتفسيره على الموضع الصالح للوقف. ولهذا فإن تفسير السلف يُعد عمدة في اختيار الوقوف، وقد كان أبو عمرو الداني يعتمد على تفسيراتهم في بعض ترجيحاته في الوقف.

ومن ذلك: ما ورد من الوقف على لفظ: ﴿الْحُسْنَى﴾، من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى﴾ [الرعد: ١٨]، فقد حكم بالوقف على هذا الموضوع بالتّمام.

ثم قال: والحسنى ها هنا: الجنة، وهي في موضع رفع بالابتداء، والخبر في المجرور قبلها، الذي هو: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾.

حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا ابن سلام، قال: قال قتادة: الحسنى: الجنة.

وقال ابن عبد الرزاق: ليس ﴿الأمثال﴾ بتهام؛ لأن ﴿الْحُسْنَى﴾ صفة له، فلا يتم الكلام دونها، والمعنى على التقديم والتأخير؛ أي: الأمثال الحسنى للذين استجابوا لربهم، والأول هو الوجه^(١).

هذا، ووجود باب في علم التجويد يتعلق بالوقف والابتداء لا يعني أنه نابع من علم القراءة، بل هو أثر من آثار التفسير، ولكن إذا بان المعنى، ظهر للقارئ مكان الوقف، وهذا يعني أنه إنما يتعلق بالأداء بعد فهم المعنى؛ لأن القارئ يحسن أدائه بإبراز المعاني بالوقف على ما يتم منها، وبه تظهر جودة ترتيله، والله أعلم^(٢).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٠٧-١٠٨)، والأمثلة في اعتماد تفسير السلف في بيان مواضع الوقوف كثيرة في كتاب الداني.

(٢) أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، المؤلف: الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ (ص: ١٨٥: ١٨٨).

وهذا يعني أن علم الوقف والابتداء أثر من آثار المعنى ، فمعرفة المعنى هي التي ترشد إلى مكان الوقف من عدمه، وليس كغيره من العلوم التي يدرسها في التجويد مما يحتاج إلى رياضة لسان.

فإن من العلوم المهمة لمن أراد أن يعرف الوقف والابتداء: علم التفسير وعلم النحو، وعلم القراءات؛ لأن المعنى يُعرف بها.

قال ابن مجاهد: « لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»^(١).

وإذا تأملت هذه العلوم وجدتها ترجع إلى معرفة المعنى الذي هو أساس علم الوقف والابتداء، فمعرفة التفسير واختلافات المفسرين يُعرف بها المعنى، فيعرف الواقف أين يقف بناء على هذا التفسير أو ذاك.

ومن أشهر الأمثلة التي يُمثل بها في هذا المقام؛ تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

فمن فسّر التأويل بما تؤول إليه حقائق القرآن: فإنه يقف على لفظ الجلالة؛ لأن علم الحقائق مما يختصُّ به الله، ومن ادعى علمه فقد كذب على الله.

ومن فسّر التأويل بالتفسير: جاز له أن يصل لفظ الجلالة بما بعده ويقف على لفظ ﴿الْعِلْمِ﴾؛ لأن الراسخين في العلم يعلمون تفسيره.

(١) القطع والانتشاف (ص: ١٨).

وأنت تلحظ في هذا المقام كيف اختلف الوقف باختلاف التفسير، وأصل ذلك راجع إلى المعنى المراد بالتأويل، فالمعنى أولاً، ثمَّ يجيء الوقف تبعاً للمعنى^(١).



(١) المحرر في علوم القرآن، المؤلف: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م (ص: ٢٥٢ - ٢٥٣).

المبحث الثاني

علاقة علم الوقف بعلم النحو



علاقة علم الوقف بعلم النحو

للوقف والابتداء صلة وثيقة جدًا بعلم النحو؛ إذ لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المستثن منه دون الاستثناء^(١).

وعلم النحو هو الذي يهدينا إلى الإعراب الموافق للمعنى المفهوم من الآية الكريمة، والوقف الناشئ عنه، فالإعراب فرع المعنى، فكل معنى له إعراب يختلف عن إعراب المعنى الآخر.

وقد أفصح عن هذا السكاكي رحمه الله حين قال: «... كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو...»^(٢).

ويتبين ذلك من خلال الأمثلة التالية:

قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّيَأَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨].

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/١١٦ - وما بعدها).

(٢) مفتاح العلوم، المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة:

الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م (ص: ٢٥١).

يجوز الوقف هنا على قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ﴾، ثم الابتداء بقوله: ﴿إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾؛ وذلك إذا جعلنا جواب (إن) محذوف، دل عليه ما قبله، على معنى: إن كنت تقياً فإن عائدة منك، أو فلا تتعرض لي، أو فستعظ.

ولا يجوز الوقف على قوله: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ﴾؛ إن كان المعنى: إن كنت تقياً فإني أعوذ بالرحمن منك، فكيف إذا لم تكن كذلك، حتى لا يفصل بين الشرط ودليل جوابه^(١).

في قوله تعالى: ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ ءَابَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦].
يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا﴾، والابتداء بقوله: ﴿مَّا أُنذِرَ ءَابَاؤُهُمْ﴾؛ إن جعلنا (ما) نافية.

ولا يجوز الوقف على قوله: ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا﴾؛ إن جعلنا (ما) موصولة.
قال الأشموني: ﴿قَوْمًا﴾: جائز، إن جعلت (ما) نافية، أي: لم تنذر قوماً ما أنذر آباؤهم، لأن قريشاً لم يبعث إليهم نبي قبل محمد ﷺ، وليس بوقف إن جعلت [ما] اسم موصول، والتقدير: لتنذر قوماً الذي أنذر آباؤهم، أي: بالشيء الذي أنذر به آباؤهم^(٢).

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٤٧٧).

(٢) المصدر السابق (ص: ٦٣٧).

ومن أمثلة احتياج علم الوقف والابتداء إلى معرفة النحو؛ ما ذكره النحاس في استشهاده على ذلك بأن الاختلاف في إعراب لفظ: ﴿مِلَّةٌ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]، يورث اختلافًا في صحة الوقف على لفظ ﴿حَرَجٍ﴾ من عدمه.

قال: «ويحتاج إلى معرفة النحو وتقديراته؛ ألا ترى أن من قال: ﴿مِلَّةٌ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾، منصوبة بمعنى كَمِلَّةٍ، وأعمل فيها ما قبلها؛ لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء؛ وقف على ما قبلها»^(١).



(١) المحرر في علوم القرآن (ص: ٢٥٣)، وينظر: القطع والانتشاف (ص: ١٩).

المبحث الثالث

علاقة علم الوقف بعلم القراءات



علاقة علم الوقف بعلم القراءات

إن العلاقة القائمة بين علم القراءات وعلم الوقف والابتداء؛ تتمثل في أن القراءات هي مجال التطبيق العملي لعلم الوقف والابتداء، وهذه القراءات يختلف الوقف فيها بحسب القراءة؛ فقد يكون الموضع وقف على قراءة وليس بوقف في قراءة أخرى، وهذا ما يجعل من تمام العلم بالقراءات معرفة الوقف والابتداء لكل قراءة بحسبها؛ فذلك الغرض هو الدافع للعلماء أن يذكروا مذاهب القراء في الوقف والابتداء ويدونوها في مصنفاتهم^(١).

كما قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: «لابد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء، ليُعتمد في قراءة كلِّ مذهبه»^(٢).

وبذلك يعلم أن القراء الذين اشتهرت عنهم القراءات لم يتحدوا في مذاهب الوقف، وهذا ما جعل القراءة لهم على وجه الإتقان مستلزماً إحاطة القارئ بمذاهبهم في الوقف ليلتزمها.

ولأهمية ذلك قال ابن مجاهد: «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة»^(٣).

(١) من أهم كتب القراءات التي تعرضت لاختلاف الوقف باختلاف القراءة: كتاب التذكرة لابن غلبون، فقد احتوى قريباً من تسعين موضعاً ارتبطت فيها الوقوف بالقراءات.

(٢) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٨).

(٣) القطع والائتناف (ص: ١٨).

فالعلم بالقراءة في كلام ابن مجاهد رحمه الله تعالى فيه إشارة إلى علاقة القراءات بالوقف بحيث لا يتحصل إتقان الوقوف على وجهها إلا لمن أدرك اختلاف الوقف بحسب الوجه المقروء به.

وهذا ما يقويه قول الإمام الداني رحمه الله تعالى: «معرفة ما يتم الوقف عليه، وما يحسن وما يقبح، من أجل أدوات القراء المحققين، والأئمة المتصدرين، وذلك مما تلزم معرفته الطالبين، وسائر التالين»^(١).

بل عده ابن الجزري رحمه الله تعالى شرطاً في جامعي القراءات حيث قال: «فالحاصل أن الذي يشترط على جامعي القراءات أربعة شروط لا بد منها، وهي: رعاية الوقف، والابتداء، وتحسين الأداء، وعدم التركيب»^(٢).

كما تتمثل علاقته هذين العَلَمين من علوم القرآن ببعضهما في أن القراءات قد تكون مرجحة لخلاف علماء الوقف والابتداء في الوقف على موضع ما. فللوقف إذن صلة واضحة بعلم القراءات؛ لأن اختلاف القراءة ينشأ عنه أحياناً اختلاف في المعنى، ومن ثم اختلاف الوقف والابتداء، كما سيظهر جلياً في الأمثلة التالية:

(١) شرح الخاقانية، للإمام الداني (٢/ ٤٢١).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٤).

يقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِنِكَ وَدُرِّيَّتَهَا مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾ [آل عمران: ٣٦].

في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾، قراءتان:

إحداهما: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾، بإسكان العين وضم التاء، من كلام أم مريم؛ وهي قراءة ابن عامر، وأبو بكر شعبة، ويعقوب. والقراءة الأخرى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾، بفتح العين وإسكان التاء، وهي قراءة الباقيين^(١).

فالوقف على قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾، كاف على قراءة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾، بفتح العين وإسكان التاء؛ لأنه يكون إخباراً من الله عن أم مريم، فهو منفصل عن كلام أم مريم ومستأنف.

ولا يوقف على قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾، على قراءة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾، بإسكان العين وضم التاء؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾، على هذه القراءة: من تمام كلام أم مريم، فلا يقطع عما قبله، فكانها قالت اعتذاراً: إني وضعتها أنثى، وأنت يا رب أعلم بما وضعتُ.

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٣٩)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد ابن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهرير بالبناء، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ (ص: ٢٢٢).

فالوقف على ﴿بِمَا وَصَّعَتْ﴾: جائز: على قراءة سكون التاء، وليس بوقف لمن ضمها^(١).

يقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢].

في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾، ثلاث قراءات:

الأولى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾، وهي قراءة ابن عامر.

الثانية: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾، وهي قراءة حفص.

الثالثة: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾، وهي قراءة الباقيين^(٢).

فعلى قراءة من قرأ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾، بالرفع؛ وقف على قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾؛ لأن ما بعد ذلك مستأنف.

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ١٦٥).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٠٢-٣٠٣)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٣٥٠).

وعلى قراءة من رفع: ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾، فقط؛ وقف على قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^ط﴾.

وعلى قراءة من قرأ بالنصب في ذلك؛ لم يقف على ما قبله، لأنه معطوف عليه^(١).

ومن أمثلة اختلاف الوقف باختلاف القراءات: ما ذكره طاهر بن غلبون في الاختلاف في قراءة ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَتْ ذُنُوبِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾﴾ [النور: ٥٨].

قال: وقرأ أبو بكر وحمة والكسائي: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾، بنصب الثاء، ورفعها الباقون.

فمن نصب: لم يبتدئ به؛ لأنه بدل من قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾؛ التقدير: ليستأذنكم هؤلاء لأوقات ثلاث عورات، فلذلك لا يجوز أن يقطع منه.

(١) المكتفي في الوقف والابتداء (ص: ١١٥).

ومن رفع: جاز له الابتداء به لأنه مستأنف، وذلك أنه يوقعه على إضمار مبتدأ؛ تقديره: هذه ثلاث عورات، أو يرفعه بالابتداء، والخبر في قوله: ﴿لَكُمْ﴾^(١).



(١) المحرر في علوم القرآن (ص: ٢٥٣ - ٢٥٤)، وينظر: التذكرة في القراءات الثمان، المؤلف: طاهر بن عبد المنعم بن غلبون أبو الحسن، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م (٢/٥٧١).

المبحث الرابع

علاقة علم الوقف بعلم العقيدة



علاقة علم الوقف بعلم العقيدة

تتجلى العلاقة بين علم العقيدة والوقف والابتداء في معرفة الآيات التي التزمت بعض الطوائف فيها وقفاً أو وصلاً من أجل إنشاء دلالة أو توكيد شبهة يعتقدونها، وهذه الوقوف أمثلة كثيرة في القرآن، ومنها على سبيل التمثيل :

قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

فهذه الآية من مواضع الوقوف التي ترتبط بالعقيدة، فمن ينفي من الطوائف قدر الله وعلمه السابق، فإنه يصل الآية كلها ببعضها، زاعماً أن (ما) الثانية في قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾، موصولة وليست للنفي، وإنما هي في موضع نصب بالفعل: ﴿يَخْتَارُ﴾، ولذلك يمنع الوقف قبلها والابتداء بها؛ ليكون المعنى: أن الله تعالى يختار للعباد الذي لهم فيه الخيرة فقط.

وفي هذا التفسير نفي لما ليس لهم فيه خيرة أن يكون من قدر الله تعالى عليهم، وفيه إثبات أن الله لا علاقة لمشيئته وقدرته بأفعال العباد تعالى الله عن ذلك وتنزهه، وقد ظهر هذا الانحراف العقدي في آخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم.

والصحيح الذي عليه أهل السنة: هو أن إثبات خلق الله لكل شيء واختياره وتقديره لما يجري من مقادير؛ لا يلزم منه نسبة النقائص والمعاصي إلى الله

تعالى؛ لأن الله تعالى خلق للعبد قدرة بها يختار ويفعل الخير أو الشر، وخلق الشر في أصل ثابت لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ۗ﴾ [الفلق: ٢]. إضافة إلى هذه الإرادة والاختيار للعبد فهي من الله تعالى، والأفعال الصادرة من العبد صادرة عن تقدير الله لمشيئة العبد واختياره، فهي بذلك منسوبة إلى العبد لا إلى الله؛ ولذا كانت الأجور والأوزار نتيجة مترتبة على اختيار العبد لا على محض المشيئة، وعليه: فلا ينسب إلى الله تعالى شر محض ولا ظلم فعله العباد، كما قال ﷺ: «والشر ليس إليك»^(١).

فإذا تقرر ذلك تكون المعاصي والشرور تقديرًا من الله تعالى، وفعالًا من العباد، باعتبار إرادتهم واختيارهم؛ ولذلك يثابون عليها ويعاقبون، وهي مع ذلك مخلوقة لحكمة، ومتضمنة إحسانًا، فتكون خيرًا لبعض الناس، وشرًا على آخرين؛ لأن الله تعالى لا يخلق الشر المحض مطلقًا^(٢). والوقف في هذه الآية ذهب فيه العلماء إلى عدة مذاهب:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٧٧١).
 (٢) أثر القراءات في الوقف والابتداء، دراسة نظرية تطبيقية، تأليف: محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الناشر: دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م (ص: ٢٣ - ٢٤).

المذهب الأول:

أنه عند قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ^ظ﴾؛ لأن «ما» الثانية نافية قولاً واحداً، وعلى هذا جماهير العلماء والأئمة.

قال أبو جعفر النحاس رحمه الله تعالى: «فإن أكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، رواه نافع، وكذا قال يعقوب، وأحمد بن موسى، ومحمد بن عيسى، وأحمد بن جعفر، وقال نصير: ﴿وَيَخْتَارُ^ظ﴾، تم الكلام، ثم ابتداء: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةَ^ت﴾، أي لم تكن لهم الخيرة.

وقال عبد الله بن مسلم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ^ظ﴾، تم الكلام، ثم بيتديء: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةَ^ت﴾، قال: وكذا قيل في التفسير»^(١).

وقال ابن عطية رحمه الله تعالى: «والوقف على ما ذهب إليه جمهور الناس في قوله: ﴿وَيَخْتَارُ^ظ﴾»^(٢).

وقال السجاوندي: «ومن وصل على معنى: ويختار ما كان لهم فيه الخيرة فقد أبعد، بل «ما» لنفي اختيار الخلق تقريراً لاختيار الحق تعالى»^(٣).

(١) القطع والائتناف (ص: ٥١٤).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ (٤/٢٩٦).

(٣) علل الوقوف، مؤلف: الإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م (ص: ٧٢٨).

المذهب الثاني:

أن الوقف في هذه الآية يتعلق بمعنى «ما» الثانية، فمن رآها نافية وقف على ويختار، ومن رآها صلة بمعنى: (الذي) وصل الكلام ببعضه، والوجهان متساويان، وهذا مذهب ابن الأنباري، والداني، والهمذاني، والعَمَّاني، والجعبري.

قال ابن الأنباري: «الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام، إن كانت ما جحدًا (نافية)، يراد بها: ليس لهم الخيرة، أي: ليس لهم أن يختاروا، إنما الخيرة لله تعالى.

وإن كانت «ما» في موضع نصب بـ: «يختار»؛ لم يحسن الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾، من أجل أن المعنى: ويختار الذي كان لهم الخيرة، أي: كان لهم خيرته^(١).

وقال الداني: «تام إذا جعلت «ما» جحدًا، فإن جعلت «ما» بمعنى الذي؛ فالوقف على الخيرة، وهو تام في كلا الوجهين»^(٢).

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٢٣ - ٨٢٤).

(٢) المكتنى (ص: ١٥٧).

المذهب الثالث:

أن الوقف في الآية يحتمل الوجهين، وهو على وجه إعراب «ما» نافية أجود وأصح، وهذا اختيار الزجاج.

قال الزجاج: «أجود الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ^ط﴾؛ وتكون «ما» نفيًا، والمعنى: ربك يخلق ما يشاء، وربك يختار ليس لهم الخيرة، وما كانت لهم الخيرة، أي: ليس لهم أن يختاروا على الله، هذا وجه.

ويجوز أن يكون «ما» في معنى الذي، فيكون المعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة، ويكون معنى الاختيار ههنا ما يتعبد لهم به، أي: ويختار لهم فيما يدعوهم إليه من عبادته ما لهم فيه الخيرة. والقول الأول أجود؛ أي: أن تكون «ما» نفيًا^(١).

ولا شك أن أرجح هذه الأقوال وما عليه عامة الأئمة والقراء: هو القول الأول، وهو قريب من المجمع عليه.

واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (قلي)^(٢).

(١) معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (٤/١٥١ - ١٥٢).

(٢) أشارت عموم المصاحف، كالمشمري (مصر)، والمدينة، ودمشق (قلي) والباكستاني (ط) إشارة إلى أولوية الوقف مع جواز الوصل، وهو ما يؤيد الرأي الأول، ينظر: الأثر العقدي في الوقف والابتداء، تأليف جمال إبراهيم القرش، نشر الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م (ص: ٤٠).

ومن حكي غير هذا القول من أئمة القراءة والتفسير كالطبري الذي جعل «ما» صلة بمعنى (الذي) فقوله بعيد عن اعتقاد القدرية؛ لأنه وإن وافقهم في الإعراب؛ فحاشاه وأئمة الوقف الذين حكوا الوجهين في الوقف أن يوافقوهم في المعنى الفاسد الذي يعتقدونه؛ ذلك بأن الطبري ذم هذا الاعتقاد، وسفه ملتزميه في عدة مواضع من تفسيره^(١)، وكذلك العلماء الذين أثبتوه لم يذكروا هذا التفسير الفاسد مستدلين عليه بالوقف.



(١) ينظر المواضع التالية من التفسير: (١/٨٤، ٣/١٨٦، ٧/١٨٥، ٨/١٣٨، ٢٤/٨٢-٨٣).

المبحث الخامس

علاقة علم الوقف بعلم الفقه



علاقة علم الوقف بعلم الفقه

للووقف والابتداء علاقة قائمة مع علم الفقه تتصل باختلاف الأحكام عند الفقهاء بناء على الاختلاف في نوع الوقف أو موضعه.

ومن الذين صرحوا بذلك: معين الدين عبد الله النكزاوي حيث قال في كتاب الوقف: «لابد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه، لأن ذلك يُعين على معرفة الوقف والابتداء، لأن في القرآن مواضع ينبغي الوقف على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين»^(١).

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور: ٤].

هذه الآية محل خلاف بين العلماء، وأصل ذلك راجع إلى الفقه، قال ابن النحاس: «فإن هذا يعرف التهام فيه من جهة الفقه».

من قال: القاذف لا تقبل شهادته وإن تاب؛ كان وقفه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

(١) الإقتداء إلى معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٨).

ومن قال تقبل شهادته؛ إذا تاب فالتام عنده: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

قال أبو عمرو: ﴿شَهَدَةٌ أَبَدًا﴾: كاف، على قول من قال: إن شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب، والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عند القائلين بذلك من الفسق لا غير.

ومن قال: إن شهادته جائزة إذا تاب، وجعل الاستثناء من قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًا﴾ وما بعده، لم يقف على قوله: ﴿أَبَدًا﴾، ووقف على قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وهذا الاختيار^(٢).



(١) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٤٦٣).

(٢) ينظر: المكنفى (ص: ١٤٣).

المبحث السادس

علاقة علم الوقف بعلم البلاغة



علاقة علم الوقف بعلم البلاغة

لعلم الوقف والابتداء صلة وثيقة بعلم البلاغة تظهر في اتصال كثير من الوقوف ببعض مسائل البلاغة، وتظهر من قبل ذلك في اهتمام علماء البلاغة بمصطلح الوصل والفصل الذي يطابق مدلول الوقف والابتداء عند القراء، وهو باب دقيق من أبواب علم البلاغة جعل بعض العلماء معرفته غاية ما ينتهي إليه هذا العلم^(١).

لذلك نجد إهتمام البلاغيون بهذا الغرض، ومن ذلك: قيل للفارسي: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل.

وكان يزيد بن معاوية يقول: «إياكم أن تجعلوا الفصل وصلًا، فإنه أشد وأعيب من اللحن»^(٢).

وفي مجال التطبيق العملي للوقف والابتداء لا يخفى اتحاد هذين العِلْمين في الغاية؛ وهي استتمام المعنى وتجليته للسامع، فكما أن الوقف والابتداء يراد بتعلمه

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الثالثة (٣/٩٧).

(٢) ينظر: الصناعتين: الكتابة والشعر، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت، ١٤١٩هـ (ص: ٤٣٨ - ٤٤٠).

تفصيل الكلام لتبيين معانيه، وكذلك الفصل والوصل في البلاغة قائم لذات الغرض.

ومن أمثلة ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].

هذه الآية اتفق علماء الوقف على الوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، ولم يهمل ذكر الوقف عليها أحد من علماء الوقف، لكنهم اختلفوا في نوع الوقف هل هو وقف لازم أو تام أو كافي.

وسبب هذا الإجماع على ذكر الوقف هو الاحتراز من إيهام وصل الآية ببعضها خلاف مراد الله تعالى منها، فلو وصلها القارئ ببعضها قد يتوهم سامع أن جملة: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، من مقول المشركين، خصوصاً أن الهمزة مكسورة بعد القول، ولذلك جعل العلماء ما قبل هذه الهمزة وقفة؛ لبيان الانقطاع التام بين جزأي الآية، وأن الكسر للهمزة سببه الاستئناف وليس مجيئها بعد جملة القول؛ لاستحالة أن يقول المشركون: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ واستحالة أن يحزن النبي ﷺ لذلك^(١).

وهذا الغرض الذي اتفق القراء من أجله على الوقف عند قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، يراعيه البلاغيون في تضاعيف الكلام؛ درءاً لتوهم السامع معنى

(١) ينظر: القطع والاستئناف (ص: ٣٠٦)، وعلل الوقوف (ص: ٥٧٤)، والافتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص:

يخالف مقصود المتكلم، بل ويجعلونه واجب الفصل عما سبقه مادام وصله به يوهم معنى غير مراد.

قال الجرجاني: «وحق هذا ترك العطف البتة»^(١).

ولا شك أن جملة: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، مستغنية تمامًا عما سبق، من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ من حيث المعنى والإعراب، فلا تعلق بينهما يستلزم وصل الأولى بالثانية، والله تعالى أعلم^(٢).



(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (ص: ٢٤٣).

(٢) أثر القراءات في الوقف والابتداء (ص: ٣٦).

الفصل الخامس

أقسام الوقف والابتداء

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقسام الوقف من حيث حال الواقف.

المبحث الثاني: أقسام الوقف من حيث محل الوقف.

المبحث الثالث: أقسام الابتداء.

المبحث الأول

أقسام الوقف من حيث حال الواقف



أقسام الوقف من حيث حال الوقف

يمكن تقسيم الوقف باعتبار ثلاثة أشياء؛ وهي: الوقف باعتبار حال الوقف، والوقف باعتبار محل الوقف، والوقف باعتبار كيفية الوقف، وما يهمنا هنا هو أقسام الوقف باعتبار حال الوقف، وباعتبار محل الوقف، أم كيفية الوقف فهذا ليس محل الحديث عنها.

■ أقسام الوقف باعتبار حال الوقف:

هذا القسم من الوقف ناظر إلى حال الشخص الذي يقرأ ثم يقف، أو سبب الوقف، وقد قسم العلماء الوقف إلى أقسام عدة، فالوقف ينقسم من حيث سبب الوقف أو حال الوقف إلى أربعة أقسام وتسمى الأقسام العامة^(١):

الأول: الوقف الاضطراري: وهو الذي يعرض للقارئ أثناء قراءته ويضطر إليه اضطرارًا بسبب عارض، كانقطاع نفسه، أو ضيقه، أو عجز عن القراءة، أو نسيان لها، أو غلبة ضحك، أو بكاء، أو نوم، أو عطاس، أو عروض

(١) ينظر: غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٢٣)، والبرهان في تجويد القرآن ويليهِ رسالة في فضائل القرآن، تأليف الأستاذ محمد الصادق قمحوي، الناشر: المكتبة الثقافية - بيروت (ص: ٢٩).

أي عذر من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات القرآنية بعضها ببعض حتى يقف على ما يصح الوقف عليه.

وقد سمي اضطرارياً: لأن سببه الاضطرار الذي عرض للقارئ أثناء قراءته فلم يتمكن من وصل الكلمة بما بعدها.

وحكمه: يجوز للقارئ الذي عرض له شيء مما ذكر، الوقف على أي كلمة وإن لم يتم المعنى، كأن يقف على شرط دون جوابه، أو على موصول دون صلته، ولكن يجب عليه بعد أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها؛ فيتدئ بها إن صلح الابتداء بها، وإلا ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها^(١).

فهو أن القارئ يقف على أي كلمة في أثناء التلاوة؛ بسبب ضيق نفس، أو سُعال، أو ما شابه ذلك، فلا بأس بذلك مع وجوب الابتداء بالكلمة الموقوف عليها أو بما قبلها إن صح المعنى بذلك الابتداء.

الثاني: الوقف الانتظاري: هو الوقف على الكلمة القرآنية ذات الخلاف

ليستوعب ما فيها من القراءات، والروايات، والطرق، والأوجه، ولا يكون ذلك إلا حال تلقي الطالب على الشيخ، وجمعه القراءات السبع أو العشر^(٢).

فهو أن القارئ يقف على الكلمة؛ ليعطف عليها غيرها عند جمعه؛ لاختلاف الروايات في أثناء قراءته للقراءات.

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم (ص: ٢٥١-٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٥٢).

وقد سمي انتظاريًا: لما ينتظر الأستاذ من الطالب بشأن تكملته الأوجه التي وردت في الآية التي يقرأها.

وحكمه: يجوز للقارئ الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات، وإن لم يتم المعنى، وليعلم أنه إذا انتهى القارئ من جمعه للروايات على الكلمة التي وقف عليها؛ فلا بد له من وصلها بما بعدها إن كانت متعلقة بما بعدها لفظًا ومعنى^(١).

الثالث: الوقف الاختباري: وهو أن يقف القارئ على الكلمة ليست موضعًا للوقف، ويكون عادة في مقام التعليم، بقصد بيان حكم الكلمة الموقوف عليها؛ أو اختبارًا؛ لبيان كيفية الوقف الصحيح على الكلمة، كالمقطوع والموصول والثابت والمحذوف ونحوه.

فهو بأن يأمر الأستاذ تلميذه مثلًا بالوقف على كلمة، ليختبره في حكمها من قطع، أو وصل، أو إثبات، أو حذف، كما في كلمة: ﴿الْأَيْدِي﴾، من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَرِ﴾ [ص: ٤٥]، فيوقف عليها بالإثبات.

أما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]، فيوقف عليها بالحذف.

(١) غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٢٤).

أو الوقف على كلمة بالتاء أو بالهاء، كما في كلمة: ﴿أَمْرَاتٌ﴾، من قوله تعالى: ﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ وَأَمْرَاتٌ لُوطٍ﴾ [التحریم: ١٠]، فيوقف عليها بالتاء المبسوطة.

أما كلمة: ﴿أَمْرَةٌ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً خَافَتْ...﴾ [النساء: ١٢٨]، فيوقف عليها بالهاء.

فمتعلق هذا الوقف: الرسم؛ لبيان المقطوع من الكلمات، والموصول منها، والثابت والمحذوف والمرسوم بالتاء، والمرسوم بالهاء، ليقف على المقطوع بالقطع، والموصول بالوصل، وعلى الثابت رسماً بالإثبات، والمحذوف بالحذف، وليقف بالتاء على بعض الكلمات، وبالهاء على بعضها^(١).

وسمي هذا الوقف اختبارياً: وذلك لحصوله إجابة على سؤال ممتحن أو تعليم متعلم، كيف يقف إذا اضطر إلى الوقف، لأنه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف عليه، ولأنه ليس محل وقف في العادة^(٢).

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم (ص: ٢٥٢).

(٢) غاية المرید في علم التجويد (ص: ٢٢٣)، وينظر: نهاية القول المفید في علم تجويد القرآن المجید، تألیف: الشیخ محمد مکی نصر الجریسی، ضبطها وصححها وخرج آیاتها: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م (ص: ١٥٣).

حكمه: هو جواز الوقف ما دام ذلك في مقام الاختبار أو التعليم، على أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبدأ بها، ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلا بدأ من كلمة قبلها من الكلمات التي يصح البدء به^(١).

إذن لا يشترط في هذا الوقف ولا فيما قبله، تمام المعنى؛ فللقارئ أن يقف على أي كلمة إذا اعترضه عارض من العوارض، أو أراد ليين حكماً تجويدياً، أو في رسم الخط، أو ليستوعب ما فيها من القراءات؛ مهما كان تعلقها بما قبلها أو بما بعدها^(٢).

الرابع: الوقف الاختياري: وهو أن يقف القارئ على الكلمة متعمداً لغير سبب من الأسباب السابقة.

فالقارئ يقصد الوقف لذاته من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة، أي أن القارئ يقف على الكلمة القرآنية باختياره، دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر، أو إجابة على سؤال.

وهذا القسم هو المراد بالوقف عند الإطلاق؛ بمعنى: أنه إذا ذكر لفظ وَقَف، أو إذا قيل: يوقف على كذا، أو الوقف على كذا تام، أو كافٍ، أو نحو ذلك، لا يُرادُ به إلا الوقف الاختياري^(٣).

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم (ص: ٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٥٣).

(٣) المصدر السابق (ص: ٢٥٣-٢٥٤).

وسمي اختياريًا: لحصوله بمحض اختيار القارئ وإرادته.
 وحكمه: جواز الوقف عليه، إلا إذا أوهم معنى غير المعنى فيجب وصله،
 كما يجوز الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها، وإلا فيعود
 إليها ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك وإلا فبما قبلها^(١).

وزاد الشيخ الضباع قسمًا خامسًا: وهو التعريفي، حيث يقول: تعريفي:
 وهو ما تركب من الاضطراري والاختباري، كأن يقف لتعليم قارئ أو لإجابة
 ممتحن، أو لإعلام غيره بكيفية الوقف، لكنه جعل الاختباري: الذي يُطلب من
 القارئ لقصد امتحانه، ففرق بينه وبين ما يقف عليه القارئ بغرض تعليم غيره
 وجعله قسمًا مستقلًا^(٢)، وإن كان يمكن الجمع بينهما تحت مسمى واحد كما تقدم،
 والله أعلم.

وقد قسم الإمام ابن الجزري الوقف إلى قسمين: الإضطراري
 والاختباري، حيث يقول: «وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء
 أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السنجاوندي، وخرج في
 مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: الاهتداء، وأكثر ما
 ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

(١) غاية المرید فی علم التجوید (ص: ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة، تأليف: علي محمد الضباع، عني بقراءته وأذن بتدريسه: الشيخ محمد علي خلف الحسيني، ملتمزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي (ص: ٤٨).

وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأن الكلام إما أن يتم أولاً، فإن تم كان اختياريًا... وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المصطلح عليه بالقبیح؛ لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى.

وعلى كل قارئ أن يعي معنى ما يقرؤه من الآيات لأن فهم المعنى يعينه على اختيار أماكن الوقف الصحيحة، ويزيد من قدرته على التمييز بين أنواعه، فحسن الوقف والابتداء من حسن التلاوة^(١).



(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٥-٢٢٦).

المبحث الثاني

أقسام الوقف من حيث محل الوقف





أقسام الوقف باعتبار محل الوقف



■ أقسام الوقف باعتبار محل الوقف، أو حال المقرء:

وهذا القسم يكون تابعاً للوقف الاختياري، ويكون تبعاً لموضع الوقف بالنسبة للكلمة الموقوف عليها، وله أهمية عظيمة في تلاوة كتاب الله. ومع العناية البليغة من السلف الصالح بالوقوف، وأقسامها، ومعرفتها، والمبالغة في حثهم على تعلمها وتعليمها كما عرفنا، لم ينقل عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين تسمية الوقوف وبيان أنواعه، وتحديد كل نوع منه بحد يخصه ويميزه عن غيره، فإن ذلك حدث كله بعد الصدر الأول، ولهذا اختلف العلماء رحمهم الله في تسمية الوقوف وفي أقسامها، فكان لكل فريق منهم اصطلاح خاص^(١).

والمقصود من الاختلاف بين العلماء في الوقوف: هو الوقف الاختياري.

(١) معالم الإهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، تأليف فضيلة الشيخ الإمام محمود خليل الحصري، الناشر: مكتبة السنة-بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م (ص: ١٠).

قال الأشموني: «والناس في اصطلاح مراتبه مختلفون، كل واحد له اصطلاح على ما شاء، كما صرح بذلك صدر الشريعة، وناهيك به»^(١).

وقال ابن الجزري: «وقد اصطلاح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماءً، وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبطٍ ولا منحصرٍ»^(٢).

فقد يكون الوقف صالحاً على قراءة أو إعراب أو تفسير أو معنى، وغير صالح على وجه آخر، فانتخب كل إمام للوقف موضعه ونوعه حسب فهمه لمعنى الآية، أو إعرابه لها، أو القراءة التي اختارها.

ومن ثم نشأ الاختلاف في اصطلاح مراتب الوقف.

علمًا أنه لا مشاحة في الاصطلاح، بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء، لبيان الحسن والأحسن، والقبيح والأقبح، حرصاً على تفهيم كلام الله تعالى، وأداء تلاوته على أتم وجه.

وفي هذا القسم اختلف علماء الوقف في تقسيم الوقف الاختياري إلى تقسيمات عدة نذكر منها:

(١) منار الهدى (ص: ٢٥)

(٢) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٥).

أولاً: تقسيم ابن سعدان الضرير:

قسم ابن سعدان الكوفي الضرير مراتب الوقف ومصطلحاته على قسمين: تام، وغير تام (قبيح)، فقال: «إن من تمام الإعراب؛ معرفة الوقف والابتداء، بالوقف على التمام، وعلى غير التمام، وهو على التمام أحسن»^(١).

ثانياً: تقسيم ابن الأنباري: فقد قسم الوقف إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وقبيح، حيث يقول: «ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف»^(٢).

وقال آخرون: الوقف ثلاثة: تام، وكاف، وقبيح، فجعلوا الحسن من جملة القبيح^(٣).

ثالثاً: تقسيم أبو عمرو الداني: ثم جاء الحافظ أبو عمرو الداني في القرن الخامس الهجري، فجعل الوقوف على أربعة أقسام، كالتالي: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف: أبي جعفر، محمد بن سعدان الكوفي الضرير، تحقيق وشرح: الأستاذ. أبو بشر، محمد خليل الزروق، راجعه وقدم له: الدكتور. عز الدين بن رغبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (ص: ٧٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١/١٠٨).

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٤).

يقول الإمام الداني: «اعلم، أيدك الله بتوفيقه، أن علماءنا اختلفوا في ذلك؛ فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام، تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، وأنكر آخرون هذا التمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام: قسمان أحدهما: مختار وهو التام، والآخر: جائز وهو الكافي الذي ليس بتام، والقسم الثالث: القبيح الذي ليس بتام ولا كاف، وقال آخرون: الوقف على قسمين: تام، وقبيح لا غير.

والقول الأول أعدل عندي وبه أقول، لأن القارئ قد ينقطع نفسه دون التام والكافي فلا يتهيأن له، وذلك عند طول القصة، وتعلق الكلام ببعضه ببعض، فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسعة، إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق في سنة ولا عربية»^(١).

وتبعه على هذا ابن الطحان، والسخاوي، وابن الجزري، وغيرهم.

فأما ابن الطحان: فقد رجح تقسيم الإمام أبي عمرو الداني وجعل الوقوف على أربعة أقسام، تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك. حيث يقول: «علمناؤنا مختلفون في أقسام الوقف: فقال بعضهم: [الوقف] قسمان: موصل ومفصل.

وقال آخرون: الوقف على ثلاثة أقسام: قسم مختار وهو التام، وجائز وهو الكافي، والثالث: القبيح الذي ليس بتام ولا كاف.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٧).

وقال آخرون: الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

فالتقسيم الأول: مجمل، لا يترتب به الوقف ولا يتحصل، والتقسيم الثاني: أفسر وأهدى سبيلاً من الأول وأظهر، والقسم الثالث: أحسن في الترجيح من الثاني وأوفر، وسراجه للمهتدين أشرق وأنور، وعليه الحذاق من أهل التأويل، وبه نقول لرجحانه في ميزان التعليل، ألا ترى أن القارئ قد ينقطع نفسه دون التمام والكافي عند طول القصص وانقضائهن، وتعلق الكلام ببعضه ببعض، فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم، ولا حرج في ذلك، ولا مانع له من سنة ولا عربية^(١).

وأما السخاوي: فقد اختار تقسيم الوقف إلى أربعة أقسام أيضاً: تام، وكاف، وحسن، وقبيح، حيث يقول: «الوقف على أربعة أقسام: تام: وهو الذي انفصل مما بعده لفظاً ومعنى، وكاف: وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجه، وحسن: وهو الذي لا يحتاج إلى ما بعده، لأنه مفهوم دونه، ويحتاج ما بعده إليه لجريانه في اللفظ عليه، وقبيح: وهو الذي لا يفهم منه كلام، أو يفهم منه غير المراد.

وقال قوم: الوقف قسمان: تام، وقبيح، فعند هؤلاء الوقف في الأقسام الثلاثة تام.

(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٢٨-٢٩).

وقال آخرون: الوقف ثلاثة: تام، وكاف، وقبيح، فجعلوا الحسن من جملة القبيح.

والاختيار تفصيل هذه الأوقاف وتقسيمها إلى أربعة كما سبق^(١).

وأما الإمام ابن الجزري فيقول: «وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السنجانوندي، وخرج في مواضع عن حد ما اصطاحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: الاهتداء، وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبط أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأن الكلام إما أن يتم أولاً، فإن تم كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فهو الوقف الذي اصطاح عليه الأئمة بالتام؛ لتامه المطلق، يوقف عليه ويبدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي؛ للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ؛ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) جمال القراء وكمال الأقرء (ص: ٦٨٤).

وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح عليه بالقيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى»^(١).

ونسب الإمام الزركشي هذا التقسيم إلى أكثر القراء، حيث يقول: «والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار وكاف جائز وحسن مفهوم وقبيح متروك».

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: وأسقط الحسن.

وقسمه آخرون إلى اثنين: وأسقط الكافي والحسن»^(٢).

رابعاً: تقسيم الإمام الهذلي:

وخالف في تقسيم الإمام الداني بعض الأئمة، كالإمام أبو القاسم الهذلي، فقد قسم الوقوف إلى ست مراتب:

وقف التمام، والحسن، والكافي، والسنة، ووقف البيان، ووقف التمييز»^(٣).

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٠).

(٣) ينظر: الوقف والابتداء في كتاب الله، تأليف: أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، دراسة وتحقيق: د. عمار أمين الددو، مجلة الشريعة والقانون، السنة الثانية والعشرون، العدد الرابع والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ - إبريل ٢٠٠٨ م (ص: ٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠).

خامساً: تقسيم العماني:

وأما أبو محمد العماني فجعل الوقوف على خمس أنواع:

«فأعلاها رتبة التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم»^(١).

سادساً: تقسيم السجاوندي:

وأما الإمام السجاوندي، فقد قسم الوقف إلى خمسة أقسام: الوقف اللازم، الوقف المطلق، الوقف الجائز، الوقف المجوز، الوقف المرخص ضرورة، وما لا يجوز الوقف^(٢).

ورمز لهذه الأقسام الستة بعلامات: فرمز لللازم بحرف (م)، وللمطلق بحرف (ط)، وللجائز بحرف (ج)، والمجوز لوجه بحرف (ز)، والمرخص لضرورة بحرف (ص)، وما لا وقف عليه بعلامة (لا)^(٣).

وكانت هذه الطريقة بداية فكرة الرموز التي استخدمت في كتابة المصاحف بعد ذلك.

(١) المرشد في الوقوف (ص: ١٢).

(٢) علل الوقوف (١/ ١٠٨-١٣١).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٩٦).

سابعاً: تقسيم الإمام ابن الجوزي:

فقد قسم الوقف إلى ثلاثة أقسام: تام، وحسن، وقبيح، حيث يقول: «واعلم أن الوقف على ثلاثة أقسام: تام؛ وحسن ليس بتام؛ وقبيح ليس بحسن ولا تام»^(١).

ثامناً: تقسيم زكريا الأنصاري:

وقسمها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري إلى ثمانية أقسام: «أعلاها التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح»^(٢).

تاسعاً: تقسيم القسطلاني:

فقد قسم الوقف إلى نوعين فقط: كامل، وتام، وكاف، وحسن، وناقص (قبيح)، حيث يقول: «ثم إن كلا من أئمة الوقف قسمه بحسب ما سنع له، والذي أعتمده من ذلك و أقول به: أن اللفظ إما أن يتمّ أولاً، الثاني: الناقص، وقد يسمى قبيحاً.

والأول: إما أن يستغنى عن تاليه أو لا، والثاني: إما يتعلق به من جهة المعنى فالكافي، أو من جهة اللفظ فالحسن.

(١) فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى:

٥٩٧هـ)، دار النشر: دار البشائر - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م (ص: ٣٦٧).

(٢) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ١٥).

والأول: إما أن يكون استغناؤه استغناء كلياً أو لا، فالأول الكامل كأواخر السور، والثاني: التام، وقد يشترك الحسن والناقص في التعلق اللفظي، لكن تعلق الناقص قد يكون أقوى، فكل حسن ناقص بالنظر لتاليه، وليس كل ناقص حسناً، وقد يشتد تعلقه بلا حقه حتى يقبح الوقف عليه^(١).

عاشراً: تقسيم الإمام الصفاقسي:

وأما الإمام الصفاقسي فقد اختار تقسيم الإمام الداني، ثم عمد إلى كل قسم منها فجعلها قسمين، فجعلها ثمانية أقسام:

حيث يقول: «والمختار عندي تبعاً للداني وابن الجزري وغيرهما من المحققين، أنها أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح، لكن التحقيق أن كل قسم منها ينقسم إلى قسمين: فتام، وأتم، وكاف، وأكفى، وحسن، وأحسن، وقبيح، وأقبح، والله أعلم»^(٢).

حادي عشر: تقسيم الأشموني:

ووافق الأشموني الصفاقسي في طريقته، فعمد إلى من قسم الوقف إلى خمس مراتب، فجعله عشرة مراتب (مشابها لصنيع الصفاقسي مع الداني)؛ فصارت عشرة أقسام:

(١) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات (ص: ٤٩٤).

(٢) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص: ١٣١).

حيث يقول: «ويتنوع الوقف نظرًا للتعلق خمسة أقسام: لأنه لا يخلو إما أن لا يتصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظاً ولا معنى فهو التام، أو يتصل ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى وهو القبيح، أو يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً وهو الكافي، أو لا يتصل ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظاً وهو الحسن، والخامس متردد بين هذه الأقسام فتارة يتصل بالأول وتارة بالثاني، على حسب اختلافهما قراءة وإعراباً وتفسيراً، لأنه قد يكون الوقف تاماً على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على غير ذلك.

وأشرت إلى مراتبه بتمام، وأتم، وكاف، وأكفى، وحسن، وأحسن، وصالح، وأصلح، وقبيح، وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها: الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح ويعبر عنه بالجائر، وأما وقف البيان وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه كالوقف»^(١).

ثاني عشر: تقسيم الشيخ حكيم زاده:

وجاء الشيخ حكيم زاده (في القرن الحادي عشر الهجري)، فزادها إلى أحد عشر قسمًا، وجعل لكل قسم من الأقسام رمزًا يعرف به، واستفاد ذلك من تقسيمات السجاوندي ورموزه وتطبيقاته للرموز في مواضع القرآن، وأضاف إلى ذلك أقسام ورموز أخرى، ونظمها في منظومته (مبادئ معرفة الوقوف).

فذكر الستة الأقسام التي ذكرها السجاوندي مع رموزها، ثم ذكر بعد ذلك خمسة أقسام أخرى، وهي:

ما فيه الوصل، ولكن قد قيل فيه: الوقف أيضًا، ورمز له بحرف (ق).

الوقف الملحق بـ (الوقف المطلق) ورمز له بالرمز (قف).

ما هو عكس الوقف الملحق بالوقف المطلق، أي: ما لا وقف عليه: ورمز

له بالرمز (صل).

ما كان الوقف عليه جائزًا، لكن الوصل أولى من الوقف، ورمز له بالرمز

(صلي).

السكت، ورمز له بثلاثة رموز، وهي: (قفه)، أو (سكتة) أو (وقفة) ^(١).

ثالث عشر: تقسيبات أخرى:

بعضهم جعل الوقوف على ثمانية أضرب:

تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به ^(٢).

وبعضهم جعله ثمانية أضرب، لكن بطريقة أخرى كالتالي:

كامل، تام، كافي، صالح، مفهوم، جائز، ناقص، متجاذب ^(٣).

(١) مبادئ معرفة الوقوف، نظم الشيخ محمد بن عبد الحميد بن عبد القادر البغدادي، الشهير بـ: الحكيم زادة، دراسة

وتحقيق وشرح: د. محمد بن إبراهيم فاضل المشهداني، منشور في: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد

الرابع والثلاثون، ذو الحجة ١٤٢ هـ، ديسمبر ٢٠٠٧ م (ص: ٤١ : ٥٢).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٥٤).

(٣) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص: ١٣٠).

وهناك تقسيمات أخرى اجتهادية كتقسيم الشيخ الحصري - رحمه الله - في كتابه معالم الاهتداء، فقد أضاف إلى الأربعة السابقة في تقسيم الإمام الداني خمسة أقسام، هي الوقف اللازم، والوقف الصالح، والوقف الجائز، ووقف المعانقة، ووقف السنة^(١).

وخلاصة الكلام أن علماء هذا الفن رحمهم الله تعالى قد اختلفوا في أقسام الوقف وأسائه، وكل إمام له اصطلاح على ما شاء، وكل له مقصد سنِّي ومسلك مرضي.

بَيد أن الأمر استقر عند جُلِّ المتأخرين فاصطلحوا تبعًا لإمام الفن وشيخ الصنعة الإمام ابن الجزري، على أنه أربعة أقسام: تام مختار، وكاف صالح، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.



(١) ينظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء.

المبحث الثالث

أقسام الابتداء





أقسام الابتداء



ينقسم الابتداء إلى قسمين: حسن و قبيح.

الابتداء الحسن: هو الابتداء بكلام مستقل في المعنى، بحيث لا يغير ما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى، ويكون ذلك بعد وقف تام أو كافٍ.

الابتداء القبيح: هو الابتداء بكلام يفسد المعنى، أو يوهم خلاف المراد، فالقبح فيه إما لعدم كونه مفيداً للمعنى، نحو الابتداء بقوله تعالى: ﴿أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، لأن المبدوء به يتعلق بما قبله لفظاً ومعنى، فالكلام مبتور ولا بد من الابتداء بما قبله، فالابتداء بالمفعول به أو المضاف إليه أو الحال أو التمييز أو المعطوف أو البدل وما شابه ذلك؛ هو الابتداء بلفظ من متعلقات جملة قبلها.

وإما لكونه موهماً للمعنى فاسد، كالابتداء بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: ١]، و﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، و﴿لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، ومثله الابتداء بقوله: ﴿غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣].

ففي المثالين الأول والثاني: البدء يوهم التحذير من الإيمان بالله ومن تقواه، وفي المثال الثالث نفي العبودية لله، والرابع يوهم هذا الابتداء بأن الرازق هو غير الله، ونعوذ بالله من ارتكاب هذا الكلام الموهم^(١).

وإما لكونه هو مع ما بعده منقولاً عن كافر، ومن أمثلته: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿أَتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨ والأَنْبِيَاءُ: ٢٦]، ﴿يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

لا يخفى على أحد قبح البدء بهذه الألفاظ وشناعتها، فيجب على القارئ حال قراءته أن يكون يقظاً متفهماً ما يقرأ، ملاحظاً معاني الآيات، ومواقع الجمل، حتى لا يقع في محذور من وقف ناقص أو ابتداء شنيع.

كما يضطر القارئ إلى الوقف القبيح، يضطر أيضاً إلى الابتداء القبيح، وذلك إذا كان المقول عن بعض الكفرة طويلاً لا ينتهي نفس القارئ إلى آخر المقول، فيقف في بعض مواضعه بالضرورة، فيضطر إلى الابتداء بما بعده إذ لا فائدة حيثئذ في العودة إلى فعل: ﴿وَقَالَ﴾، أو: ﴿قَالُوا﴾؛ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقولة البتة وكل القول كفر، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِلْقَاءِ الْأَحْرَةِ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، يستمر قولهم إلى قوله

(١) ينظر: غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٣٤)، وأحكام قراءة القرآن الكريم (ص: ٢٦١).

تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨]، فإنه قلما يوجد قارئ ينتهي نفسه إلى آخر القول هنا، وكل المقول كفر.

قال ابن الجزري: وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تمامًا وكفاية وحسنًا وقبحًا، بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى إحالته، نحو الوقف على: ﴿وَمِنْ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، فإن الابتداء بـ: ﴿النَّاسِ﴾ قبيح، فلو وقف على: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾؛ كان الابتداء بـ: ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من إبتدائه بـ: ﴿مَنْ﴾، وكذا الوقف على: ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، قبيح، والابتداء بـ: ﴿اللَّهُ﴾ أقبح. وبـ: ﴿خَتَمَ﴾ كاف، والوقف على: ﴿عُزَيْرٌ أَبْنُ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿الْمَسِيحُ أَبْنُ﴾ [التوبة: ٣٠]، قبيح، والابتداء بـ: ﴿أَبْنُ﴾ أقبح، والابتداء بـ: ﴿عُزَيْرٌ﴾ و﴿الْمَسِيحُ﴾ أقبح منهما، ولو وقف على: ﴿مَا وَعَدْنَا اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٨] ضرورة، كان الابتداء بالجلالة قبيحًا، وبـ: ﴿وَعَدْنَا﴾ أقبح منه، وبـ: ﴿مَا﴾ أقبح منهما، والوقف على: ﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠] للضرورة، والابتداء بها بعده قبيح. وكذا بما قبله من أول الكلام.

وقد يكون الوقف حسنًا والابتداء قبيحًا، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: ١]، فالوقف حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيرًا من الإيمان بالله تعالى.

والابتداء بـ: ﴿وَأَيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ...﴾، قبيح؛ لفساد المعنى، إذ يصير تحذيراً عن الإيمان بالله تعالى، ولا يكون الابتداء إلا بكلام موف للمقصود.

وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيد، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا^ط هَذَا﴾ [يس: ٥٢]، فإن الوقف على هذا قبيح عندنا لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنه يوهم أن الإشارة إلى: ﴿مَّرْقَدِنَا^ط﴾، وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بهذا كاف أو تام؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة رد بها قولهم^(١).



الفصل السادس

أقسام الوقف الاختياري التام - الكافي - الحسن - القبيح

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الوقف التام.
- المبحث الثاني: الوقف الكافي.
- المبحث الثالث: الوقف الحسن.
- المبحث الرابع: الوقف القبيح.

المبحث الأول

الوقف التام





الوقف التام



● تعريف الوقف التام:

الوقف التام: هو الذي يحسن القطع عليه، ويحسن الابتداء بها بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، منفصلاً عنه لفظاً ومعنى، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، ويكثر وجوده في الفواصل.

كقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، وكذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ثم يبتدىء: ﴿يَنَّايُهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١].^(١)

وقال بهذا التعريف: ابن الأنباري، والداني، والغزال، والنكزاوي، والأنصاري، والأشموني، والسخاوي، وابن الجزري.^(٢)

(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٣٠).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/١٤٩)، والمكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٨)، الوقف والابتداء (ص: ١٩٠)، والافتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٠)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ١٧)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٢٧)، وجمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٤)، والنشر في القراءات العشر (١/٢٢٦)، والتمهيد في علم التجويد، للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (ص: ١٦٧).

المقصود بالتعلق اللفظي: هو أن يكون ما بعد الكلمة الموقوفة عليها متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة للمتقدم، أو مضافًا إليه، أو معطوفًا، أو خبرًا له، أو مفعولًا، أو نحو ذلك.

المقصود بالتعلق المعنوي: هو أن يكون ما بعد الكلمة الموقوفة عليها متعلقًا بما قبله من جهة المعنى فقط، دون شيء من متعلقات الإعراب؛ كالإخبار عن حال المؤمنين، أول البقرة فإنه لا يتم إلا عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والإخبار عن أحوال الكافرين لا يتم إلا عند قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، والإخبار عن أحوال المنافقين لا يتم إلا عند قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظًا ولا معنى^(١).

فالوقف التام هو أن يقف القارئ على كلام تام غير متعلق بما بعده لفظًا ولا معنى.

• مسميات الوقف التام:

ويسمى الوقف التام: بالوقف المختار، قال الإمام السخاوي: فأما القسم الأول وهو التام، ويسمى أيضًا المختار^(٢).

(١) ينظر: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تأليف: ملا علي القاري، تحقيق أسامة عطايا، الناشر: دار الغوثاني

للدراسات القرآنية - دمشق - سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م (ص: ٢٥١).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٤).

• سبب تسميته بالوقف التام:

وقد سمي تاماً؛ لحصول تمام الكلام به، واستغنائه عما بعده.

قال الأشموني: فالتام سمي تاماً: لتتام لفظه بعد تعلقه وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله لا لفظاً ولا معنى وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالباً^(١).

• الأصل في الوقف التام:

والأصل في الوقف التام، ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه: «أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فاستزاده النبي ﷺ فزاده، حتى بلغ سبعة أحرف، كل حرف منها شاف ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب»^(٢).

قال أبو جعفر النحاس: «فهذا تعليم التمام توقيفاً من رسول الله ﷺ بأنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل ما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب»^(٣).

وقال أبو عمرو: «فهذا تعليم التمام من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهره دال على أنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار

(١) منار الهدى (ص: ٢٩).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٢٤)، وينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢).

(٣) القطع والائتناف (ص: ١٣).

والعقاب، ويفصل مما بعدها إن كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب»^(١).

• علامات الوقف التام:

ومن مقتضيات الوقف التام: الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدرًا، نحو: ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (٦٩) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٩، ٧٠].

ومنها: أن يكون آخر كل قصة وابتداء أخرى، كل سورة، والابتداء بيا النداء غالبًا، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣٠) ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢٠، ٢١].

أو الابتداء بفعل الأمر، نحو: ﴿ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّاكِرِينَ﴾ (١١٤) ﴿وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١١٥) [هود: ١١٤، ١١٥].

أو الابتداء بلام القسم، أو الابتداء بالشرط لأن الابتداء به ابتداء كلام مؤتلف، نحو: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْرَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣).

أو الفصل بين آية عذاب بآية رحمة، نحو: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٥].
أو العدول عن الأخبار إلى الحكاية، أو الفصلين الصفتين المتضادتين، أو تناهي الاستثناء، أو تناهي القول، أو الابتداء بالنفي أو النهي^(١).

• مواضع الوقف التام:

يكثر الوقف التام في الفواصل ورؤوس الآي، كقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾ [البقرة: ٥]، ثم الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦].
وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَازَهُمْ أَهْلِيهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، هذا هو التمام، لأنه انقضاء كلام بلقيس، ثم قال عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾، وهو رأس الآية.
وكذلك: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩]، هذا التمام أيضاً، لأنه انقضاء كلام الظالم الذي هو أبي بن خلف، ثم قال الله عز وجل: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا ﴿٣٦﴾﴾، وهو رأس الآية.
وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصفافات: ١٣٧، ١٣٨]، رأس الآية: ﴿مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾﴾، والتمام: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾، لأنه معطوف على المعنى، أي: في الصبح وبالليل.

(١) ينظر: منار الهدى (ص: ٣٠).

وكذلك: ﴿عَلَيْهَا يَتَّكِنُونَ﴾ ﴿٣٤﴾ وَزُحْرَفًا ﴿٣٥﴾ [الزخرف: ٣٥، ٣٤]، رأس الآية: ﴿يَتَّكِنُونَ﴾، والتمام: ﴿وَزُحْرَفًا﴾، لأنه معطوف على ما قبله من قوله: ﴿سُقْفًا﴾ [الزخرف: ٣٣].

وكذلك: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ ﴿٩٠﴾ كَذَلِكَ ﴿٩١﴾ [الكهف: ٩٠، ٩١]، رأس الآية: ﴿سِتْرًا﴾، والتمام: ﴿كَذَلِكَ﴾، لأن المعنى: كذلك كان خبرهم. وقد يوجد أيضًا بعد آية وآيتين وأكثر^(١).

كما يوجد عند انقضاء القصص القرآني، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٩﴾ [الشعراء: ٩]، في مواضعها الثانية بسورة الشعراء؛ وذلك لانتهاء الكلام عندها عن قصة، والبدء بقصة أخرى.

وكذلك يوجد عند انقضاء الكلام على الأحكام، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٣٢﴾ [البقرة: ٢٣٢]؛ فالوقف هنا على كلمة: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ وقف تام مطلق، فيجوز الوصل، لكن الوقف أولى؛ وذلك لانتهاء الكلام عن أحكام الطلاق، والبدء في سرد أحكام أخرى.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٨).

• أقسام الوقف التام:

ينقسم الوقف التام إلى نوعين:

النوع الأول: التام المقيد: وهو الذي يلزم الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛

لأنه لو وصل بما بعده لأوهم وصله معنى غير المعنى المراد^(١).

وهذا هو الذي عبر عنه السجاوندي باللازم، قال السجاوندي: فاللازم

من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غير المراد، وشنع معنى الكلام^(٢).

وعبر عنه بعضهم بالواجب، قال ابن الجزري: من الأوقاف ما يتأكد

استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد،

وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب،

وليس معناه الواجب عند الفقهاء يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس^(٣).

ويطلق على هذا النوع (التام المقيد) أي المقيد باللازم أو الواجب^(٤).

حكمه: يجب الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ ولذلك سمي لازماً. فيلزم

الوقف عليه ويلزم الابتداء بما بعده لجودة التلاوة وإحكام الأداء فالقراءة لا

تكون جيدة إلا إذا روعيت فيها هذه الوقوف.

(١) ينظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ١٤).

(٢) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٦٨)، نقلا عن: علل الوقوف.

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٢).

(٤) غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٢٥).

علامة الوقف اللازم أو الواجب في المصحف: يُعرّف الوقف اللازم في المصحف بوضع ميم أفقية (م) صغيرة فوق الكلمة التي يجب أو يلزم الوقف عليها.

ويأتي في أثناء الآية وفي أواخرها:

من أمثله في وسط الآية: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

يلزم الوقف هنا على كلمة: ﴿أَغْنِيَاءُ﴾، والابتداء بما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾؛ لأن القارئ لو وصل لأوهم أن ما بعد كلمة ﴿أَغْنِيَاءُ﴾ من قولهم، وليس كذلك، بل هو إخبارٌ من الله عن الكفار.

ومنه الوقف على كلمة: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦]، لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أن جملة: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من مقول الكافرين وهو ليس كذلك، وهذا معنى غير مراد؛ لأن المعنى المراد هو أن جملة: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ هي من قول الله عز وجل.

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، فالوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ لازم؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أن الموتى من قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ يشتركون مع الأحياء في الاستجابة، وهذا معنى غير مراد من الآية.

ومن أمثلته في آخر الآي: الوقف على كلمة: ﴿النَّارِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، فالوقف على هذه الكلمة لازم؛ لأن وصلها بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] قد يوهم السامع أن الاسم الموصول نعت لأصحاب النار، وليس الأمر كذلك، بل الاسم الموصول مبتدأ وجملته استئنافية سبقت لبيان أحوال حملة العرش من الملائكة المقربين.

النوع الثاني: التام المطلق: وهو الذي يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بها بعده، ومعنى هذا أنه يجوز وصله بها بعده طالما أن وصله لا يغير المعنى الذي أراده الله تعالى، ويكون غالباً في أواخر السور، وأواخر الآيات، وانقضاء القصص، ونهاية الكلام على حكم معين، وقد يكون في وسط الآية وفي أوائلها.

فلا يتحتم الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها تاماً من النوع الثاني أي (المطلق) بل يجوز وصلها بها بعدها؛ نظراً إلى أنه لا يترتب على وصلها بها بعدها خلل في المعنى أو إيهاً خلاف المراد، وإن كان الوقف عليها أولى من وصلها بها بعدها، باعتبار تمام الكلام وعدم تعلقه بها بعده لفظاً ومعنى^(١).

ومن أمثلته الوقف على ﴿مُبِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ١١]، فالوقف على هذه الكلمة، وهي رأس آية تام لأن ما بعدها لا تعلق له بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، أما عدم

(١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ١٨).

تعلقه لفظًا: فلأن الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، للاستئناف لا للعطف ولا للحال، فالجملة بعدها مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها لفظًا.

وأما عدم تعلقه معنى: فلأن الآيات السابقة تهدف إلى لفت أنظار العباد وتوجيه قلوبهم إلى ما نصبه الحق تبارك وتعالى في كونه من آيات كمال قدرته ودلائل باهر حكمته من خلق السموات بغير عمد يرونها، وإلقاء الجبال الثوابت في الأرض حتى لا تضطرب بمن عليها، ومن بث جميع أصناف الدواب فيها ومن إنزال الماء من السماء إلى الأرض لإنبات النبات الذي يسر النواظر ويشرح الخواطر ولذلك تحدى المشركين بقوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١]، ثم تحتّم الآيات بالحكم على الظالمين المشركين بأنهم في بُعدٍ عن الحقِّ والصواب.

بعد ذلك تنتقل الآيات من الآية الثانية عشرة إلى قصة لقمان، وسرد الوصايا والنصائح المخلصة التي عرضها على ابنه وأمره بتنفيذها، فمن الواضح أنه لا ارتباط في المعنى الخاص بين الآيات المتحدثة عن وصايا لقمان والآيات التي قبلها، فوضح بهذا انتفاء التعلقين اللفظي والمعنوي بين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾، وبين ما قبلها، فحيثئذ يكون الوقف على: ﴿مُبِينٍ﴾ تام^(١).

(١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ١٦، ١٧).

ومن أمثلته في ثنايا الآي: الوقف على: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩]، جملة من مسند إليه ومسند، قصد بها الفصل بين ما قبلها وما بعدها، فيؤتى بها للانتقال من قصة إلى قصة ومن غرض إلى غرض، فبعد أن ذكر الله تعالى في الآيات السابقة طرفاً من قصص المرسلين السابقين، وما لقوا من أنواع البلاء وصنوف الابتلاء؛ تثبيتاً لقلب نبيه محمد ﷺ، أراد أن يذكر في الآيات الآتية ما أعدده لعباده المتقين من حسن المرجع وجزيل المثوبة والنعيم المقيم، وما أعدده للطاغين من سوء المنقلب والعذاب المهين، فقال: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾، فصلاً بين المقامين، وتمييزاً بين المقصدين، ففي الإتيان بهذه الجملة إيدان بأن نوعاً من الكلام قد تم وسيشرع في بيان نوع آخر منه، وعلى هذا تكون الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَّآبٍ ﴿٤٩﴾﴾ للاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة مسوقة لبيان مآل المتقين والطاغين بعد بيان أحوال المرسلين المتقدمين، إذ ليس ثم ارتباط لفظي ولا معنوي بين الآيات السابقة لقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ والآيات اللاحقة له، فحينئذ يكون الوقف على: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ تاماً وهو في وسط الآية^(١).

ومن أمثلته في أول الآية، الوقف على كلمة ﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصفات: ١٣٧، ١٣٨]، وقف تام، وهو تمام الكلام لأن ما بعده لا يتعلق به أو بما قبله لا لفظاً ولا معنى، فالوقف على: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ ليس تاماً، فلا يتم الكلام إلا بالوقف على:

(١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٢٢، ٢٣).

﴿وَبِالْإِيلِ﴾، وجملة: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ جملة استفهامية لا ارتباط لها بما قبلها لا لفظاً ولا معنى.

وحكم هذا النوع من التام: يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل.

وعلامته: وضع كلمة «قلي» على الكلمة التي يحسن الوقف عليها وهي منحوتة من عبارة «الوقف أولى من الوصل»^(١).

• تنمات الوقف التام:

وقد يكون التام في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ، وذلك نحو قوله: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، هذا تام، ثم تبدئ بقوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الكهف: ٥]، لأن ما بعده مستغن عنه.

وكذلك الوقف على قوله: ﴿وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ تمام أيضاً، ثم تبدئ بقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، وهي مقالتهم: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [٤]، وكذلك ما أشبهه مما يتم الوقف عليه بإجماع من أهل التأويل، وأصحاب التمام لانقضاء الكلام عنده واستغناء ما بعده عنه، وما بعده منه، أو من سببه من جهة المعنى فهو بذلك في درجة الكافي، وبالله التوفيق^(٢).

(١) غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٢٧).

(٢) المكتنى في الوقف والابتداء (ص: ٩).

وقد يتفاضل التام في التام نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، كلاهما تام، إلا أن الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول^(١).
ونحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]، و ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ كلاهما تام، إلا أن الثاني أتم من الأول لأنه آخر القصة^(٢).

وقد يكون الوقف تاماً على قراءة وغير تام على أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، تام على قراءة من كسر خاء: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بعده، وكاف على قراءة من فتحها.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، تام على قراءة من رفع لفظ الجلالة بعدها، وحسن على قراءة من خفض^(٣).
ونحوه قوله تعالى: ﴿مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، هو تام على قراءة من قرأ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وكاف على قراءة التاء^(٤).

وقد يكون الوقف تاماً على تفسير، أو إعراب، ويكون غير تام على آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقف تام على أن ما بعده

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) ينظر: منار الهدى (ص: ٢٩-٣٠).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٧).

(٤) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٣٥).

مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائي ويعقوب والفراء والأخفش وأبو حاتم، وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون آمنا به، وهو غير تام عند آخرين؛ والتمام عندهم على: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره.

ونحو: ﴿الْمَ﴾ (١) [البقرة: ١] ونحوه من حروف الهجاء في فواتح السور، الوقف عليها تام؛ على أن يكون المبتدأ، أو الخبر محذوفاً، أي: (هذا المَ)، أو: (المَ هذا)، أو على إضمار فعل، أي: قل المَ، على استثناء ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر^(١).

ومن أمثله الوقف على: ﴿وَلَدٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقف تام إن جعلت: ﴿إِنْ﴾ نافية، بمعنيك «ما»، أي: ما كان للرحمن ولد، وإن جعلت: ﴿إِنْ﴾ شرطية؛ كان الوقف على: ﴿الْعَبِيدِينَ﴾، والمعنى: إن كنتم تزعمون أن للرحمن ولداً؛ فأنا أول العابدين^(٢).



(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٧).

(٢) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص: ١٥٥).

المبحث الثاني

الوقف الكافي





الوقف الكافي



• تعريف الوقف الكافي:

قال الإمام الداني: واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، وكذلك الوقف على قوله: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، والابتداء بما بعد ذلك إلى قوله: ﴿أَوْ أَشْتَاتًا﴾ وما أشبههن وكذلك الوقف على قوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٥]، والابتداء بما بعد ذلك، لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض، وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن، والابتداء بما بعدهن، وكذلك ما أشبهه؛ لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض، فما بعده متعلق بما قبله وكذلك كل كلام قائم بنفسه يفيد معنى يكتفى به، فالقطع عليه كاف^(١).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٠).

وقال بهذا التعريف: الامام النكزاي، والأنصاري، والأشموني، وابن الطحان، والسخاوي، وابن الجزري^(١).

● مسميات الوقف الكافي:

ويسمى الوقف الكافي: بالمفهوم، والصالح، والجائز. قال أبو عمرو: ويسمى أيضًا هذا الضرب مفهوماً^(٢). وقال السخاوي: وأما الكافي ويسمى الصالح، والمفهوم، والجائز: وهو الذي يحسن الوقف عليه لإفادة الكلام، ويحسن الابتداء بما بعده وإن كان متعلقاً بالأول بوجه من المعنى^(٣).

● سبب تسميته بالوقف الكافي:

وسمي كافيًا: للاكتفاء به عما بعده واستغناء عنه لعدم تعلقه به من جهة اللفظ وإن تعلق به من جهة المعنى. وهو أكثر الوقوف الجائزة ورودًا في القرآن الكريم^(٤).

(١) ينظر: الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩١)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢٠)، ومنازل الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٣١)، نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٣٨)، وجمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٦)، والتمهيد في علم التجويد (ص: ١٧١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٠).

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٥).

(٤) غاية المرید في علم التجويد (ص: ٢٢٨ - ٢٢٩).

• الأصل في الوقف الكافي:

الأصل في الوقف الكافي من السنة المطهّرة ما ذكره الإمام الداني بسنده إلى عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقرأ عليّ، فقلت له: اقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: إني أحب أن أسمع من غيري، قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: فرأيت عينيه تذرّفان دموعًا، فقال لي: حسبك^(١).

قال أبو عمرو الداني: ألا ترى أن القطع على قوله: ﴿شَهِيدًا﴾ كاف وليس بتمام، لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٤٢]، فما قبله متعلق بما بعده، والتمام: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [٤٢] لأنه انقضاء القصة، وهو في الآية الثانية، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله ﷺ أن يقطع دونه مع تقارب ما بينهما، فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي، ووجوب استعماله، وبالله التوفيق^(٢).

قال الأشموني بعدما ذكر حديث ابن مسعود السابق: ألا ترى أن الوقف على ﴿شَهِيدًا﴾ كاف وليس بتمام، والتمام: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [٤٢]؛ لأنه آخر القصة، وهو في الآية الثانية، وقد أمره النبي ﷺ أن يقف دون التام مع قربه؛

(١) أخرجه الترمذي، والحاكم في مستدركه، وهو حديث صحيح.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٦٠).

فدل هذا دلالة واضحة على جواز الوقف على الكافي؛ لأن قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ليس قيِّداً لما قبله^(١).

● علامات الوقف الكافي:

قال الأشموني: وعلامته: أن يكون ما بعده مبتدأ، أو فعلاً مستأنفاً، أو مفعولاً لفعل محذوف، نحو: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ^ط﴾ [الروم: ٦]، و﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، أو كان ما بعده نفيًا، أو إن المكسورة، أو استفهامًا، أو بل، أو ألاً المخففة، أو السين، أو سوف لأنها للوعيد^(٢).

● مواضع الوقف الكافي:

ويكون هذا الوقف في رؤوس الآي ويكثر في أثنائها، ومن أمثلته في رؤوس الآي، الوقف على كلمة: ﴿يَعْقِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤]، وإنما كان الوقف هنا كافيًا؛ لأن الآية بعدها وهي: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٥]، لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ باعتبارها جملة مستأنفة، ولها تعلق بما قبلها من حيث المعنى، لأن الآيات كلها مسوقة لبيان مقامه ﷺ الرفيع ومكانته السامية عند الله تعالى... فنظرًا لوثيق الصلة بين معاني الآيات كان الوقف على ﴿يَعْقِلُونَ﴾ كافيًا.

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٣١).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٢).

ومن أمثلته في وسط الآي: الوقف على: ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥]، فالوقف على: ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ كاف، لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ ﴿٥٥﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وقعت جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة قبلها، فإنه تعالى لما أمر بالبر بالوالدين والإحسان إليهما وحذر من عقوقها، كان لسائل أن يسأل إذا بدرت من الإنسان بادرة أو وقعت منه زلة فهل ذلك من العقوق؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ ﴿٥٥﴾، أي: إن تكونوا صادقين في البر بوالديكم، وتوقيرهما، والحنو عليهما، والقيام بحقوقهما، والنأي عن عقوقهما، ثم بدرت منكم جفوة لهما، أو زلة في حقهما، واستغفرتكم الله مما فرط منكم، ورجعتم إلى والديكم تائبين طائعين، فإن الله تعالى من رحمته بعباده يقبل توبتكم، ويغفر لكم ما بدر منكم. وبهذا البيان يتضح أن جملة: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾، مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظًا، فحينئذ يكون الوقف على: ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ كافيًا^(١).

ومثله الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ﴿٣﴾ [البقرة: ٣]، وعلى: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وعلى: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، وكذا: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالأَئِمَّةَ﴾ [البقرة: ٩]، وكذا: ﴿إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾

(١) معالم الاهتداء في معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٣٥-٣٦).

[البقرة: ٩]، وكذا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١]، هذا كله كلام

مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى^(١).

ومثله الوقف على قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، القطع على: ﴿الْأَنْهَارُ﴾ كاف، وكذلك ﴿مُتَشَبِهًا﴾، و﴿مُطَهَّرَةً﴾.

وكذلك على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيْ فَارْهَبُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَاتَّقُونَ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢]، ﴿الرَّاكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿الْخٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: ٤٥]، كل هذه أوقاف كافية، لأنها منسوقة بعضها على بعض^(٢).

الوقف على كلمة: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، والابتداء بها بعدها: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾؛ وذلك لأن الوقف هنا وقف كاف، قد أدى معنى تاماً، وهو غير متعلق بها بعده في اللفظ، إلا أنه مرتبط به من جهة المعنى؛ وذلك لأن الفعل: ﴿مَسَّتْهُمُ﴾ فعل مستأنف.

الوقف على كلمة: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة: ٦]، ثم الابتداء

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٨).

(٢) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٣٨-٣٩).

بقوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]؛ وذلك لأن الوقف هنا وقف كاف؛ فأخر الآية الأولى قد أدى معنى تاماً لم يتعلق بما بعده من جهة اللفظ، إلا أنه مرتبط به من جهة المعنى؛ لأن الآيات كلها إخبار عن الكافرين.

• حكم الوقف الكافي:

يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يتعين الوقف عليه، بل يجوز وصلها بما بعدها، كالوقف التام المطلق، غير أن الوقف على التام يكون أكثر حسناً من الوقف عليه^(١).

• علامة الوقف الكافي:

وضع حرف الجيم هكذا: «ج» على الكلمة الموقوف عليها، كما في الآية الكريمة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، أو وضع كلمة: «صلي» على الكلمة الموقوف عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَتُبْرِيءُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠]، وكلمة: «صلي» منحوتة من عبارة (الوصل أولى من الوقف)، وغير الأولى: الجائز، فعلم أنه كما يجوز وصله يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده^(٢).

(١) غاية المريد في علم التجويد (ص: ٢٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٢٩).

• تَمَاتِ الْوَقْفِ الْكَافِي:

والكافي يتفاضل أيضًا في الكفاية كتفاضل التمام، وما ورد منها ومن الحسن في الفواصل فهو أتم وأكفى وأحسن مما يرد من ذلك في حشوهن^(١).

ومن المقاطع التي بعضها أكفى من بعض، قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، القطع على: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ كاف، و﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٢) أكفى منه.

وكذلك القطع على: ﴿تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] كاف، و﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣) أكفى منه.

وكذلك: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [البقرة: ٤٨] هو كاف، و﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ أكفى منه.

وكذلك: ﴿قَالَ أَهَيْطُوا﴾ [الأعراف: ٢٤] كاف، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ أكفى منه، و﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾^(٤) أكفى منها^(٥).

وقد يتأكد الوقف على الكافي لبيان المعنى المقصود؛ كالوقف التام اللازم، فمن ذلك الوقف على قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) [البقرة: ٨]، والابتداء بقوله: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ [البقرة: ٧]، لأن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) منكر، والجملة بعد المنكر تتعلق به، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين، فينتفي

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٠).

(٢) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٤٠ - ٤١).

الوصف عن الموصوف فينتقض المعنى، لأنَّ المراد نفي الإيمان عنهم وإثبات الخداع لهم^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْحَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٢]، والابتداء بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، وهو مبتدأ و﴿فَوْقَهُمْ﴾ خبره، ولو وصل صار ظرفاً لـ: ﴿وَيَسْحَرُونَ﴾، أو حالاً لفاعل (يسخر)، وبقبحه ظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، والابتداء بقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحِدٌ﴾؛ لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالثلاث، وليس كذلك^(٢).

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كافٍ على آخر نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كاف إذا جعلت: ﴿مَا﴾ بعده نافية، فإن جعلتها موصولة؛ كان حسناً فلا يبتدأ بها، ونحو: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، كاف على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، وحسن على أن يكون ما بعده خبر: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو خبر: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

(١) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص: ١٥٨)، وينظر: علل الوقوف (١/١٠٨).

(٢) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص: ١٥٨-١٥٩).

وقد يكون الوقف كافيًا على قراءة وغير كافٍ على أخرى، نحو قوله تعالى:

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩]، كافٍ على قراءة من قرأ بعدها: ﴿أُمَّ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، بالغيبة، وجائز على قراءة من قرأ بالخطاب، ونحو قوله عز وجل: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، كافٍ على قراءة من رفع: ﴿فَيَعْفِرُ﴾ و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾، وحسن على قراءة من جزمهما، ونحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١]، كافٍ على قراءة من كسر همزة: ﴿وَأَنَّ﴾ بعدها، وحسن على قراءة الفتح^(١).

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، يبتدأ به على قراءة من نصب هنا الاسمين قبله، ومن رفعه معها لم يبتدئ به.

وكذلك: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، من قرأ بالرفع والياء قطع على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ومن جزم لم يقطع.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، من قرأ بفتح العين وإسكان التاء قطع على قوله تعالى إخبارًا عن أم مريم: ﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾، ثم استأنف: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾، لأنه إخبار من الله عز وجل عن ذلك، ومن سكن العين وضم لم يقطع على: ﴿أُنْثَى﴾، لأن ما بعده متعلق به، إذ هو كلام واحد متصل.

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٨).

ومثله: ﴿أَنَّ التَّقْصَّ بِالتَّقْصِ﴾ [المائدة: ٤٥]، لمن قرأ: ﴿وَاللَّعِينُ﴾

بالرفع^(١).



(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٤١: ٤٣).

المبحث الثالث

الوقف الحسن





الوقف الحسن



● تعريف الوقف الحسن:

قال أبو عمرو الداني: واعلم أن الوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً.

وذلك نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، و: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(١)، والوقف على ذلك وشبهه حسن، لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، و: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٣)، و: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤)، لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع لما قبله^(٥).

وقال بهذا التعريف الإمام ابن الأنباري، وابن الطحان، والأنصاري، والأشموني، والسخاوي، وابن الجزري^(٦).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١١).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٥٠)، ونظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٤٥)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢٠)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٢٨)، وجمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٦).

والوقف الحسن عند ابن الأنباري على نوعين:

الأول: ما يكون التعلق فيه من جهة اللفظ (أي: الإعراب)، وهذا ما جاء عليه تعريفه للوقف الحسن، وجاء كذلك في تطبيقاته له في السور، وهذا التعريف يوافق تعريفات جمهور علماء الوقف للوقف الحسن.

الثاني: ما يكون التعلق فيه من جهة المعنى، وهذا ظهر في تطبيقاته فقط، ولم يخصه بتعريف مستقل كما هو الحال في الوقوف الثلاثة (التام والحسن والقبیح)، وهذا النوع هو ما يعرف بالكافي عند غيره.

ومن ثم، فإنه يمكن أن يقال فيما قال فيه: حسن ثم تبدئ، أنه من النوع الثاني من الوقف الحسن، وهو ما يعرف عند غيره بالوقف الكافي الذي يكون التعلق فيه من جهة المعنى لا الإعراب^(١).

فالوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، وفي الابتداء بما بعده خلاف؛ لتعلقه به من جهة اللفظ؛ إذ كثيراً ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها؛ ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها؛ لأن ما بعده وما قبله كلام واحد من جهة المعنى، أو نعتاً لما قبله أو بدلاً أو حالاً أو توكيداً^(٢).

(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٢٦).

(٢) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص: ١٦٠).

• مسميات الوقف الحسن:

ويسمى الوقف الحسن أيضاً بالوقف الصالح.

قال الإمام الداني: ويسمى هذا الضرب صالحاً؛ إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تام، ولا كاف، لأن نفسه ينقطع دون ذلك^(١).

• سبب تسميته بالوقف الحسن:

وسمي حسناً؛ لأنه يُفهم معنى يحسن الوقف عليه^(٢).

• الأصل في الوقف الحسن:

الأصل في الوقف الحسن: ما ذكره الإمام الداني بسنده عن أبي عمرو: أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عندها.

وقد وردت السنة أيضاً بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع، ومن ذلك ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَطَعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً يَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ① ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ② ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ③»^(٣).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١١)، وينظر: نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٤٥-٤٦).

(٢) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص: ١٦٠).

(٣) سبق تخريجه.

ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب، وبالله التوفيق^(١).
قال ابن الجزري: «قالوا: وهذا دليل على جواز الوقف على الحسن في
الفواصل؛ لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظاً ومعنى، وهذا القسم يحسن
الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده إلا في رؤوس الآي، قال: ذلك سنة»^(٢).

● حكم الوقف الحسن:

وحكم الوقف الحسن: يحسن الوقف عليه، ولكن لا يحسن الابتداء بما
بعده نظراً للتعلق اللفظي، فإذا وقف القارئ على لفظ من هذه الألفاظ أو ما
ماثلها استحب له أن يصله بما بعده، وإلا كان ابتداءً قبيحاً، إذ أن الابتداء بما
يتعلق بما قبله لفظاً قبيح، اللهم إلا إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأس آية، فإنه
يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلق لفظي ومعنوي^(٣).
وعلى هذا فإن الوقف الحسن ينقسم باعتبار جواز الابتداء بما بعده إلى
نوعين:

الأول: جائز: وهو ما يكون في نهاية آي القرآن الكريم، فيبتدئ القارئ بعد
هذا الوقف بالآية التي تأتي بعد الآية الموقوف عليها.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١١-١٢).

(٢) التمهيد في علم التجويد (ص: ١٧٤).

(٣) أحكام قراءة القرآن (ص: ٢٠٥).

الثاني: غير جائز: وهو الوقف الذي لا يكون تامًا، أو كافيًا، أو ليس برأس آية، وعليه فإن على القارئ بعد وقوفه أن يرجع قبل الكلمة الموقوف عليها بحيث تكون الجملة كاملة المعنى.

● أمثلة على الوقف الحسن:

ومن أمثلة الوقف الحسن: الوقف على قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، و: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣)، فالوقف على ذلك وما أشبهه حسن لأن المراد من ذلك يفهم، ولأنه في نفسه مفيد يحسن الوقف عليه، ولكن الابتداء بقوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، و: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣)، و: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤)، لا يحسن لتعلقه لفظًا، فإنه تابع لما قبله، إلا ما كان من ذلك رأس آية وتقدم الكلام فيه وأنه سنة.

ومن أمثلة الوقف الحسن: الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ...﴾ [الحجر: ٤٢]، فإن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ مستثنى من الضمير المجرور في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

ومنه الوقف على كلمة: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، فإن قوله تعالى: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ شديد التعلق بقوله: ﴿يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾، فهذا مثال لشدة التعلق.

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدُوَ الْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١]، فإن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، معطوف على ﴿يَبْدُوَ﴾. ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ...﴾ [الأحزاب: ٤٥]، فإن قوله تعالى: ﴿شَاهِدًا﴾ حال من الضمير المفعول في ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾. ومنه قوله تعالى: ﴿بُشِّرْنَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّتْ﴾ [الحديد: ١٢]، فإن جملة: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، صفة لـ: ﴿جَنَّتْ﴾^(١).

وهكذا نرى أن كل جملة صلح الوقف عليها فقد أفادت معنى صالحاً في ذاتها يحسن الوقف عليها، لكن ما بعدها شديد التعلق بها، فلا يصح البدء به، لذا وجب الابتداء بها وقفنا عليه.

• تنمات الوقف الحسن:

قد يتأكد استحباب الوقف على الحسن؛ لبيان المعنى المقصود، كالوقف على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [البقرة: ٢٤٦]، والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَّهُمْ﴾ لئلا يوهم أن العامل فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ...﴾. وقوله: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ أَبِي عَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾، ونحو قوله: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١]، والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ...﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنِ ضَيْفٍ﴾

(١) أحكام قراءة القرآن (ص: ٢٠٤).

إِبْرَاهِيمَ ﴿٥١﴾ [الحجر: ٥١]، والابتداء بقوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ...﴾، كل ذلك وما شابهه ألزم السجاوندي بالوقف عليه؛ لثلا يوهم أن العامل في: ﴿إِذْ﴾ الفعل المتقدم.

وقد ذكروا الوقف على قوله تعالى: ﴿وَتَعَزَّزُوهُ وَتُوقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والابتداء بقوله: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾، لثلا يوهم اشتراك عود الضمير على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠]، والابتداء: ﴿وَأَيْدُهُمْ بِجُنُودٍ﴾، قيل: لأن ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ﴿وَأَيْدُهُمْ﴾ للنبي ﷺ، ولذلك اختار البعض الوقف على: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، والابتداء بـ: ﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿٢٧﴾، إشعارًا بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه^(١).

قد يكون الوقف حسنًا على تقدير، وكافيًا على آخر، وتامًا على غيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، إذ يجوز أن يكون حسنًا إذا جعل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ نعتا ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، وأن يكون كافيًا إذا جعل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ رفعًا بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصبًا بتقدير:

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٣٣-٢٣٤).

أعني: ﴿الَّذِينَ﴾، وأن يكون تاماً إذا جعل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ وخبره: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾^(١).

وقد يكون الوقف حسناً على قراءة، غير حسن على أخرى، نحو الوقف على: ﴿مُتَرَفِيهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتَرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، فمن قرأ: ﴿أَمَرْنَا﴾ بالقصر والتخفيف، وهي قراءة العامة، من الأمر، أي: أمرناهم بالطاعة فخالفوا؛ فلا يقف على: ﴿مُتَرَفِيهَا﴾، ومن قرأ ﴿أَمَرْنَا﴾ بالمد والتخفيف، بمعنى: كثرنا، أو قرأ: ﴿أَمَرْنَا﴾ بالقصر والتشديد، من الإمارة، بمعنى: سلطناً^(٢)، حسن الوقف على: ﴿مُتَرَفِيهَا﴾، وهما شاذتان لا تجوز القراءة بهما.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء قبيحاً، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ﴾ [المتحنة: ١]، فالوقف حسن، والابتداء بـ: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾... قبيح؛ لفساد المعنى، إذ يصير تحذيراً عن الإيمان بالله تعالى، ولا يكون الابتداء إلا بكلام موف للمقصود^(٣).

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٢٩)، وينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٥-٦٨٦).

(٢) قراءة المد والتخفيف: قراءة يعقوب، وأما قراءة أمرنا بالقصر والتشديد؛ فشاذة.

(٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٣٣-٣٤)، وينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٣٠).

المبحث الرابع

الوقف القبيح





الوقف القبيح



• تعريف الوقف القبيح:

لم يذكر العلماء الذين اصطلحوا على هذا الوقف تعريفاً واضحاً له، لكن باستقراء كلامهم وتطبيقاتهم فيه، يظهر أن هناك ضابطين للمراد به:

الضابط الأول: الوقف على ما لم يتم إعراباً، مع عدم معرفة المراد منه.

الضابط الثاني: الوقف على ما يخالف المعنى المراد بالآية، ويكون ذلك غالباً

بوصل ما تم معناه بما بعده، كالوقف على لفظ: ﴿الْمَوْتَى﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنعام: ٣٦].

وهذا فحوى ما ذكره ابن الأنباري، والداني، والنكزاوي، والغزال، والأنصاري، والسخاوي، والأشموني.

قال ابن الأنباري: «والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا حسن؛ قوله:

﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾؛ الوقف على: ﴿بِسْمِ﴾ قبيح؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته»^(١).

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/١٥٠).

وقال الإمام الداني: «واعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿بِسْمِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾ و﴿رَبِّ﴾ و﴿رُسُلُ﴾ وما أشبهه، والابتداء بقوله: ﴿اللَّهِ﴾ و﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿الْعَلَمِينَ﴾ و﴿السَّمَوَاتِ﴾ و﴿اللَّهُ﴾؛ لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف»^(١).

وبهذا قال ابن الطحان أيضاً: «والوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه، ولا تقوم فائدة عنه»^(٢).

وقال النكزاي: «ذكر ما لا ينبغي الوقف عليه حالة الاختيار: وهو الذي لا ينبغي الوقف عليه اختياراً، ولا يفهم منه المراد، ولا يتم إلا باتصاله»^(٣).
وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «والقبيح ما لا يعرف المراد منه، أو يوهم الوقوع في محذور»^(٤).

وقال الأشموني: «والقبيح: وهو ما اشتد تعلقه بما قبله لفظاً ومعنى»^(٥).
وقال السخاوي: «والقبيح: هو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه، إما لنقص المعنى وإما لتغييره، فنقص المعنى كقولك: ﴿بِسْمِ﴾ فإن هذا لا يفيد معنى،

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٣).

(٢) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٥٠).

(٣) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٦).

(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢١-٢٢).

(٥) منار الهدى (ص: ٣٥).

والتغيير كقولك: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾... وهذا كثير يجب أن يحذر ويحترز منه^(١).

فهو الوقف على لفظ غير مفيد لعدم تمام الكلام، وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى^(٢).

• مسميات الوقف القبيح:

وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النفس عنده. والجللة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب، وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه^(٣).

• الأصل في الوقف القبيح:

قال الإمام الداني: حدثنا الخاقاني خلف بن إبراهيم قال: أخبرنا أحمد بن أسامة قال: حدثنا أبي قال: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا علي بن كيسة قال: لا يحسن الوقف على مضاف إلا بتمام الحرف^(٤).

(١) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٨٦).

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص: ٤٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٣).

(٤) نفس المصدر السابق.

• حكم الوقف القبيح:

هذا وما أشبهه لا يجوز الابتداء بما بعده، ويسمى هذا وقف الضرورة،
لتمكن انقطاع النفس عنده، وعلماء الأداء ينهون عن الوقف عليه، وينكرون
الإغفال المؤدي إليه، لأن القارئ إذا حافظ على مراعاة المقاطع الصحيحة لم يقع
في هذه المقاطع القبيحة^(١).

فالوقف القبيح غير جائز، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة أُلجأت القارئ
إليه؛ كضيق نفس، أو سعال، أو عطاس، فإذا اضطر القارئ إلى الوقوف عليه
وأراد الابتداء، فعليه أن يتدبّر بالكلمة التي وقف عليها إن كان يصح الابتداء
بها، وإلا فبما قبلها مما يصح الابتداء به.

• أمثلة على الوقف القبيح:

قال ابن الأنباري: واعلم أن الوقف يسمج على مثل قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يقبح الوقف على: ﴿لَا إِلَهَ﴾، وكذلك: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] الوقف عليه سمج.

وكذلك: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨]، الوقف على: ﴿قَالُوا﴾، والابتداء: ﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ﴾، قبيح.

(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٥١).

ولا تقف على قوله: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم : ٢٢]، ولا على قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [الصفات : ١٥١]، ثم تبتديء: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾.

وكذلك يسمع الوقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة : ٣٠]، والابتداء: ﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾، وكذلك لا تقف على قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة : ١٧]، وتبتديء: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾، وكذلك لا تقف على: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة : ٧٣]، ثم تبتديء: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، ولا تقف على قوله: ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا﴾ [البقرة : ١، ٢]، ثم تبتديء: ﴿رَيْبٌ فِيهِ﴾، وكذلك لا تقف على: ﴿لَا﴾، ثم تبتديء: ﴿خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ﴾ [النساء : ١١٤]، ولو وقف واقف على هذا؛ لم يلحقه مأثم إن شاء الله، لأن نيته للحكاية عمن قاله وهو غير معتقد له.

وقد كان حمزة وغيره يستسمحون الوقف على هذا؛ لأن القارئ يقدر على تعهد هذا، فتجنبه الوقف على هذا أعجب إلينا^(١).

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/٤٥٠ - ٤٥١).

• صور الوقف القبيح:

للوقف القبيح أربع صور، هي:

الأول: الوقف على كلام لا يعطي معنى تامًا، ولا يفهم منه معنى؛ وذلك لشدة تعلقه بما بعده في اللفظ والمعنى، نحو: الوقف على المبتدأ دون الخبر، والوقف على الرافع دون المرفوع، وعلى المضاف دون المضاف إليه، وعلى الاسم الموصول دون صلته، والوقف على فعل الشرط والبدء بجوابه، وعلى المقسم به والابتداء بجواب القسم، والوقف على المنعوت، والبدء بالنعته، وعلى المعطوف عليه والبدء بالمعطوف، وعلى المبدل منه والابتداء بالمبدل، وعلى المؤكّد والبدء بالمؤكّد، وعلى عامل الحال أو صاحبها والابتداء بالحال، وعلى المميز والبدء بالتمييز، وعلى المستثنى منه والبدء بالمستثنى، وعلى فعل الأمر والبدء بجوابه، وما إلى ذلك من أنواع الوقف التي لا تتم بها جملة ولا يفهم منها معنى، فلا يسوغ الوقف عليها والابتداء بما بعدها^(١).

كالوقف على كلمة: ﴿الْحَمْدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فالوقف هنا قبيح؛ لأنه أعطى معنى غير تام، كما أن القارئ لم يعلم مراد الله، ولم يعلم إلى أي شيء أضاف لفظ الحمد.

الثاني: الوقف على كلام يوهم معنى غير ما أراده الله، ويؤدي إلى فساد المعنى وتغيير الحكم الشرعي؛ كالوقف على كلمة: ﴿وَلَا بُؤْيَاهِ﴾، كما في الآية

(١) معالم الإهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٣٩-٤٠).

الكريمة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بَوِيهَ﴾ [النساء: ١١]، فالوقف عليها يفيد أحد أمرين:

إما اشتراك البنت في النصف مع أبوي الميت، وإما أخذ الأبوين النصف أيضًا كالبنت، وكلا الأمرين باطل؛ فإن الحكم الشرعي أن البنت تأخذ نصف التركة إذا انفردت، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، وإن لكل واحد من أبوي الميت السدس، إذا وُجد للميت ولد ذكر كان أم أنثى، قال تعالى: ﴿وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، والولد يتناول الذكر والأنثى.

وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، مستأنفًا لبيان ميراث الأصول بعد بيان ميراث الفروع، وحينئذ فالوقف إنما يكون على: ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾، ثم يتبدأ بقوله: ﴿وَلَا بَوِيهَ...﴾.

ونحوه الوقف على: ﴿وَالْمَوْتَى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، فإن الوقف عليه يفيد أن الموتى يستجيبون أيضًا مع الذين يسمعون، وليس المعنى كذلك، بل المعنى: أن موتى القلوب وهم المنكرون للبعث الجاحدون لليوم الآخر وما فيه من نعيم وعذاب لا يجيبون داعي الإيمان، ولا يسمعون له سماع انقياد وقبول، وسيبعثهم الله يوم القيامة ثم يجازيهم على كفرهم جزاء وفاقًا، وعلى هذا يتعين

الوقف على: ﴿يَسْمَعُونَ﴾، ثم يبدأ بقوله: ﴿وَالْمَوْتَى﴾؛ لأن الواو فيه للاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة؛ لبيان حال الكفار وجزائهم في الآخرة.

ومثل ذلك الوقف على كلمة: ﴿لَهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٨﴾﴾ [الرعد: ١٨]، فالوقف على هذه الكلمة يترتب عليه اشتراك الذين لم يستجيبوا لله ولم يذعنوا لأحكامه مع الذين استجابوا له تعالى وأذعنوا لأوامره ونواهيه في الجزاء، ولا شك أن هذا الاشتراك باطل، لقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحشر: ٢٠].

ومثال ذلك أيضاً، الوقف على: ﴿وَإِنْ يَعُودُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنفال: ٣٨]، فالوقف عليه يفيد تحقق الغفران للكافرين سواء انتهوا عن كفرهم ورجعوا إلى ربهم، أم عادوا إلى الكفر ورجعوا إلى التمرد والعناد، ولا يخفى بطلان هذا المعنى.

ونحوه: الوقف على: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٠﴾﴾ [آل عمران: ٢٠]،

فإن هذا يترتب عليه التسوية في الاهتداء بين من أسلم ومن تولى عنه، وهذا المعنى يبين الفساد.

ونحوه: الوقف على: ﴿كَفَرْتُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^ط وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ^٧﴾ [إبراهيم: ٧]، فإن الوقف عليه يوهم أن وعد الله تعالى بزيادة النعم للكافرين عام؛ سواء شكروا الله تعالى على نعمه فأمنوا به وبرسله، أم استمروا على كفرهم وضلالهم، وهذا واضح البطلان.

فينبغي للقارئ الكريم أن يقف على كلمة: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ في سورة الرعد، وعلى كلمة: ﴿سَلَفٌ﴾ في سورة الأنفال، وعلى: ﴿أَهْتَدُوا^ط﴾ في آل عمران، وعلى: ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ^ط﴾ في سورة إبراهيم، تقريراً للحقائق، ودفعاً لتوهم المعاني الفاسدة^(١).

الثالث: الوقف على كلمة تعطي معنى مخالفاً للعقيدة، أو يفهم منها معنى لا يليق بذات الله تعالى، نحو الوقف على كلمة: ﴿يَسْتَحْيِي^ء﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي^ء أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا^ء﴾ [البقرة: ٢٦]، وكالوقف على كلمة: ﴿وَالْإِنْسَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ^{٥٦}﴾ [الذاريات: ٥٦].

(١) معالم الإهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٤٠-٤٢).

ومنه: الوقف الذي يوهم اتصاف الله بما يتقدس عنه ذاته، وتبرأ منه صفاته، ويفهم مستحيلاً في حقه تعالى، كالوقف على: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ^ط وَاللَّهُ^ك﴾ من قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ^ط وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^{٢٥٨}﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهذا الوقف يوهم اشتراك الله مع الكافر في البهت، وهو الانقطاع والحيرة، وهو تعالى منزه عن ذلك، فالوقف هو على: ﴿كَفَرَ^ط﴾، أو وصله بآخر الآية.

ونحوه الوقف على: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ^ط وَلِلَّهِ^ك﴾ من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ^ط وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى^ك وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^{٦٠}﴾ [النحل: ٦٠]، فهو يفيد أن لله مثل السوء، وهو سبحانه له المثل الأعلى.

فيجب على القارئ أن يقف على: ﴿السَّوِّ^ط﴾ أو يصل إلى: ﴿الأَعْلَى^ك﴾، حتى لا يوقع السامع في المعنى الفاسد والوهم الباطل، فإن لم يفعل أثم ووقع في الخطأ الفاحش والخطل البغيض، فإن تعمد الوقف على ما تقدم وما شابهه وقصد المعنى الفاسد خرج من ربة الإسلام والعياذ بالله تعالى^(١).

ولا يخفى على من عنده أدنى مسكة من عقل أو إثارة من تفكير وجه القبح والشناعة في الوقوف السابقة وما مائلها، فعلى القارئ الفطن أن يتجنبها ويتحرز

(١) ينظر: معالم الإتهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٤٢: ٤٤).

منها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وإلا اقترف إثماً كبيراً وذنباً جسيماً، فإنه لو تعمدتها وقصد معناها كفر في الحال نعوذ بالله من ذلك^(١)

الرابع: الوقف المتعسف الذي يتكلفه بعض القراء، مثل الوقوف

المنصوص على تجنبها لشذوذها؛ لأنها توهم خلاف المعنى المراد.

قال الإمام ابن الجزري: «ليس كل ما يتعسفه بعض المعريين أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً وابتداءً ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على: ﴿وَأَرْحَمَنَّا أَنْتَ﴾، والابتداء: ﴿مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا﴾ على معنى النداء، ونحو: ﴿ثُمَّ جَاءَكَ يَحْلِفُونَ﴾ ثم الابتداء: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ أَرْدَنَّا﴾، ونحو: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنَيْهِ وَهُوَ يَعِظُهُ وَيُبْنَى لَا تَشْرِكْ﴾ ثم الابتداء: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ﴾ على معنى القسم، ونحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ وابتداء: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، ونحو: ﴿فَأَنْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ وابتداء: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ والابتداء: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، وأشد قبحاً من ذلك، الوقف على: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ والابتداء: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، ونحو الوقف على: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْحَيَرَةُ﴾ مع وصله بقوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ على أن: (ما) موصولة، ومن ذلك قول بعضهم في: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾: أن الوقف على:

(١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٤٥).

﴿تُسَمَّى﴾ أي: عيناً مسماة معروفة، والابتداء: (سل سبيلاً) هذه جملة أمرية، أي: اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة، ومن ذلك الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾ والابتداء: ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، وهذا يرده قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ومن ذلك تعسف بعضهم، إذ وقف على: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ وابتدى: ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ويبقى ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل، فإن ذلك وما أشبهه تحل وتحريف للكلم عن مواضعه يعرف أكثره بالسباق والسياق^(١).

والوقف القبيح هو مجال القراء اليوم، وميدانهم الذي فيه يترددون، وخوضهم الذي فيه يلعبون، وذلك بإغماض المتصدرين، وإغضاء المتلقين المقصرين^(٢)



(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: ٥٩).

الفصل السابع

ذكر أنواع أخرى للوقوف

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: وقف السنة.

المبحث الثاني: وقف السجاوندي.

المبحث الثالث: الوقف الصالح، والمفهوم.

المبحث الرابع: وقف المعانقة.



وقف السنة





وقف السنة



وقف السنة: ويسمى وقف جبريل، ووقف الاتباع:

قال صاحب هداية القاري: «والآن نشرع بحول الله في بيان الوقف المنسوب إلى النبي ﷺ في القرآن العظيم، مما أكثره ليس برأس آية، ونص عليه غير واحد ممن يعتد بنقلهم من محققي علماء القراءات.

أولاً: نقل صاحب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء عن العلامة السخاوي، أن هذه الوقوف عشرة، وسمى بعضها بوقف جبريل عليه السلام، وإليك نص عبارته: قال السخاوي:

«ينبغي للقارى أن يتعلم وقف جبريل فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٩٥]، ثم يتدىء: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، والنبي ﷺ يتبعه.

وكان النبي ﷺ يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَبِقُوا﴾ [البقرة : ١٤٨] [المائدة : ٤٨]، وكان يقف على قوله: ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّكَ﴾ [المائدة : ١١٦]، وكان يقف: ﴿هَذِهِ سَبِيلٌ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف : ١٠٨]، ثم يتدىء: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ

أَتَّبَعَنِي^ط، وكان يقف: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ^{١٧}﴾ [الرعد: ١٧]، ثم
 يبتدىء: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَىٰ^ج﴾ [الرعد: ١٨]، وكان يقف: ﴿وَالْأَنْعَمَ
 خَلَقَهَا^ط﴾ [النحل : ٥]، ثم يبتدىء: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ^ك﴾، وكان يقف: ﴿أَفَمَنْ
 كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا^ك﴾ [السجدة : ١٨]، ثم يبتدىء: ﴿لَا يَسْتَوُونَ^{١٨}﴾،
 وكان يقف: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ^ك﴾ [النازعات: ٢٢، ٢٣]، ثم يبتدىء:
 ﴿فَنَادَىٰ^ك﴾، وكان يقف: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ^ك﴾ [القدر: ٣]، ثم
 يبتدىء: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِ^ك﴾ [القدر: ٤].

فكان ﷺ يتعمد الوقف على تلك الوقوف، وغالبها ليس رأس آية، وما
 ذلك إلا لعلم لدني علمه من علمه وجهله من جهله، فاتباعه سنة في أقواله
 وأفعاله^(١).

ثانياً: نقل صاحب انشراح الصدور أن مواضع هذه الوقوف سبعة عشر
 موضعاً، وفيما يلي نص عبارته:
 «اعلم أن الوقوف المندوبة التي كان النبي ﷺ يتحرى الوقوف عليها سبعة
 عشر موضعاً:

الأول والثاني: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ^ج﴾ [البقرة: ١٤٨] [المائدة: ٤٨]، بالبقرة،
 والمائدة.

والثالث: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ^ط﴾ [آل عمران: ٩٥]، بآل عمران.

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (ص: ٢٣ - ٢٤).

- والرابع: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: ١١٦]، بالمائدة.
- والخامس: ﴿أَنْ أُنذِرَ النَّاسَ﴾ [يونس: ٢]، بيونس.
- والسادس: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، بها أيضًا.
- والسابع: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، بيوسف.
- والثامن: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، بالرعد.
- والتاسع: ﴿وَالأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، بالنحل.
- والعاشر: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، بها أيضًا.
- والحادي عشر: ﴿يَبْتَغَىٰ لَا تَشْرِكُ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، بلقمان.
- والثاني عشر: ﴿كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]، بالسجدة.
- والثالث عشر: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، بغافر.
- والرابع عشر: ﴿فَحَشَرَ﴾ [النازعات: ٢٣]، بالنازعات.
- والخامس عشر: ﴿خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣]، بالقدر.
- والسادس عشر: ﴿يَاذِنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، بها أيضًا.
- والسابع عشر: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]، بالنصر^(١).

(١) انشراح الصدور في تجويد كلام الغفور، تأليف الشيخ: وهبة سرور المحلي، الطبعة: الأولى، بالمطبعة العامرية

ثالثاً: نقل صاحب الرحلة العياشية أن هذه الوقوف سبعة عشر وقفاً، وساقها في نظم مبارك بديع، وهذا أنذا أنثر مواضع هذا النظم أولاً، ثم أذكره بعد ذلك ثانياً.

وإليك بيان مواضع هذه الوقوف حسب ترتيب هذا النظم المبارك:

الأول: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، بالبقرة.

الثاني: قوله سبحانه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بالبقرة أيضاً.

الثالث: قوله عز شأنه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، بآل عمران.

الرابع: قوله عز من قائل: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ﴾ [المائدة: ٤٨]، بالمائدة.

الخامس: قوله جل وعلا: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢]، بالمائدة أيضاً.

السادس: قوله سبحانه: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: ١١٦]، بالمائدة كذلك.

السابع والثامن: قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس: ٢]، وقوله عز شأنه:

﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، الموضوعان بيونس عليه الصلة والسلام.

التاسع: قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]،

بيوسف عليه الصلاة والسلام.

العاشر: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، بالرعد.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، بالنحل.

الثاني عشر: قوله سبحانه: ﴿يَبْتَنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، بلقمان.
 الثالث عشر: قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، بغافر.
 الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ۖ فَحَشَرَ﴾ [النازعات: ٢٢، ٢٣]، بالنازعات.

الخامس عشر والسادس عشر: قوله جل وعلا: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣]، وقوله عز وجل: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، الموضوعان بالقدر.
 السابع عشر: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، بالنصر^(١).

وإليك عبارة صاحب الرحلة العياشية مع ذكر النظم الذي تكلمنا عنه آنفاً.

قال رحمه الله تعالى فيما أنشده شيخه أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الربيع اليميني الزبيدي: وأنشدني أيضاً في المواضع التي ورد أن النبي ﷺ وقف عليها وأملأها عليّ من حفظه ولم ينسبها:

**أيا سائلي عن ما أتانا به الآلى ... عن المصطفى من وقفه مسلسلا
 ففي البقر جا الخيرات والثاني قل بها ... أتى بعد يعلمه على الله مسجلا**

(١) وقد ذكر هذا الوقوف بتامها حاجي خليفة في كشف الظنون، نقلاً عن وقوف النبي ﷺ في القرآن، لأبي عبد الله محمد بن عيسى المغربي، ينظر: كشف الظنون (٢/٢٥٥).

وعمرانُ إلا الله أولها أتى ... عقودُ بها الخيرات قد جاء مُرسلاً
 وأيضاً بها من أجل ذلك جاءنا ... وآخرها قد جا بحق مرتلاً
 وأن أنذر الناس الذي حلَّ يونساً ... وقلْ بعده فيها لحق تنزلاً
 إلى الله جا في يوسف وبتلوها ... أتانا على الأمثال كي يتمثلاً
 خلقها بنحل بعد الأنعام لفضةً ... وبعد لا تشرك بلقمان أنزلاً
 وغافر فيها لفضة النار بعدها ... حكاية حمل العرش في قصة الملا
 وقل فحشر في النازعات وبعده ... على ألف شهر جاء في القدر أولاً
 ومن كل أمر جا بها وبنصرهم ... على لفظ واستغفره تمت فحمدلاً^(١).

قال صاحب هداية القاري: «ولعل أحداً أن يقول: لقد تفاوتت مواضع هذه الأوقاف المذكورة في هذه النقول الثلاثة التي قدمنا، فهل يعتبر تفاوتها مدعاة إلى عدم التسليم ببعضها؟

والجواب عن ذلك ظاهر؛ فإن هذه النقول وإن كان فيها تفاوت لكنه ليس تفاوت التناقض والاضطراب، وإنما هو تفاوت الرواية والحفظ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فكل هذه النقول صحيحة، وسائر نقلتها عدول، وقد ذكر كل منهم انتهى إليه علمه بحسب التلقي والمشاهدة عن شيوخه، وعليه فلا اختلاف، وهناك نقول أخرى غير هذه تركنا ذكرها هنا طلباً للاختصار والله تعالى أعلم^(٢).

(١) الرحلة العياشية، تأليف عبد الله بن محمد العياشي، حققها وقدم لها: د. سعيد الفاضلي، ود. سليمان القرشي، الناشر: دار السويدي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م (١/٤٧٤-٤٧٥).

(٢) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (١/٣٧٦: ٣٨٢).

قال الشيخ محمود خليل الحصري: «وسمي الوقف في هذه المواضع وقف السنة، ووقف جبريل، ووقف الاتباع لأن الرسول ﷺ كان يتحرى الوقف في هذه المواضع دائما. هكذا قالوا، ولكن مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص في شتى الأسفار، ومختلف المراجع من أمهات الكتب في علوم القرآن، والتفسير، والسنة، والشائيل، والآثار، لم أعر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية أو القولية، ولعلنا بعد هذا نظفر بما يبدد القلق، ويريح الضمير»^(١).



(١) معالم الإهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ١٣).

المبحث الثاني

الكلام عن بعض وقوف السجاوندي



تقسيمات الإمام السجاوندي

مر معنا أثنا الحديث عن تقسيم العلماء للوقف، أن الإمام السجاوندي رحمه الله قد قسم الوقف إلى خمسة أقسام: الوقف اللازم، الوقف المطلق، الوقف الجائر، الوقف المجوز، الوقف المرخص ضرورة، وما لا يجوز الوقف^(١).

وقد تكلمنا عن الوقف اللازم أثناء الحديث عن الوقف التام، لذلك سوف نتعرض بشيء من الإيضاح لهذه الأنواع الأخرى التي ذكرها رحمه الله تعالى، مع ذكر بيان المقصود من هذه الأنواع عند علماء الوقف.

وسيكون حديثنا عن الوقف: الوقف المطلق، الوقف الجائر، الوقف المجوز، الوقف المرخص ضرورة، وما لا يجوز الوقف (الممنوع).



(١) ينظر: علل الوقوف (١/١٠٨-١٣١).



الوقف اللازم



الوقف اللازم:

لم يظهر هذا المصطلح قبل الإمام السجاوندي، ولو كان معروفاً قبل السجاوندي لجاء ذكره، ومن جاء بعد السجاوندي اعتمد عليه في هذا الوقف، وأخذ بتعريفه له ومواضع وقوفه في المصحف.

وقد عرفه السجاوندي بقوله: «فاللازم من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غير المراد، وشنع معنى الكلام»^(١).

فهو الذي يلزم الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم وصله معنى غير المعنى المراد^(٢).

وعبر عنه بعضهم بالواجب، قال ابن الجزري: «من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد،

(١) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٦٨)، نقلا عن: علل الوقوف.

(٢) ينظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ١٤).

وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس^(١). وما زال هذا المصطلح الذي وضعه السجاوندي يُعمل به في المصاحف الشرقية إلى اليوم، كالمصحف المصري الذي علم وقوفه الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية في وقته، والمصحف المطبوع بتركيا، والمطبوع بالشام، ومصحف المدينة النبوية، ومصحف تاج كمبني في القارة الهندية، وغيرها^(٢).

حكمه: يجب الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ ولذلك سمي لازماً. فيلزم الوقف عليه ويلزم الابتداء بما بعده لجودة التلاوة وإحكام الأداء فالقراءة لا تكون جيدة إلا إذا روعيت فيها هذه الوقوف.

ويأتي الوقف اللازم في التام والكافي، وقد مر معنا في أثناء الكلام عنها. لكن هل يراد باللزوم هنا أنه بمعنى الواجب الذب يعاقب تاركه، ويثاب

فاعله؟

الأمر ليس كذلك، إذ أن الوقوف مبناها الاجتهاد، وأن الأولى الوقف على تمام المعني، فإن لم يكن فعلى الكفاية، وهكذا غيرها من مصطلحات الوقف؛ وهذا يعني أنه يحسن بالمقارئ أن يتخير من الوقوف أوفاهها في أداء المعني.

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٢).

(٢) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٦٩).

وقد مر معنا قول ابن الجزري رحمه الله تعالى حيث يقول: «وليس معناه الواجب عند الفقهاء، يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس»^(١).
وقال في منظومة المقدمة:

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب

وقال ملا علي قاري في المنح الفكرية عند شرحه للبيت السابق من نظم الجزرية: «فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم، ولا يكون فاعله تاركًا لواجب عليه؛ بمعنى أنه يَأثم بترك الوقف لديه، وإنما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي، ويستحب له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية»^(٢).
وقال أيضًا: «وحاصل معنى البيت بكماله: أنه ليس في القرآن وقف واجب يَأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يَأثم بوقفه؛ لأنهما لا يدلان على معنى فيختل بذهابها إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، و موجب يقتضي تأثيمه؛ كأن يقصد الوقف على وما من إله المائدة وإنى كفرت ابراهيم، ونحوهما كما سبق من غير ضرورة، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يجرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه، وأما غير الواقفين على معناه ففي الأمر سعة عليهم؛ إذ لا يتصور القصد لديهم، لكن الأحسن مع عدم القصد تجنب الوقف

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٢).

(٢) المنح الفكرية (ص: ٢٥٨).

على مثل ذلك مطلقاً للإيهام على خلاف المرام، لا سيما إذا كان مستمع في ذلك المقام^(١).

وقال الحصري في معالم الإهتداء: «لا يوجد في القرآن وقف واجب شرعاً بحيث يثاب القارئ على فعله، ويعاقب على تركه، فلو كان في مكنة أحد أن يقرأ سورة كاملة في نفس واحد لجاز له ذلك من غير نكير.

وأما قول بعض علماء الوقف: أن الوقف في موضع كذا لازم، أو على كذا واجب؛ فالمراد أنه لازم أو واجب صناعة وأداء، لا شرعاً^(٢).



(١) المنح الفكرية (ص: ٢٦٠).

(٢) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٩٤).



الوقف المطلق



● المقصود بالوقف المطلق:

قال السجاوندي: «والمطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به، والفعل المستأنف مع السين، أو بغير السين، ومفعول المحذوف، والشرط، والاستفهام، والنفي.

ومن المطلق: ما يقتضيه العدول من الإخبار إلى الحكاية، أو عكسه، وكذلك في العدول عن الماضي إلى المستقبل، وعكسه، وكذلك العدول عن الاستخبار إلى الإخبار»^(١).

ومما يلاحظ على تعريف الوقف المطلق الذي ذكره السجاوندي: أنه راعى حسن الابتداء، ولم ينص على حس الوقف.

والابتداء بما يحسن لا يدل على صحة الوقف دائماً، بل قد يكون الوقف قبيحاً والابتداء حسناً، لأن الابتداء يفهم معنى صالحاً.

(١) ينظر: علل الوقوف (١/١١٦: ١٢٧).

ومن أمثلته الوقف على كلمة: ﴿نَصِيبٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ١٤١]، فقد وضع السجاوندي عليه علامة المنوع، والوقف هنا قبيح، لأن الجواب لم يأت بعد، لكن الابتداء بقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوَذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، يفهم معنى صالحًا.

هذا وقد أظهر السجاوندي من خلال تطبيقه للوقف المطلق أنه كان يراعي حسن الوقف، لأن ابتدائه كان بجملة مستقلة غالبًا وإن وقع غير ذلك فهو قيل جدًا، ويكون السجاوندي قد حمل على وجه من الإعراب.

ومن ذلك أنه جعل الوقف على لفظ: ﴿الْجَهْلِيَّةِ﴾ مطلقًا، من قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَهْلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وينتج عن هذا الحكم أن جملة: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ جملة مستأنفة، وذلك لأن الجمل المستأنفة مما يحسن الابتداء به^(١).



(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٨٤ - ١٨٥).



الوقف الجائز



• المقصود بالوقف الجائز:

قال السجاوندي: «وأما الجائز: فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين»^(١).

والتجاذب الذي ذكره السجاوندي يدل على استواء الطرفين، أي: الوصل والوقف. وإن كان أحدهما أرجح - عنده - من الآخر فإنه ينبه عليه، وله في ذلك عبارات؛ كأوجهه، وأجوز، وأوضح، والوجه كذا... إلخ. والجائز عنده له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يكون الموجبان مستويين في الحكم.

الحالة الثانية: أن يكون موجب الوقف مقدماً على موجب الوصل.

الحالة الثالثة: أن يكون موجب الوصل مقدماً على موجب الفصل.

وهاتان الحالتان الأخيرتان لم ينبه عليهما في تعريفه للجائز، بل ظهرت عنده أثناء تطبيقاته^(٢).

(١) ينظر: علل الوقوف (١/١٢٨-١٢٩).

(٢) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٨٦-١٨٧).

وأما الوقف الجائز عند الأنصاري والأشموني غير واضح من عبارتهما. قال الأنصاري بعد ذكره التام والكافي: «والصالح والمفهوم دونهما كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدِّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ [البقرة: ٦١]، فهو صالح، فإن قال: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، كان كافيًا، فإن بلغ: ﴿يَعْتَدُونَ﴾، كان تامًا، فإن بلغ ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، كان مفهوميًا، والجائز ما خرج عن ذلك ولم يقبح»^(١).

وقال الأشموني: «فأعلاها الأتم ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز»^(٢).

ولم يعرف الأصلح ولا الجائز^(٣).



(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢١).

(٢) منار الهدى (ص: ٢٨).

(٣) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٤٧-٢٤٨).



الوقف المجوز لوجه



● المقصود بالوقف المجوز لوجه:

قال السجاوندي: «والمجوز لوجه: كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٦٨]، لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾، لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء لا حقيقة الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يري للفصل وجهًا.

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، لأن فاء الجواب والجزاء أكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله: ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ﴾، في وجه جواز الفصل أضعف»^(١).

لم يبين السجاوندي في تعريفه هذا المراد بالمجوز لوجه كما فعل في تعريف الجائز وغيره، بل ذكر الأمثلة، وهذه الأمثلة توضح أن هذا الوقف مبني على احتمالين: الوصل والوقف، وأن الوصل مقدم على الوقف، وهذا يعني أن الوقف

(١) علل الوقوف (١/ ١٣٠).

المجوز لوجه هو: ما كان فيه وجهان متغايران في الإعراب، وأحدهما أرجح من الآخر، والوقف على الوجه المرجوح^(١).



(١) قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، تأليف: الدكتور. عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ (ص: ١١٤)، وينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص:



الوقف المرخص ضرورة



● المقصود بالوقف المرخص ضرورة:

قال السجاوندي: «المرخص ضرورة: ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأن ما بعده جملة مفهومة»^(١).

وقد أبان السجاوندي في تعريف المرخص لضرورة أمورًا متعلقة به:

الأول: أن الجملة التي بعد الوقف لا تستغني عما قبلها، بل هي مرتبطة بها لفظاً.

الثاني: أن هذا الوقف لا يكون إلا لضرورة وهي انقطاع النفس، وسبب انقطاعه طول الكلام.

الثالث: أن القارئ يبتدئ بما بعد الوقف، ولا يلزمه العود إلى ما قبله، لأن المبدوء به جملة مفهومة^(٢).

(١) علل الوقوف (١/ ١٣١ - ١٣٢).

(٢) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٩١).

ويستنتج من التعريف: أن الوقف المرخص لضرورة فيه شبه من الوقف المطلق والوقف الممنوع، وإليك البيان:

قوله: لأن ما بعده جملة مفهومة، فيه شبه بالمطلق؛ لأن البدء بما بعده (يعني المطلق) يكون بجملة مفهومة، ولكن في المرخص لضرورة لا يستغني عما قبله، بخلاف المطلق الذي يستغني ما بعده عما قبله.

وأما الشبه بالوقف الممنوع فلأن الجملة الموقوف عليها فيها (يعني في الممنوع والمرخص لضرورة) لا يستغني عنها ما بعدها، والله أعلم^(١).



(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٩٥).



ما لا يجوز الوقف عليه (الوقف الممنوع)



هذا القسم هو المعروف في المصاحف اليوم بالوقف الممنوع، ولم يعرفه السجاوندي، بل قال: «وأما ما لا يجوز الوقف عليه ففي مواجبه ونظائره كثرة»^(١). ثم ذكر بعد ذلك أمثلة لما لا يجوز الوقف عليه، كأن لا يوقف بين الشرط وجزائه، ولا بين المبدل وبدله، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين المنعوت ونعته... إلخ^(٢).

والوقف الممنوع: هو ما يذكره المتقدمون باسم (الوقف القبيح)، ولم أره في المصطلحات التي اطلعت عليها سوى ما يكون من تعريف ملحق بآخر المصحف.

وقد علم في المصحف بعلامة (لا)، وأول من رأته استخدم هذه العلامة السجاوندي، قال: «... فعلم ما لا وقف عليه بعلامة (لا)»^(٣).

(١) علل الوقوف (١/١٣٢).

(٢) ينظر: علل الوقوف (١/١٣٢ - وما بعدها)، وينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ١٩٥).

(٣) علل الوقوف (١/٦٨).

وجاء في التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية ذكر هذه العلامة، وهي (لا) للوقف الممنوع والقبیح^(١).
وجاء تعريفهم له في الملحق بآخر المصحف كآتي: «(لا) علامة الوقف الممنوع».

وفي المصحف الذي طبع في تركيا بإشراف لجنة (وقف الخدمة) جاء تفصيل لهذا الوقف، فقالوا: «و (لا) علامة عدم جواز الوقف، ومعناها: لا تقف، فإن المعنى غير تام، ولو وقف بحسب الضرورة يعيد الكلمة الموقوف عليها، وإذا كانت (لا) في منتهى الآية، فيقف ثم لا يعيدها»^(٢).

وما هو جدير بالتنبيه أن مصطلحات هذا المصحف مأخوذة من مصطلحات السجاوندي، ولهذا جاءت الإشارة إليه في عنوانهم لرموز الوقوف، حيث كتبوا: «في كيفية السجاوند (كذا) الواقع في القرآن العظيم»^(٣).
ومن خلال استقراء الأمثلة الممنوعة في القرآن يظهر أن مصطلح الوقف الممنوع دائر بين مصطلحي الحسن^(٤)، والقبیح.

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية (ص: ٥١).

(٢) المصحف التركي، بخط: حامد الأمدي، وإشراف الأستاذ: مروان سوار (ص: ٥) من خاتمة المصحف.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) أشار إلى ذلك الإمام ابن الجزري في النشر في القراءات العشر، حيث قال عند حديثه عن الممنوع: بل هو من الحسن يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بها بعده (١/ ٢٣٤).

أما مصطلح الحسن، فهو: الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بها بعده، لأن الذي بعده متعلق به لفظاً.

ففي هذا التعريف تجد أمرين:

الأول: أن الوقف عليه حسن، وذلك لأنه يفهم منه معنى بهذا الوقف.

الثاني: أن الابتداء بها بعده قبيح؛ لأنه متعلق بها قبله تعلقاً لفظياً، ولا يتم معناه إلا بوصله بها قبله.

ومن الأمثلة التي وردت في المصحف، قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾

[المتحنة: ١]، فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾، ولو

نظرت إلى المعنى المترتب على هذا الوقف؛ فإنك لا تجد فيه إشكالاً، لأنه أدى

معنى صحيح مفهوماً، وهو إخراج الرسول ﷺ وأصحابه، لكن الإشكال هنا في

البدء، فلو ابتدأ بقوله: ﴿أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾، فإن هذا البدء لا يفهم معناه

مستقلاً؛ لأنه متعلق تعلقاً لفظياً بما قبله.

وأما مصطلح القبيح، فهو: الذي لا يفهم منه المعنى المراد في الآية، وهو

قسمان:

الأول: الوقف على لفظة قبل تمام الجملة، بحيث يكون ما بعدها متعلق بها

تعلقاً لفظياً، وقد يترتب على البدء بها بعدها محاذير في المعنى، فضلاً عن التعلق

اللفظي.

ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ
بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:
١٢٠].

فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿الْعِلْمِ﴾، والوقف هنا غير
تام في المعنى، لأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ﴾ قسم يحتاج إلى جواب، وبالوقف على
﴿الْعِلْمِ﴾ لم يجئ جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا
نَصِيرٍ﴾؛ لأن تقدير تمام المعنى: إن اتبعت أهواءهم مالك من الله من ولي ولا
نصير.

وزيادة على هذا، فإن البدء بقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا
نَصِيرٍ﴾ فيه محذور في المعنى، لأن السامع قد يفهم من البدء نفي الولاية
والنصرة نفيًا مطلقًا غير مقيد، ولو قرأ الآية بتامها لعلم أن الآية مقيدة لهذا النفي
باتباع أهوائهم.

الثاني: الوقف على لفظة بعد تمام المعنى، ويكون في الوقف عليها إدخالها في
حكم ما قبلها، مع أنها خارجة عنه، فيفسد المعنى بهذا الوقف.

ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتَهُمَ عَنِ الْقَرْيَةِ
الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ
شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف:
١٦٣].

فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى : ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ ، وهذا الوقف غير المعنى المراد في الآية؛ لأن الله يبين أن حيتانهم تأتيهم شرعاً يوم سبتهم، ثم بين أنهم يوم لا يسبتون لا تأتيهم، فالأمران متضادان.

وبالوقف على ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾، يكون المعنى: أن حيتانهم تأتيهم شرعاً يوم يسبتون ويوم لا يسبتون، مع أن الله نفى إتيانها يوم لا يسبتون^(١).

والمراد بالمنع في هذه الوقوف هو المنع الاصطلاحي، ولا يحرم الوقف في مثل هذه الوقوف إلا بسبب، وهو تقصُّد الوقف أو اعتقاده.

قال الحصري في معالم الإهتداء: «وأما قول علماء الوقف: لا يجوز الوقف على موضع كذا؛ فالمراد أنه لا يجوز صناعة وأداء لا شرعاً، اللهم إلا إن كان هناك سبب يقتضي تحريم الوقف فحينئذ يكون الوقف حراماً يَأْتُم القارئ بفعله»^(٢).

قال ابن الجزري في مقدمته:

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ماله سبب



(١) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٣٧٥ : ٣٨١).

(٢) معالم الإهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٩٤).

المبحث الثالث

الوقف الصالح والمفهوم





الوقف الصالح



● المقصود بالوقف الصالح:

الوقف الصالح: هو من قبيل الوقف الحسن عند الداني، فقد قال بعد أن ذكر أمثلة الوقف الحسن: «ويسمى هذا الضرب صالحاً، إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كافي؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك»^(١). أما الأنصاري: فهو عنده دون التام والكافي، وقد ضرب له مثلاً ولم يعرف به.

قال الأنصاري بعد ذكره التام والكافي: «والصالح والمفهوم دونهما كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، فهو صالح، فإن قال: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، كان كافياً، فإن بلغ: ﴿يَعْتَدُونَ﴾، كان تاماً، فإن بلغ ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، كان مفهوماً، والجائز ما خرج عن ذلك ولم يقبح»^(٢).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١١).

(٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢١).

وقد ذكره الأشموني، لكن لم يعرف به.
حيث قال: «وأشرت إلى مراتبه بتمام أو أتمّ، وكاف وأكفى، وحسن،
وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح، وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتمام
فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة»^(١).
وعلى هذا فالوقف الصالح هو الوقف الحسن، والله أعلم.





الوقف المفهوم



• المقصود بالوقف المفهوم:

وهذا الوقف من قبيل الوقف الكافي عند الداني، وقد ذكره بعد تعريفه للوقف الكافي وأمثله، فقال: «ويسمى هذا الضرب مفهوماً»^(١). وقد جعله النكزاي نوعاً مستقلاً، ولم يذكر ما يوجب الفرق بينه وبين الوقف الكافي فقال: «وهو كل كلام مستغن بعامل و معمول يفيد معنى يكتفى به ليفهم منه معنى الوقف على ما قبله»^(٢). والذي يدل على ذلك أنه لا فرق بينه وبين الوقف الكافي قوله بعد عرض أمثله: «وهو فيه بعض شبه بالوقف الكافي من جهة التعلق من طريق المعنى في أكثر المواضع»^(٣).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٠).

(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٤).

(٣) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٥).

والمفهوم عند الأنصاري: دون رتبة التام، لكنه لم يعرف هذا الوقف، حيث قال بعد ذكره التام والكافي: «والصالح والمفهوم دونها كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، فهو صالح، فإن قال: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، كان كافيًا، فإن بلغ: ﴿يَعْتَدُونَ﴾، كان تامًا، فإن بلغ: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، كان مفهوماً، والجائز ما خرج عن ذلك ولم يقبح»^(١).



(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٢١).

المبحث الرابع

وقف المعانقة





وقف المعانقة



● المقصود بوقف المعانقة:

التعائق والمعانقه من المصطلحات المستعملة في المصاحف، ويقال: تعانق الوقفان، أو بين الوقفين معانقة، وعلامته في المصحف هكذا (.: .:). يوضع عند الوقف الأول ثلاث نقاط، وعند الوقف الثاني ثلاث نقاط. ويسمى وقف التعانق أو المعانقة، ويسمى عند علماء الوقف المتقدمين وقف المراقبة، وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض^(١).

وقد أشار إليه السجاوندي عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِيمِينَ﴾^(٢) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴿[المائدة : ٣١، ٣٢]، حيث قال: ﴿النَّدِيمِينَ﴾: (ج)، و﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾: (ج)، كذلك؛ أي: هما جائزان على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع، لأن تعلق ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ يصلح بقوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾، ويصلح

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٨).

بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾، وعلى: ﴿أَجَلٍ دَلِيكَ﴾ أجوز؛ لأن ندمه من أجل أنه لم يوار أظهر^(١).

وعرفه الهمداني فقال: «المراقبة بين الوقفين ألا يثبتا معًا، ولا يسقطا، مع بل يوقف على أحدهما»^(٢).

وسماه ابن الجزري مراقبة التضاد، وعرفه بأنه: «إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر»^(٣).

وفي معالم الاهتداء: «هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الأخرى»^(٤).

وعلى هذا فإن وقف التعانق والمعانقة أو المراقبة يكون بين موضعين حكم على كل منها بصحة الوقف، ولكن لا يوقف عليهما معًا؛ لأن المعنى يختل؛ فإذا وقف على الأول ووصل الثاني ظهر معنى غير المعنى في وصله الأول ووقفه على الثاني.

(١) علل الوقوف (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، المؤلف: الإمام أبو العلاء الحسن أحمد الهمداني العطار، تحقيق: سليمان بن حمد ابن علي الصقري، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إشراف الدكتور عبد العزيز إسماعيل (ص: ٥٥).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٧).

(٤) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٣٧).

وضابط وقف التعانق: أن يجتمع الوقفان في كلمة أو أكثر، فإذا وقف على أحدهما ووصل الآخر لم يختل المعنى، وظهر معنى آخر في حال الوقف هنا أو هناك صار هذا الوقف: وقف معانقة^(١).

قال الحصري في معالم الاهتداء: «وسمي هذا الوقف وقف المعانقة: لمعانقة كل من الكلمتين الكلمة الأخرى، واجتماعها معاً في موضع واحد.

وسمي وقف المراقبة: لأن القارئ حال قراءته يراقب الموضع الذي اجتمع فيه هاتان الكلمتان ليقف على أحدهما، أو لأن السامع يراقب القارئ ويلاحظه حين قراءته ليعرف الكلمة التي يقف عليها، وليرشده إلى الوقف على إحدى الكلمتين إذا وقف عليها معاً»^(٢).

وهذا يعني أن القارئ إذا وقف على الأول لزمه أن يتجاوز الثاني، وإذا تجاوز الأول لزمه أن يقف على الثاني، ولا يجوز الوقف على الموضعين. قال ابن الجزري: «فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر»^(٣).

قال الحصري في معالم الاهتداء: «فالقارئ مخير بين الوقف على الأولى أو الثانية، ولا يصح له الوقف عليها معاً».

وقال: «ولا يسوغ الوقف عليها معاً»^(٤).

(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٣٤٤).

(٢) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٣٨).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (١/٢٣٧).

(٤) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٣٧).

وقال محمد الصادق الهندي: «وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما»^(١).

● مواضع وقف المعانقة:

لم يرد في مصحف المدينة سوى ستة مواضع لوقف المعانقة، ثم حذف من الطبعة الجديدة موضع الأعراف، وموضع في سورة إبراهيم الآية، وبقيت أربعة مواضع.

وبالتتبع لطبعات المصاحف وكتب الوقف والابتداء فإن هناك مواضع أخرى نص عليها بعض العلماء في مؤلفاتهم، وقد ذكر الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيميد في كتابه الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، واحد وأربعين موضعاً^(٢)، ونحن نكتفي هنا بذكر المواضع الستة في مصحف المدينة النبوية:

الأول: في سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكُتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى

لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ [البقرة: ٢].

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، المؤلف: الشيخ محمد صادق الهندي، مخطوط (ص: ٢١).

(٢) ينظر: الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، تأليف: الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيميد، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م (ص: ٢٤٢:

الثاني: في سورة البقرة أيضًا، في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٩٥] البقرة: [١٩٥].

الثالث: في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [٣٦] [المائدة: ٢٦].

الرابع: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِينَا هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَأَحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٤١] [المائدة: ٤١].

الخامس: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [١٧٢] [الأعراف: ١٧٢].

السادس: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [٩] [إبراهيم: ٩].

ولو تأملنا في الموضع الأول: وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

نجد أن هناك موضعان للوقف:

الوقف الأول على: ﴿رَيْبٌ﴾:

وعلى هذا يكون خبر: ﴿لَا رَيْبٌ﴾ محذوف، وتقديره: (فيه)، ويكون المعنى المترتب: أن القرآن لا ريب فيه، وأنه فيه هدى للمتقين.

الوقف الثاني على: ﴿فِيهِ﴾:

ويكون خبر: ﴿لَا رَيْبٌ﴾ هو الجار والمجرور الظاهر: ﴿فِيهِ﴾، ويكون المعنى المترتب: أن القرآن لا ريب فيه، وهذا يوافق القول الأول، وأنه هدى للمتقين، وهذا أبلغ من كونه فيه هدى.

ولاشك أن الوقف على: ﴿فِيهِ﴾ أوفي في المعنى من الوقف على:

﴿رَيْبٌ﴾، وبه يرجح الوقف على: ﴿فِيهِ﴾، ولا يحتاج إلى الوقف على: ﴿رَيْبٌ﴾

لأن الفائدة المترتبة على الوقف الأول موجودة في الوقف الثاني^(١).



(١) وللاستزادة حول هذا الموضع، ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٣٤٧: ٣٥٠).

الفصل الثامن

الوقف على: كلا وبلى ونعم

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوقف على كلا.

المبحث الثاني: الوقف على بلى.

المبحث الثالث: الوقف على نعم.



المبحث الأول



الوقف على كلا





الوقف على كلا



• معاني كلا:

جاءت (كلا) في ثلاثة وثلاثين موضعاً من خمس عشرة سورة كلها في النصف الثاني.

قال الزركشي: «وجملته ثلاثة وثلاثون حرفاً تضمناها خمس عشرة سورة، كلها في النصف الأخير من القرآن، وليس في النصف الأول منها شيء».

وللشيخ عبد العزيز الديريني رحمه الله:

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن

ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى

وحكمة ذلك: أن النصف الآخر نزل أكثره بمكة وأكثرها جابرة فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلهم وضعفهم^(١).

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٦٩).

سئل جعفر بن محمد عن (كلا) لم لم تقع في النصف الأول منه؟

فقال: «لأن معناها الوعيد، فلم تنزل إلا في مكة إيعادًا للكفار»^(١).

واختلف في معنى كلا على عدة أقوال:

الأول: أنها بمعنى الردع والزجر والإنكار، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، لأن فيها معنى التهديد والوعيد، ولذلك لم تقع في القرآن إلا في سور مكية، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة، لأن أكثر عتو المشركين وتجبرهم بمكة كان، فإذا رأيت سورة فيها كلا فاعلم أنها مكية^(٢).

قال سيبويه: وأما (كلا) فردع وزجر^(٣)، قال الجوهري: كلا كلمة زجر وردع، ومعناها انته لا تفعل^(٤).

الثاني: أنها بمعنى (حقا)^(٥)، وهو مذهب الكسائي، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها، والتقدير: أحق ذلك حقاً^(٦).

(١) منار الهدى (ص: ٥٦-٥٧).

(٢) الوقف على كلا وبلى في القرآن، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حسين نصار، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م (ص: ٥١).

(٣) الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (٤/ ٢٣٥).

(٤) الصحاح (٦/ ٥٥٣)، وينظر: لسان العرب (١٥/ ٤٦٤).

(٥) ينظر: الصحاح (٦/ ٥٥٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٤).

(٦) استبعد ابن هشام في المغني هذا الرأي، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومخوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نونت، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المؤلف: عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر:

الثالث: أنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

قال أبو حاتم السجستاني: تكون (كلا) على ضربين: على معنى الرد للأول بمعنى (لا).

وعلى معنى (ألا) التي للتنبيه يستفتح بها الكلام^(١).

واقصر ابن هشام على الثاني فقال بعدما ذكر قول الكسائي وأبي حاتم والنضر بن شميل والفراء: «وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما لأنه أكثر اطراداً»^(٢).

وقال أحمد بن فارس: «وأقرب ما يقال في ذلك أن (كلا) تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه:

أولها الرد، والثاني: الردع، والثالث: صلة اليمين وافتتاح الكلام بها كـ: (ألا)، والوجه الرابع: التحقيق لما بعده من الأخبار»^(٣).

دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ (ص: ٢٥٠)، وينظر: الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص: ٥٢).
(١) شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م (٥/ ١٣٢).

(٢) مغني اللبيب (ص: ٢٥٠).

(٣) مقالة (كلا) وما جاء منها في كتاب الله، لـ ابن فارس، نسخها وصححها وشاها ببعض التعليقات، عبد العزيز الميمني الراجكوتي (ص: ٢).

• الوقف على كلا:

قال مكي: اختلف النحويون في الوقف على (كلا) والابتداء:

فذهبت طائفة إلى أنها افتتاح كلام، فلا يوقف عليها البتة عندهم، ويوقف على ما قبلها.

وذهبت طائفة إلى أنها لا يوقف عليها ولا يبتدأ بها، وهو مذهب أبي العباس ثعلب وغيره، قالوا: لأنها جواب، والفائدة فيها بعدها.

وذهب قوم إلى أنها يوقف عليها، إذا كانت رأس آية خاصة، وهو مذهب نصير المقرئ.

وذهبت طائفة إلى أنها يوقف عليها في كل موضع، فإذا كان قبلها ما يرد وينكر كان معناها: ليس الأمر كذلك، نحو: ﴿أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۗ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩]، وإذا كان قبلها ما لا يرد ولا ينكر كان معناها: (حقاً)، نحو: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۗ كَلَّا﴾ [القيامة: ٢٥، ٢٦]، أي: حقاً ما ذكر.

وذهبت طائفة إلى تفصيلها، فيوقف عليها إذا كان ما قبلها يرد ونكر، ويبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يرد ولا ينكر، وتوصل بما قبلها وما كان بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام، نحو: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].

وهذا المذهب أليق بمذاهب القراء وحذاق أهل النظر، وهو الاختيار، وبه آخذ^(١).

قال الإمام ابن الجزري: «ثم إن علماءنا اختلفوا في الوقف عليها، فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقاً وبه قرأت على شيخنا أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السلار، ومنهم من منع الوقف عليها مطلقاً، وهو اختيار شيخنا سيف الدين ابن الجندي، ومنهم من فصل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء، كمكي وعثمان بن سعيد، وغيرهما، وبه قرأت على شيوخنا»^(٢).

قال الأشموني: «وحاصل الكلام عليها أن فيها أربعة أقوال: يوقف عليها في جميع القرآن، لا يوقف عليها في جميعه، لا يوقف عليها إذا كان قبلها رأس آية، الرابع التفصيل، إن كانت للردع والزجر وقف عليها وإلا فلا. قاله الخليل وسيبويه»^(٣).

(١) الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص: ٤٩ - ٥٠).

(٢) التمهيد في علم التجويد (ص: ١٧٩).

(٣) منار الهدى (ص: ٥٥ - ٥٦).

وقد قسمها الإمام مكي إلى أربعة أقسام، كما يأتي:

- **الأول:** ما يحسن الوقف فيه على (كلا)، على معنى: الرد لما قبلها، والإنكار له، فتكون بمعنى: ليس الأمر كذلك، والوقف عليها في هذه المواضع: هو الاختيار، ويجوز الابتداء بها على معنى: حقاً أو إلا، وذلك أحد عشر موضعاً:

الأول والثاني: في سورة مريم: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۗ كَلَّا ۗ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ۗ﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩]، ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۗ كَلَّا ۗ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ۗ﴾ [مريم: ٨١، ٨٢].

الثالث: في سورة المؤمنون: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۗ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۗ كَلَّا ۗ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۗ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠].

الرابع: في سورة سبأ: ﴿قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ ۗ كَلَّا ۗ بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۗ﴾ [سبأ: ٢٧].

الخامس والسادس: في سورة المعارج: ﴿كَلَّا ۗ إِنَّهَا لَظَىٰ ۗ﴾ [المعارج: ١٥]، ﴿كَلَّا ۗ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [المعارج: ٣٩].

السابع والثامن: في سورة المدثر: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۝١٥﴾ كَلَّا ۝ [المدثر: ١٥، ١٦]، ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنشَرَةً ۝٥٢﴾ كَلَّا ۝ [المدثر: ٥٢، ٥٣].

التاسع: في سورة المطفين: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۝١٣﴾ كَلَّا ۝ [المطففين: ١٣، ١٤].

العاشر: في سورة الفجر: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ۖ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ۝١٦﴾ كَلَّا ۝ [الفجر: ١٦، ١٧].

الحادي عشر: في سورة الهمزة: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ۖ ۝٣﴾ كَلَّا ۝ [الهمزة: ٣، ٤].

قال: فهذه أحد عشر موضعًا، الاختيار عندنا وعند أكثر أهل اللغة أن تقف عليها على معنى: النفي والإنكار لما تقدمها، ويجوز أن تبتدئ بها على معنى: حقًا لجعلها تأكيدًا للكلام الذي بعدها، أو الاستفتاح.

• **الثاني:** ما لا يحسن الوقف عليه فيها، ولا يكون الابتداء بها على معنى: حقًا، أو إلا، أو تعلقها بما قبلها وبما بعدها، ولا يوقف عليها، ولا يبتدأ بها، والابتداء بها في هذه المواضع أحسن، وذلك في ثمانية عشر موضعًا:

الأول والثاني: في سورة المدثر: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ ۝٣٢﴾ [المدثر: ٣٢]، ﴿كَلَّا إِنَّهُ ۖ تَذَكَّرٌ ۝٥٤﴾ [المدثر: ٥٤].

الثالث والرابع والخامس: في سورة القيامة: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ

الْمَقْرُ ۝ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝﴾ [القيامة: ١٠، ١١]، ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ۝﴾ [القيامة: ٢٠]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ۝﴾ [القيامة: ٢٦].

السادس: في سورة النبأ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝﴾ [النبأ: ٤].

السابع والثامن: في سورة عبس: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝﴾ [عبس: ١١]، ﴿كَلَّا

لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ ۝﴾ [عبس: ٢٣].

التاسع: في سورة الإنفطار: ﴿كَلَّا بَلْ تُكْذِبُونَ بِالَّذِينَ ۝﴾ [الإنفطار: ٩].

العاشر والحادي عشر والثاني عشر: في سورة المطففين: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ

الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ۝﴾ [المطففين: ٧]، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ۝﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝﴾ [المطففين: ١٨].

الثالث عشر: في سورة الفجر: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝﴾

[الفجر: ٢١].

الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر: في سورة العلق: ﴿كَلَّا إِنَّ

الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۝﴾ [العلق: ٦]، ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ ۝﴾ [العلق: ١٥]، ﴿كَلَّا لَا تُطْعُهُ وَأَسْجُدَّ وَاقْتَرَبَ ۝﴾ [العلق: ١٩].

السابع عشر والثامن عشر: في سورة التكاثر: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝﴾

[التكاثر: ٣]، ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝﴾ [التكاثر: ٥].

فهذه ثمانية عشر موضعاً، الاختيار عندنا وعند القراء وعند أهل اللغة: أن يبدأ بها، و(كلا) على معنى: حقاً، أو إلا، وألا يوقف عليها.

• **الثالث:** ما لا يحسن الوقف فيه عليها، ولا يحسن الابتداء بها، ولا تكون موصولة بما قبلها من الكلام، ولا بما بعدها، وذلك موضعان:

الأول: في سورة النبأ: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٥].

الثاني: في سورة التكاثر: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].
فلا يحسن الوقف عليها ولا الابتداء بها.

• **الرابع:** ما لا يحسن الابتداء بها، ويحسن الوقف عليها، وهو موضعان: في سورة الشعراء: ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [١٥]، [الشعراء: ١٥]، ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

قال: فهذا هو الاختيار، ويجوز في جميعها أن تصلها بما قبلها وبما بعدها، ولا تقف عليها، ولا تبدئ بها^(١).

(١) ينظر: الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص: ٥٣: ٩٦)، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٣٧١: ٣٧٣)، والإنقان في علوم القرآن (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

تقسيمات أخرى:

قسم الإمام السجاوندي الوقف على كلا إلى ثلاثة أقسام، حيث يقول:
والحاصل أن سبعة منها ردع لما قبلها بالاتفاق، فيوقف عليها:

﴿عَهْدًا ٧٨﴾ كَلَّا ﴿ [مریم: ٧٨، ٧٩]، و﴿عِزًّا ٨١﴾ كَلَّا ﴿ [مریم: ٨١، ٨٢]، ﴿أَنْ
يَقْتُلُونَ ١٤﴾ قَالَ كَلَّا ﴿ [الشعراء: ١٤، ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ٦٦﴾ قَالَ كَلَّا ﴿ [الشعراء:
٦١، ٦٢]، ﴿شُرَكَاءَ كَلَّا ﴿ [سبأ: ٢٧]، ﴿أَنْ أَزِيدَ ١٥﴾ كَلَّا ﴿ [المدثر: ١٥، ١٦]، ﴿أَيْنَ
الْمَفْرُ ١٠﴾ كَلَّا ﴿ [القيامة: ١٠، ١١] ^(١).

والباقى منها: ما هو بمعنى حقاً قطعاً فلا يوقف عليه.
ومنها ما احتمال الأمرين ففيه الوجهان ^(٢).

وقال الزركشي:

(كلا) في القرآن على ثلاثة أقسام:

إحداها: ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جميعاً باعتبار معنيين.

والثاني: ما لا يوقف عليه ولا يبتدأ به.

والثالث: ما يبتدأ به ولا يجوز الوقف عليه.

(١) علل الوقوف (١/١٥٧-١٥٨).

(٢) ينظر: الاتقان في علوم القرآن (١/٣٠٢).

والأول: اثنا عشر حرفاً:

منها في سورة مريم: ﴿أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۗ كَلَّا ۗ﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩]، ومنه فيها: ﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۗ كَلَّا ۗ﴾ [مريم: ٨١، ٨٢].

وفي المؤمنين: ﴿فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا ۗ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وفي المعارج: ﴿يُنَجِّهِ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [المعارج: ١٤، ١٥]، وفيها: ﴿جَنَّةٍ نَعِيمٍ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [المعارج: ٣٨، ٣٩].

وفي المدثر: ﴿أَنْ أَزِيدَ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [المدثر: ١٥، ١٦]، وفيها: ﴿صُحُفًا مَّنَشُورَةً ۗ كَلَّا ۗ﴾ [المدثر: ٥٢، ٥٣].

وفي القيامة: ﴿أَيُّنَ الْمَفْرُوقِ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [القيامة: ١٠، ١١].

وفي عبس: ﴿تَلَهَّى ۗ كَلَّا ۗ﴾ [عبس: ١٠، ١١].

وفي المطففين: ﴿قَالَ اسْطِيزُ الْأَوْلِينَ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [المطففين: ١٣، ١٤].

وفي الفجر: ﴿أَهْلَيْنِ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧].

وفي الحمزة: ﴿أَخْلَدُهُ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [الحمزة: ٣، ٤].

والثاني ثلاثة أحرف:

في الشعراء: ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [الشعراء: ١٤، ١٥]، وفيها: ﴿إِنَّا

لَمُدْرِكُونَ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢].

وفي سبأ: ﴿أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ ۗ كَلَّا ۗ﴾ [سبأ: ٢٧].

والثالث ثمانية عشر حرفاً:

في المدثر: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢]، ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ﴾ [المدثر: ٥٤]

[٥٤].

وفي القيامة: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ٢٠]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ

الْتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

وفي النبأ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤].

وفي عبس: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس: ٢٣].

وفي الانفطار: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الانفطار: ٩].

وفي المطففين: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾ [المطففين: ٧]، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾

[المطففين: ١٥].

وفي الفجر: ﴿كَلَّا إِذَا﴾ [الفجر: ٢١].

وفي العلق: ﴿كَلَّا إِنَّ﴾ [العلق: ٦]، ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه﴾ [العلق: ١٥]، ﴿كَلَّا

لَا تُطْعُهُ﴾ [العلق: ١٩].

وفي التكاثر: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]^(١).



المبحث الثاني

الوقف على بلى





الوقف على بلى



• معاني بلى:

بلى تأتي بمعنيين: إما أن يراد بها رد ما قبلها وتكذيبه، وإما تصديق لما قبلها. الأول: أن تكون ردًا لنفي يقع قبلها، خبرًا كان أو نهيًا، فينفي بها ما قبلها من النفي وتحققه، تقول: ما أكلتُ شيئًا، فيقول الراد: بلى، أي: بلى قد أكلت، وتقول: لا تدخل الدار، فيقول الراد: بلى، أي: بلى أدخلها، ومنه قوله تعالى: ما كنا نعمل من سوء بلى، أي: بل عملتم السوء، وقوله: لا يبعث الله من يموت بلى، أي: بلى يبعثه، ف: بلى: رد للنفي الذي قبلها.

الثاني: أن تقع جوابًا لاستفهام دخل على نفي، تحققه فيصير معناها التصديق لما قبلها، وذلك قوله: ألم أكن صديقك؟ ألم أحسن إليك؟ فيقول الراد: بلى، إذا صدقه، والمعنى: بلى كنت صديقي، وبلى أحسنت إليّ، ومنه قوله تعالى: ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير، وقوله: الست بربكم قالوا بلى، أي: بلا أنت ربنا^(١).

(١) الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص: ٧٣).

• الوقف على بلى:

قال الزركشي: وأما (بلى): فقد وردت في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً، في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها: لأنها جواب لما قبلها غير متعلق بها بعدها، وذلك عشرة مواضع:

موضعان في البقرة: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴿البقرة: ٨٠، ٨١﴾، ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ ﴿البقرة: ١١١، ١١٢﴾.

وموضعان في آل عمران: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ ﴿آل عمران: ٧٥، ٧٦﴾، ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا ﴿آل عمران: ١٢٥﴾.

وموضع في الأعراف: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴿١٧٢﴾ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴿الأعراف: ١٧٢﴾، وفيه اختلاف.

وفي النحل: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ ﴿النحل: ٢٨﴾.

وفي يس: ﴿أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ ﴿يس: ٨١﴾.

وفي غافر: ﴿رُسُلَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ ﴿غافر: ٥٠﴾.

وفي الأحقاف: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ ﴿الأحقاف: ٣٣﴾.

وفي الإنشاق: ﴿أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ ﴿الإنشاق: ١٤، ١٥﴾.

فهذه عشرة مواضع يختار الوقف عليها؛ لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بما بعدها، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

والثاني: ما لا يجوز الوقف عليها: لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبعة مواضع:

في الأنعام: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

وفي النحل: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨].

وفي سبأ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣].

وفي الزمر: ﴿مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ﴾ [الزمر: ٥٨، ٥٩].

وفي الأحقاف: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤].

وفي التغابن: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧].

وفي القيامة: ﴿أَلَّن نَّجْمَعُ عِظَامَهُ ﴿٣﴾ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣، ٤].

وهذه لا خلاف في امتناع الوقف عليها، ولا يحسن الابتداء بها لأنها وما بعدها جواب.

الثالث: ما اختلفوا في جواز الوقف عليها والأحسن المنع: لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها، وهي خمسة مواضع:

في البقرة: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لَّيَطْمِئَنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفي الزمر: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِن حَقَّتْ﴾ [الزمر: ٧١].

وفي الزخرف: ﴿وَمَجَّوْنُهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠].

وفي الحديد: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الحديد: ١٤].

وفي الملك: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٩].^(١)

قال الأشموني: أصل بلى عند الكوفيين بل التي للإضراب، زيدت الياء في

آخرها علامة لتأنيث الأداة ليحسن الوقف عليها، يعنون بالياء الألف، وإنما

سموها ياء: لأنها تمال وتكتب بالياء ولأنها للتأنيث كألف حبل، وقال البصريون:

بلى حرف بسيط، وتحقيق المذهبين في غير هذا، وهي للنفي المتقدم في اثنين

وعشرين موضعاً، في ست عشرة سورة؛ يمتنع الوقف على سبعة، وخمسة فيها

خلاف، وعشرة يوقف عليها.

أشار إلى ذلك العلامة السيوطي نظماً، فقال:

**حكم بلى في سائر القرآن ثلاثة عن عابد الرحمن
أعني السيوطي جامع الإتقان عن عصابة التفسير والبرهان
فالوقف في سبع عليها قد منع لما لها تعلق بما جمع
قالوا بل في سورة الأنعام والنخل وعداً عن ذوي الإفهام
وقل بلى في سبأ قد استقر كذا بلى قد فاتلونها في الزمر
قالوا بلى في آخر الأحقاف وفي التغابن للذكي الوافي
وقل بلى في سورة القيامة فاحذر من التفريط والملامة
وخمسة فيها خلاف زبرا بالمنع والجواز حيث حررا
بلى ولكن قد أتى في البقره وفي الزمر بلى ولكن حرره
بلى ورسنا أتى في الزخرف وفي الحديد مثلها عنهم قفي
قالوا بلى في الملك ثم جوزوا في ثالث الأقسام وفقاً أبرزوا
وعدها عشر سوى ما قد ذكر لم تخف عن فهم الذكي المستقر**

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٧٣: ٣٧٥)، وينظر: الاتقان في علوم القرآن (١/ ٣٠٣-٣٠٤).

قوله: وعدها، أي: ما الاختيار جواز الوقف عليه، وهو العشرة الباقية^(١).



(١) منار الهدى (ص: ٥٢-٥٣).

المبحث الثالث

الوقف على نعم





الوقف على نعم



جاءت (نعم) في القرآن في أربعة مواضع:

الأول: في الأعراف: ﴿قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمختار:

الوقف على نعم؛ لأن ما بعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها، إذ ليس هو قول أهل النار، و﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ من قولهم.

والثاني والثالث: في الأعراف والشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ﴾ [الأعراف:

[١١٤] [الشعراء: ٤٢].

الرابع: في الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].

والمختار: ألا يوقف على (نعم) في هذه المواضع؛ لتعلقها بما قبلها لاتصاله

بالقول.

وضابط ما يختار الوقف عليه: أن يقال: إن وقع بعدها ما اختير الوقف

عليها، وإلا فلا، أو يقال: إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها، وإلا اختير

وأنت مخير في أيهما شئت^(١).

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٧٥)، وينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٠٤ - ٣٠٥).

تتمات في الوقف والابتداء

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي.

المبحث الثاني: مناهج القراء في تحديد مواضع الوقف.

المبحث الثالث: علامات الوقف.

المبحث الرابع: شبهات حول الوقف.



المبحث الأول

مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس

الأي





مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي



تعددت أقوال العلماء في مسألة الوقف على رؤوس الآي من عدمه، وهم في هذا الأمر على أربعة مذاهب:

• المذهب الأول:

جواز الوقف على رأس الآية، والابتداء بما بعدها مطلقاً، مهما اشتد تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، وذلك كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، والابتداء بقوله: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وعلى قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٣]، وعلى قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ﴾ [العلق: ٩]، والابتداء بقوله: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ﴾ [العلق: ١٠].

حتى ولو كان الوقف على رأس الآية يؤدي إلى معنى فاسد، مثل قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، فإن الوقف على للمصلين، وهو

رأس آية؛ يفهم منه أن الله تعالى توعد المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غير مراد من الآية.

وكذلك إذا كان الوقف على رأس الآية سائغاً، ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى معنى باطل، كالوقف على قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: ١٥١]، والابتداء بقوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، فهذا الابتداء يؤدي إلى ثبوت الولد لله تعالى تنزه الله عن ذلك وتقدس.

فالوقف على رؤوس الآي على هذا المذهب جائز مطلقاً مهما كان من تعلق، ومهما ترتب عليه من فساد في المعنى، وقد اختار هذا المذهب الإمام الحافظ أبو بكر أحمد البيهقي في كتابه شعب الإيمان، وكذا غيره من العلماء، واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأديان^(١).

ويعتبر أصحاب هذا المذهب الوقف على رؤوس الآي مطلقاً سنة يُثاب القارئ على فعلها، واستدلوا بما رواه الإمام أحمد في مسنده، والترمذي وأبو داود وغيرهم عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قرَأَ قَطَعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً يَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ

(١) معالم الإتهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٤٩-٥٠)، وينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٢٦).

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾. ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ ﴿١﴾.

فمعنى يقطع قراءته آية آية؛ أي: يقف على رأس كل آية، ووجه الدلالة عندهم أن رسول الله ﷺ قد وقف على: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وعلى: ﴿الرَّحِيمُ﴾، ففصل بين الموصوف وصفاته مع ما بينهما من وثيق الصلة.

وقال بعضهم الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلق بها بعدها، إذ اتباع هدى رسول الله ﷺ وسنته أولى، واستدلوا أيضاً بأن رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشعر من حيث أنها محال الوقف^(١).

قال القسطلاني: «لكن تعقب الجعبري في كتابه «الاهتداء» الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل؛ بأنه لا دلالة فيه على ذلك، لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل».

قال: «وجهل قوم هذا المعنى، فسموه وقف السنة، إذ لا يسن إلا ما فعله تعبدًا، ولكن هو وقف البيان»^(٢)، أي: بيان الفواصل.

وأقول (يعني القسطلاني): في استدلالهم بحديث أم سلمة هذا على السنية نظر من وجهين:

(١) رواه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧)، واللفظ له، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) معالم الإهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٥٠ - ٥١).

(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، تأليف: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٢/١).

أحدهما: أنه رواه أبو داود عن سعيد بن يحيى الأموي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا ابن جريج، ورواه الترمذي عن علي بن حجر، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة بلفظ: «يقطع قراءته، يقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، ثم يقف» إلى آخره.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، هكذا رواه يحيى بن سعيد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، وليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث روى هذا الحديث، عن ابن أبي مليكة، عن علي بن مملك، عن أم سلمة: أنها وصفت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم مفسرة حرفاً حرفاً، وحديث الليث أصح.

فيه تضعيف لرواية: «كان يقطع قراءته»، وأن الراجح رواية الليث: قراءة مفسرة حرفاً حرفاً.

الثاني: قال التوربشتي: «هذه الرواية ليست بسديدة في الألسنة، ولا بمرضية في اللهجة العربية، بل هي ضعيفة لا يكاد يرتضيها أهل البلاغة»، ولا ريب أنه ﷺ كان أفصح الناس لهجه، فالأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليين للمستمعين رؤوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على: ﴿الْعَالَمِينَ﴾، ولا ﴿الرَّحِيمِ﴾، لما في الوقف عليهما من قطع الصفة عن الموصوف^(١).

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات (ص: ٥٠١: ٥٠٣).

● المذهب الثاني:

جواز الوقف على رءوس الآي والابتداء بها بعدها، إن لم يكن هناك ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أي لم يكن في الوقف عليها والابتداء بها بعدها إيهاً معنى غير المعنى المراد، فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية وبين ما بعدها. نحو: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٤]، فإنه يجوز للقارئ أن يقف على رأس الآية عملاً بالسنة، ولكن ينبغي له أن يرجع فيصمله بها بعده، وهو قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ٥]، مراعاة للتعلق اللفظي، وحينئذ يكون قد جمع بين العمل بالحديث، وبين الهدف الأساسي للتلاوة، وهو التدبر الموصل للمعنى.

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحاً لا يوهم شيئاً لكن الابتداء بها بعده يوهم معنى فاسداً، كالوقف على: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٥١]، والبدء بقوله تعالى: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصفات: ١٥٢]، فإنه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملاً بالحديث، ولكنه بعد الوقف على رأس الآية يتعين عليه أن يرجع فيصمله بها بعده دفعاً لتوهم المعنى الباطل وتنبههاً على المعنى المراد.

وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدًا كالوقف على:
﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، فلا يجوز الوقف عليه حينئذٍ، بل يتعين
وصله بما بعده دفعًا لتوهم المعنى الفاسد ومسارة إلى بيان المعنى المقصود^(١).
وهو ما اختاره الشيخ الدكتور أحمد عيسى المعصراوي في تحقيقه لكتاب
إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله لابن الأنباري، حيث قال بعد ذكره لهذا
المذهب: «وهذا هو ما أميل إليه وأرجحه»^(٢).

• المذهب الثالث:

جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية، بناء على أن السكت يجوز في
رءوس الآيات مطلقًا، سواء صحت الرواية به أم لا حال الوصل لقصد البيان؛
أي بيان أنها رؤوس الآي.
ومستند أصحاب هذا المذهب هو المنقول عن أبي عمرو بن العلاء
البصري، أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول: «إنه أحب إلي إذا كان
رأس آية أن يسكت عندها»، وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أم
سلمة رضي الله عنها على السكت.

(١) معالم الإهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٥١-٥٢).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، تحقيق
ودارسة: أ.د. أحمد عيسى المعصراوي (ص: ٢٩).

لكن الأثر المروي عن أبي عمرو لا يصلح سندًا لصحة مذهبهم، لأن المتقدمين كثيرًا ما يذكرون لفظي السكت والقطع ويريدون بهما الوقف، فهذه الألفاظ الثلاثة: القطع والسكت والوقف في لسان المتقدمين من علماء القراءة بمعنى واحد، ولم يفرق بين معاني هذه الألفاظ الثلاثة إلا المتأخرون.

وبناء على هذا يكون المراد بالسكت في هذا الأثر الوقف، فلا يكون فيه دليل لهذا المذهب، وحمل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر، لهذا كان هذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء^(١).

• المذهب الرابع:

أن حكم الوقف على رءوس الآيات، كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فحينئذ ينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه، فإذا كان به تعلق لفظي برأس الآية بما بعدها، فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن به تعلق لفظي جاز الوقف، فليس ثم فرق بين رأس الآية وغيره من حيث الوقف وعدمه، ولذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف فوق الفواصل، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية.

وهذا مذهب بعض علماء الوقف: كالإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، والعلامة الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، والعلامة

(١) معالم الإهداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٥٢-٥٣).

المحقق شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ الجليل أحمد بن عبد الكريم الأشموني^(١).

فخلاصة المذهب الرابع هو أن حكم الوقف عليها كحكم الوقف على غيرها مما ليس رأس آية.

وقد رجح هذا المذهب الشيخ محمود خليل الحصري حيث قال في معالم الإفتاء: «وأرجح المذاهب في نظري هو المذهب الرابع»^(٢).



(١) معالم الإفتاء إلى معرفة الوقوف والابتداء (ص: ٥٣ - ٥٤ - ٥٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ٦٢).

المبحث الثاني

مناهج القراءة في تحديد مواضع الوقف





مناهج القراء في تحديد مواضع الوقف



لقد كان للأئمة القراءات العشرة وغيرهم، في الوقف على كلمات القرآن مناهج مختلفة: فمنهم من كان يراعي رأس الآية مطلقاً ويستوي عنده تعلقها بما بعدها في اللفظ أو المعنى وانفكاكها منه، ومنهم من كان يراعي معاني الآيات والمقاطع فلا يقف في موضع يتعلق بما بعده من جهة المعنى، وهذا يلزم منه أن لا يتعلق به من حيث اللفظ (الإعراب)، ومنهم من كان يقف عند انقطاع التعلق اللفظي في الإعراب ولا إشكال عنده في تعلق المعاني ببعضها؛ فمتى انقطعت الصلة الإعرابية وقف، ومنهم من لم يكن يتبع رأس الآية ولا المعاني ولا الألفاظ بل يقف حيث انقطع نفسه.

يقول العماني: «والناس مختلفون في الوقوف، فمنهم من قال: الوقف على الأنفاس، إذا انقطع النفس في التلاوة فعنده الوقف، كأنهم جعلوا الوقف تابعاً لمقاطع الأنفاس، وجعلوها الأصل، والوقوف مبنية عليها، وقال آخرون: الفواصل كلها مقاطع وكل رأس آية هو وقف»^(١).

(١) المرشد في الوقوف (٨/١).

وهذه المذاهب في الوقف محل اتفاق بين نقلة الوقف عن القراء من حيث العمل عليها إجمالاً، ولكن نسبتها إلى القراء وتحديد تقسيمها بينهم هو ما حصل فيه الخلاف بين علماء القراءات.

قال أبو علي الأهوازي: «الوقف عند أبي عمرو حيث يتم الكلام، وعند عاصم حيث يحسن الابتداء، وعند حمزة حيث ينقطع نفس القارئ، وعند الباقيين حيث يحسن الوقف ويحسن الابتداء بها بعده.

ونص قبل عن ابن كثير: الوقف في ثلاثة مواضع، فقال: ونحن نقف على: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ وَبَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

ونص حفص عن عاصم الوقف على قوله تعالى: ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١]، ويبتدىء: ﴿قِيمًا﴾ [الكهف: ٢]، وليس هو وقفًا مختارًا^(١).

وقال أبو معشر الطبري: «جاء عن عاصم أنه كان يحسن الابتداء، وعن أبي عمرو أنه كان يحسن الوقف، وعن مكي (وهو الإمام ابن كثير المكي) أنه كان لا يقف إلا على رؤوس الآي إلا ثلاثة مواضع: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ وَبَشَرٌ﴾

(١) الموجز في شرح أداء القراء السبعة، تأليف: أبي علي الأهوازي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ (ص: ١٠٥-١٠٦).

[النحل: ١٠٣]، وعن حمزة أنه كان يقف عند انقطاع النفس، وعن من بقي مراعاة الحالين^(١).

قال الإمام ابن الجزري: «لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كل مذهبه، فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك، وابن كثير رويناه عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف، وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة، وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي، ويقول: هو أحب إلي، وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف، وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقليل: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا

(١) التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، تحقيق: محمد موسى الشريف، طبعة الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢هـ (ص: ١٩٢).

إلى الكافي، وعندني أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفًا معينًا، ولذلك أثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي والرازي رحمهما الله تعالى^(١).

إن هذه النصوص السابقة في تحديد مذاهب أئمة القراءة عند الوقف مجتمعة على أمرين:

١- أن حمزة كان يقف حيث انقطع نفسه.

٢- أن أبا جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلفاء كانوا يراعون في وقوفهم حسن الوقف وحسن الابتداء، وذلك بأن يكون الكلام الأول منفصلاً من الثاني، والثاني منفصلاً من الأول. وهي أيضًا مختلفة في أمور:

فابن كثير اضطربت الرواية عنه بين مراعاته لرؤوس الآي مطلقًا، ويزيد عليها الوقف في المواضع الثلاثة، وهذا ما ذهب إليه أبو معشر الطبري، وذهب الأهوازي والشهرزوري والجزري إلى أنه كان يتحرى هذه المواضع الثلاثة بالوقف، ولا يراعي غيرها، بمعنى أن الضابط عنده تمكين النفس، وإن كان الراجح في ذلك ما ذهب إليه ابن الجزري؛ لأنه ذكره عنه بنصبه خلافًا للأئمة

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٨).

المتقدمين فقد جاءت حكايتهم لمذهب ابن كثير مرسلة من غير نص عنه أو إسناد إليه.

وأبو عمرو البصري اضطربت عنه الرواية كذلك بين مراعاته لرؤوس الآي، وبين مراعاته لحسن الوقف، وبين مراعاته لحسن الابتداء.

وعاصم متفق له على مراعاته؛ لحسن الابتداء بالوقف على تمام الكلام، واختلف في حفص عنه فزاد له الأهوازي والشهرزوري الوقف على قوله تعالى:

﴿عَوَجَّا ۝﴾ [الكهف: ١]، وأنه يتدئ بقوله سبحانه: ﴿قِيَمًا﴾ [الكهف: ٢].

وبناء على ما سبق: يتبين أن هذه الأقوال لا يكاد يجزم فيها بمذهب أحد غير أبي جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف رحمهم الله، أما بقية القراء فالرواية عنهم في المنهج لا تكاد تتفق، ولذا فإن ابن الجزري حين ساق هذه المذاهب والأصول نص على أن الوحيد المتفق له على مذهب الوقف هو حمزة فقال: «وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس»^(١)، وفي هذا إشارة إلى أن الرواية عن غيره ممن ذكره لا تخلو من خلاف، وهذا المبحث من مباحث علم الوقف التي اضطربت فيها الرواية عن الأئمة القراء، وقد بحث قدر استطاعتي عن آثار مسندة إلى الأئمة العشرة، أو تلاميذهم، أو ترجيح لأي عالم بعد ذكر هذه الأقوال يكون حكمًا بين هذه الروايات فأعياني ذلك، ولم أهد فيه إلى شيء، والله تعالى أعلم، ولكن ما جاء من مذاهب عن الأئمة العشرة يحمل على

(١) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٨).

القواعد التي حكها علماء اللغة وعلماء الوقف كابن الأنباري، والداني، والعماني، وابن الجزري، والهذليين وابن عقيلة الحنفي، وغيرهم، والتي لم يفرقوا فيها بين قارئ وآخر، إذ كان مبنى هذه القواعد خاضعاً للمعاني والأعاريب والقراءات وغير ذلك من العلوم المتصلة بالقرآن، فكان الأوفق في نظري والعلم عند الله هو عمل القارئ بمقتضاها، لأن الأصل في الوقوف ألا يعتمد فيها غير ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية والمحققون من القراء، سيما وقد وجدت في عدة كتب مدونة في عصور متباعدة دون نكير من السادة القراء على هذا التعميد الذي لم يفرق أهله بين القراءات، والله تعالى أعلم^(١).



(١) ينظر: أثر القراءات في الوقف والابتداء (ص: ٥١ : ٥٨).

المبحث الثالث

علامات الوقف





علامات الوقف



لقد هدى الله العلماء إلى وضع رموز وعلامات للوقف في المصحف، يستطيع القارئ أن يتعرف من خلالها على الوقف، بحيث يقرأ القرآن على الوجه الذي يرضي الله.

وأول من استخدم هذه الرموز هو الإمام السجاوندي، حيث قال: «فنشرع الآن في بيان الوقف على ترتيب سور القرآن؛ فنعلم ما لا وقف عليه بعلامة (لا)، وكل آية عليها وقف نتجازها ولا نذكرها تخفيفاً، وكل آية قد قيل لا وقف عليها والوقف صحيح نعلمها أيضاً احتياطاً بعلامة، ويقيد اللازم في الوقف بحرف (م)، والمطلق بحرف (ط)، والجائز بحرف (ج)، المجوز بحرف (ز)، والمرخص لضرورة بحرف (ص)»^(١).

وكانت هذه الطريقة بداية فكرة الرموز التي استخدمت في كتابة المصاحف بعد ذلك.

(١) علل الوقوف (ص: ١٦٩).

ثم تلاه الشيخ حكيم زاده فزادها إلى أحد عشر قسمًا، وجعل لكل قسم من الأقسام رمزًا يعرف به، واستفاد ذلك من تقسيمات السجاوندي ورموزه وتطبيقاته للرموز في مواضع القرآن، وأضاف إلى ذلك أقسام ورموز أخرى، ونظمها في منظومته: (مبادئ معرفة الوقوف).

فذكر الستة الأقسام التي ذكرها السجاوندي مع رموزها، ثم ذكر بعد ذلك خمسة أقسام أخرى، وهي:

- ما فيه الوصل، ولكن قد قيل فيه: الوقف أيضًا، ورمز له بحرف (ق).
 - الوقف الملحق بـ (الوقف المطلق) ورمز له بالرمز (قِفْ).
 - ما هو عكس الوقف الملحق بالوقف المطلق، أي: ما لا وقف عليه: ورمز له بالرمز (صِلْ).
 - ما كان الوقف عليه جائزًا، لكن الوصل أولى من الوقف، ورمز له بالرمز (صِلي).
 - السكت، ورمز له بثلاثة رموز، وهي: (قِفَهْ)، أو (سَكْتَهْ) أو (وَقْفَهْ) (١).
- وبعد ذلك جاء الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني شيخ عموم القراء والمقارئ بالديار المصرية في وقته فجعل الوقف على خمس مراتب:
- لازم: وهو ما قد يوهم خلاف المراد إذا وصل بها بعده.

(١) مبادئ معرفة الوقوف (ص: ٤١: ٥٢).

- جائز مع كون الوقف أولى: وهو الذي لا يتعلق بشي مما بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى^(١).
 - جائز مستوي الطرفين: وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقاً لا يمنع من الوقف عليه، ولا من الابتداء بما بعده^(٢).
 - جائز مع كون الوصل أولى: وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقاً لا يمنع من الوقف عليه، ولكن يمنع من حسن الابتداء بما بعده^(٣).
 - ممنوع: وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقاً يمنع من الوقف عليه ومن الابتداء بما بعده، بأن لا يُفهم منه المراد أو يوهم خلاف المراد^(٤).
- ومن المصاحف التي اعتمدت على هذا الوقف، مصحف فؤاد الأول، وقد طبع عام ١٣٣٢ هـ، بإشراف الشيخ علي خلف الحسيني، وقد ينسب إليه، ورموزه: (م)، وللممنوع: (لا)، وللجائز: (ج)، وللوصل أولى: (صلي)، وللوقف أولى: (قلي)، ولوقف التعانق: (.: :.)^(٥).

(١) وهذا هو الذي يقابل التام عند ابن الجزري ومن معه .

(٢) وهذا هو الذي يقابل الكافي عند ابن الجزري ومن معه .

(٣) وهذا يكاد يقابل الحسن عند ابن الجزري ومن معه، والفرق بين الثلاثة أن الأول: لا يتعلق بما بعده أصلاً، والثاني: يتعلق بما بعده من جهة المعنى فقط، والثالث: يتعلق بما بعده به تعلقاً يمنع من حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

(٤) وهذا هو الذي يقابل القبيح عند ابن الجزري ومن معه، ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص: ٥٣).

(٥) ووقف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٥٠).

وقد جاء في التعريف بمصحف المساحة المصرية الذي طبع عام ١٣٤٢ هـ، وبإشراف الشيخ خلف الحسيني: «وأخذ بيان وقوفه وعلاماتها مما قرره الأستاذ محمد بن علي بن خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية الآن، على حسب ما اقتضته المعاني التي ترشد إليها أقوال أئمة التفسير».

وعلامات الوقف فيه: (م): علامة الوقف اللازم، (لا): علامة الوقف الممنوع، (ج): علامة الوقف الجائز جوازا مستوي الطرفين، (صلي): علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، (قلي): علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى. (: :): علامة تعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر.

واعتمد نحو هذا في المصحف المصري في بعض طبعاته؛ حيث كان الشيخ الحسيني مشرفاً ومراقباً على طباعة المصحف، وحذا أعضاء لجان مراقبة المصاحف حذوه مع بعض الخلاف، وكان من أشهرها طبعتي مصحف المدينة الأولى والثانية، على استدراك على بعض مواطن الوقف ورموزه في الطبعة الثانية. وقد استفاد الشيخ الحسيني من وقوف السجاوندي وإن لم يتبعه في بعض مواضع وقوفه أو بعض رموزه، كما زاد عليه الوقف الأولى، وهو موجود في تطبيقات السجاوندي، وإن لم ينص عليه كوقف له رمز معين، ووقوف السجاوندي:

(م): علامة الوقف اللازم، وهو نفسه عند الحسيني.

(ط) علامة الوقف المطلق، وهذا مما تركه الحسيني.

(ج) علامة الوقف الجائر، وهو نفسه عند الحسيني.

(ز) علامة الوقف المجوز لوجه، وهو ما يكون فيه وجوه الوقف أضعف من وجه الوصل، وهذا هو الوصل الأولى في مصحف الحسيني، ورمزه في مصحف الحسيني: (صلي).

(ص) المرخص ضرورة، وهو الوقف على ما اتصل ما بينهما ارتباط في اللفظ لأجل طول جملة الوقف، وهذا مما تركه الحسيني، وهو قريب من تعريف المتقدمين للوقف الحسن.

(لا) علامة الوقف الممنوع، وهو كذلك عن الحسيني.

وزاد بعض المتأخرين ممن طبع المصاحف على رموز السجاوندي (الوقف الأولى) وهو قسيم للوصل الأولى، وهما جزءان من الوقف الجائر، فالوقف الجائر على ثلاث مراتب:

جواز مستوي الطرفين (ج).

جواز الوقف لكن الوصل أولى (صلي).

جواز الوصل لكن الوقف أولى (قلى).

كما استفاد كُتَّاب المصاحف من رموز هذا المصحف ومواضعها، وقد ظهرت هذه الاستفادة في المصاحف التي طبعت بعده في مصر والعراق وسوريا والسعودية.

ومن آخر هذه المصاحف التي استفادت من وقوف مصحف الحسيني، مصحف المدينة النبوية، الذي أشرف على إعداد وطباعته لجنة علمية مكونة علماء في القراءات والتفسير، وعلى رأسهم الدكتور عبد العزيز قاري، الذي كتب تقريراً علمياً عن هذا المصحف، وقد ذكر اعتمادهم على وقوف مصحف الحسيني، فقال: «وقد استعرضنا في اللجنة مواضع هذه الرموز في المصحف موضعاً موضعاً، فما وجدناه صحيحاً أبقيناه كما كتب، وما وجدنا عليه أي إشكال ناقشناه في اجتماعات اللجنة، مستفيدين من المصادر، حتى يترجح لنا فيه وجه الصواب، وتتجلى حجته، فنثبت الرمز حسبما ترجح لدينا.

وبلغت المواضع التي خالف فيها مصحف المدينة النبوية المصحف الذي كتبه الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسينيك خمسة وخمسين وخمسمائة موضع^(١).
وأما المصاحف المغربية فقد بقيت خالية من علامات الوقف إلى قرابة القرن العاشر، وفي أوائل هذا القرن انتشر وقف الشيخ محمد بن جمعة الهبطي، وقد التزموا في طباعة المصاحف المغربية بتقييدات الهبطي، وقد اكتفى المغاربة تبعاً للهبطي بذكر مواطن الوقف في مصاحفهم، مع إغفال مراتبها وأنواعها.

فقد جعلوا الوقوف كلها في مرتبة واحدة، وأشاروا إلى كل موطن يصح فيه الوقف بعلامة (صه)، بما في ذلك رؤوس الآيات التي يوقف عليها، واختصرت هذه العلامة في بعض المصاحف المتأخرة إلى (ص)، وتعني: قف، ولم

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية (ص: ٥١)، وينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٥١).

يفرقوا بين ما هو لازم وبين ما هو جائز، وأما الوقف القبيح فلم يجعلوا له علامة، لأن كل موضع ليس فيه علامة (صه) لا يوقف عليه عندهم. وقد طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف مصحفاً برواية ورش عن نافع، واعتمدت لجنة مراجعته ووقف الهبطي، ورمزه (صه)، وقد طبع عام ١٤١٢ هـ^(١).

كذلك طبع مصحف الشيخ رضوان المخللاتي، عام ١٣٠٨ هـ، اعتمد فيه ووقف الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه المقصد، قال في آخر المصحف: «واضعاً بين سطوره علامات الأوقاف على بعض الكلمات، آخذاً ذلك من كتاب الوقف والابتداء لشيخ الإسلام، جاعلاً (الكاف) للكافي، و(الحاء) للحسن، و(الجيم) للجائز، و(الصاد) للصالح، و(الميم) للمفهوم، و(التاء) للتام»^(٢).



(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص: ٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٥٠).

المبحث الرابع

شبهات حول الوقف





شبهات حول الوقف



شبهة: تقسيم الوقوف والقول ببدعيته:

قال الأشموني: وما حكاه ابن برهان عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة؛ من أن تسمية الوقوف بالتام والحسن والقبیح بدعة، ومعتمد الوقف على ذلك مبتدع، قال: لأن القرآن معجز وهو كالقطعة الواحدة فكله قرآن وبعضه قرآن. فليس على ما ينبغي، هذا القول غير سليم تمامًا، لأن تقسيمات الوقوف لا تنافي إعجاز القرآن، بل إن الوقوف السليمة تزيد المعنى وضوحًا وبهاءً وجلاءً، وليس المقصود بالوقف القبیح - مثلًا - أن القرآن العظيم به قبیح، بل إن المقصود أن ذلك المعنى الذي ينشأ عن وقف ما سوف يحيل المعنى وهذا هو وجه قباحتها، والله أعلم.

وضعف قوله غني عن البيان بما تقدم عن العلماء الأعلام، ويبعده قول أهل هذا الفن: الوقف على رءوس الآي سنة متبعة، والخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداء، ومما يبين ضعفه ما صح عن رسول الله ﷺ أنه نهى الخطيب لما قال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما» ووقف. فقال له النبي ﷺ:

«بئس خطيب القوم أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى» ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع، فلا يجمع بين من أطاع ومن عصى، فكان ينبغي للخطيب أن يقف على قوله: فقد رشد، ثم يستأنف: ومن يعصها فقد غوى، وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجاري بين الناس فهو في كلام الله أشد كراهة وقبحاً^(١).

قال الإمام السخاوي: ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء؛ تبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه^(٢).
ومن ثم فإن تسميته لا يحدث تغيير في كتاب الله، فكانت تسمية هذه المصطلحات حسناً، ولا يدخل في قبيل البدعة التي رآها القاضي أبي يوسف.

شبهة: من احتج بالنية على الوقوف:

قال أبو جعفر النحاس: ولا ينبغي أن يحتج بأن نيته وإن وقف غير ذلك، فإنه مكروه عند العلماء بالتهام، والسنة، وأقوال الصحابة تدل على ذلك، فقد أنكر النبي ﷺ على الرجل الذي خطب، فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها، ولم يسأله عن نيته ولا ما أراد، وأنكر النبي ﷺ على من قال: ما شاء الله

(١) منار الهدى (ص: ١٧-١٨).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٦٧٣).

وشئت، ولم يسأله عن نيته، وكذا القاطع على ما لم يجب أن يقف عليه وإن كان نيته غيره فإنه يكره ذلك له، وقد كره إبراهيم النخعي أن يقال: لا والحمد لله، ولم يكره أن يقول: نعم والحمد لله، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل معه ناقة: أتبيعها بكذا؟ فقال: لا، عافاك الله، فقال: لا تقل هكذا ولكن قل: لا وعافاك الله، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته^(١).



(١) القطع والائتلاف (ص: ١٦-١٧).

الخاتمة

الخاتمة (نسال الله حسنهما)





الخاتمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
 ونبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
 وبعد: فهذا ما يسره الله عز وجل لنا ومنَّ به علينا في هذه الدراسة المباركة
 حول علم الوقف والابتداء، وقد حاولت جهدي أن تخرج هذه الدراسة كافية
 وافية لكل موضوعات هذا العلم المبارك، ولا أدعي أنني قد وفيت بكل جوانب
 هذا العلم، وإنما هي محاولة عسى الله أن ينفع بها، وهذا جهد المقل، نسأل الله أن
 يتقبل منا.

وختامًا أرجو ممن قرأ هذا الكتاب المبارك أو بعضه، ونفعه الله بشيء مما فيه؛
 أن يدعولي، ولوالدي بالرحمة، ولمشايخي، والمسلمين.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي ووالدي ومشايخي وأهلي،
 وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يمن علينا بالقبول، إنه ولي ذلك والقادر
 عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكان الإنتهاء من هذا الكتاب المبارك عصر يوم الأحد الثامن من شهر
شوال من عام ألف وأربعمائة وواحد وأربعين من هجرة المعصوم عَلَيْهِ السَّلَام، الموافق
لواحد وثلاثين من شهر مايو من عام ألفين وعشرين للميلاد.
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

وكتبه أفقر خلق الله إليه

السيد بن عبد السلام بن مصطفى

بريدة - القصيم







قائمة المراجع



- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، المؤلف: الشيخ الفقيه الإمام معين الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله النكزاوي، دراسة وتحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، للعام الدراسي: ١٤١٣هـ.
- انشراح الصدور في تجويد كلام الغفور، تأليف الشيخ: وهبة سرور المحلي، الطبعة: الأولى، بالمطبعة العامرية المليجية، سنة النشر: ١٣٢٣هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد ابن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهرير بالبناء، المتوفى سنة: ١١١٧هـ، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

• الإضاءة في بيان أصول القراءة، تأليف: علي محمد الضباع، عني بقراءته وأذن بتدريسه: الشيخ محمد علي خلف الحسيني، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي.

• إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي ابن يوسف القفطي، المتوفى سنة: ٦٤٦هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

• إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، المتوفى سنة: ١٣٩٩هـ، الناشر: مكتبة المثنى (طبعة مصورة عن طبعة إسطنبول)، سنة النشر: ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٥ م.

• إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر الأنباري، المتوفى سنة: ٣٢٨هـ، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م.

• الإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، المتوفى سنة: ٧٣٩هـ، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجليل - بيروت، الطبعة: الثالثة.

- الأثر العقدي في الوقف والابتداء، المؤلف: جمال إبراهيم القرش، الناشر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
- أثر القراءات في الوقف والابتداء، دراسة نظرية تطبيقية، المؤلف: محمود ابن كابر بن عيسى الشنقيطي، الناشر: دار التدمرية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م.
- أحكام قراءة القرآن الكريم، المؤلف: شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري، ضبط نصه وعلق عليه: محمد طلحه بلال منيار، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية.
- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، المؤلف: الدكتور مساعد ابن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٢٣هـ.
- البرهان في تجويد القرآن، ويليه رسالة في فضائل القرآن، تأليف الأستاذ محمد الصادق قمحاوي، الناشر: المكتبة الثقافية - بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي، المتوفى سنة: ٧٩٤هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات)، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧ م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، المتوفى سنة: ١٢٠٥ هـ، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث - التدوين التاريخي - الفقه - العقائد)، المؤلف: الدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى - د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- التذكرة في القراءات الثمان، المؤلف: طاهر بن عبد المنعم بن غلبون أبو الحسن، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية، حرره: الدكتور عبد العزيز ابن عبد الفتاح قاري، رئيس لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية.
- التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، تحقيق: محمد موسى الشريف، طبعة الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ.

• التمهيد في علم التجويد، المؤلف: الإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، المؤلف: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، المتوفى سنة: ١١١٨هـ، المحقق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

• الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

• جمال القراء وكمال الإقراء، تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة أبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

• الخطيب البغدادي، مؤرخ بغداد ومحدثها، تأليف: الدكتور يوسف ابن رشيد العش، الناشر: المكتبة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

- دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ابن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، المتوفى سنة: ٤٧١هـ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الرحلة العياشية، المؤلف: عبد الله بن محمد العياشي، حققها وقدم لها: د. سعيد الفاضلي، ود. سليمان القرشي، الناشر: دار السويدي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ٢٠٠٦م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠١-١٤٠٤هـ - ١٩٨١-١٩٨٤م.
- شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، المتوفى سنة: ٦٤٣هـ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القراء وحسن الأداء،

المؤلف: الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: غازي بن بنيدر العمري.

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد

الجوهري الفارابي، المتوفى سنة: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

• الصناعتين: الكتابة والشعر، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله ابن

سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، المتوفى: نحو ٣٩٥هـ، المحقق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت، سنة النشر: ١٤١٩ هـ.

• علل الوقوف، المؤلف: الإمام أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي،

دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

• غاية المرید في علم التجويد، المؤلف: عطية قابل نصر، الطبعة: الرابعة،

سنة النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

• غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن

الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المتوفى سنة: ٨٣٣هـ، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ: ج. برجستراسر.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المتوفى سنة: ٥٩٧هـ، الناشر: دار البشائر - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، المتوفى سنة: ٤٣٨هـ، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، المؤلف: محمد بن علي بن يالوشه، طبعة رابعة بالمطبعة التونسية بسوق البلاط، سنة النشر: ١٣٧٥ هـ - ١٩٣٨ م.
- القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة: ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، سنة النشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- القطع والائتناف، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

• قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، المؤلف: الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، سنة النشر: ١٤١٠هـ.

• كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المتوفى سنة: ٨١٦هـ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

• الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ: سيويه، المتوفى سنة: ١٨٠هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، المتوفى سنة: ١٠٦٧ هـ، تقديم: شهاب الدين النجفي المرعشي، الناشر: مطبعة المعارف، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١م.

• كنوز أطف البرهان في رموز أوقاف القرآن، المؤلف: الشيخ محمد صادق الهندي.

• لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، المتوفى سنة: ٧١١هـ، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤١٤ هـ.

• لطائف الإشارات لفنون القراءات، المؤلف: الإمام أبي العباس أحمد ابن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المتوفى سنة: ٩٢٣هـ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة النشر: ١٤٣٤ هـ.

• مبادئ معرفة الوقوف، نظم الشيخ محمد بن عبد الحميد بن عبد القادر البغدادي، الشهير بـ: الحكيم زادة، دراسة وتحقيق وشرح: د. محمد بن إبراهيم فاضل المشهداني، منشور في: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الرابع والثلاثون، ذو الحجة ١٤٢ هـ، ديسمبر ٢٠٠٧ م.

• متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، للإمام ابن الجزري، بشرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، المعروف بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة، المطبعة السعيدية.

• مجمل اللغة، المؤلف: أحمد ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبوالحسين، المتوفى سنة: ٣٩٥هـ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ -

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق ابن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المتوفى سنة: ٥٤٢هـ، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ.

• المحرر في علوم القرآن، المؤلف: الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

• مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن عبد القادر الحنفي الرازي، المتوفى سنة: ٦٦٦هـ، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، سنة النشر: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

• المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة، وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين، وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين، المؤلف: أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، للعام الدراسي: ١٤٢٣ هـ، دراسة وتحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي.

• المصحف التركي، بخط: حامد الآمدي، وإشراف الأستاذ: مروان سوار.

- معالم الإهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، المؤلف: فضيلة الشيخ الإمام محمود خليل الحصري، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، المتوفى سنة: ٣١١هـ، المحقق: عبد الجليل عبده شليبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، المؤلف: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، المتوفى سنة: ٦٢٦هـ، راجعته: وزارة المعارف العمومية المصرية، الناشر: مطبوعات دار المأمون، مصر، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المتوفى سنة: ٣٩٥هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المتوفى سنة: ٧٦١هـ.

المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، سنة النشر: ١٩٨٥ م.

• مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، المؤلف: أحمد ابن مصطفى الشهير بـ: طاش كبرى زاده، تحقيق: كامل بكري، وعبد الوهاب أبوالنور، الناشر: دار الكتب الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.

• مفتاح العلوم، المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، المتوفى سنة: ٦٢٦هـ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

• مقالة (كلا) وما جاء منها في كتاب الله، لـ ابن فارس، نسخها وصححها وشاها ببعض التعليقات، عبد العزيز الميمني الراجكوتي.

• مقدمة تحقيق المكتفى في الوقف والابتداء، المؤلف: عثمان بن سعيد ابن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المتوفى سنة: ٤٤٤هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

• مقدمة في الوقف والابتداء، بحث منشور في مجلة الرافدين، (العدد الثامن - سنة: ١٩٧٧ م)، للدكتور أحمد خطاب.

• المقصد لتلخيص ما في المرشد، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، المتوفى سنة: ٩٢٦هـ، بهامش: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، المتوفى: نحو ١١٠٠هـ، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

• المكتفى في الوقف والابتداء، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المتوفى سنة: ٤٤٤هـ، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، المؤلف: ملا علي القاري، تحقيق: أسامة عطايا، الناشر: دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق - سوريا، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

• الموجز في شرح أداء القراء السبعة، المؤلف: أبي علي الأهوازي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي، سنة النشر: ١٤٣٠هـ.

• النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المتوفى سنة: ٨٣٣هـ، المحقق: علي محمد الضباع، المتوفى سنة: ١٣٨٠هـ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب

العلمية].

• نظام الأداء في الوقف والابتداء، المؤلف: أبو الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطحان، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

• نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، المؤلف: الشيخ محمد مكي نصر الجريسي، ضبطها وصححها وخرج آياتها: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.

• الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، المؤلف: الإمام أبو العلاء الحسن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق: سليمان بن حمد ابن علي الصقري، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إشراف الدكتور عبد العزيز إسماعيل.

• هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المؤلف: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، الناشر: مكتبة طيبة - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.

• وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، المؤلف: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

• الوقف على كلا وبلى في القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حسين نصار، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

• الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، المؤلف: الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيميد، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، سنة النشر: ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

• الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، المؤلف: أبو جعفر، محمد ابن سعدان الكوفي الضير، تحقيق وشرح: الأستاذ. أبو بشر، محمد خليل الزروق، راجعه وقدم له: الدكتور عز الدين بن رغبة، الناشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

• الوقف والابتداء في كتاب الله، المؤلف: أبو القاسم يوسف بن علي ابن جبارة الهذلي، دراسة وتحقيق: د. عمار أمين الددو، مجلة الشريعة والقانون، السنة الثانية والعشرون، العدد الرابع والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ - إبريل ٢٠٠٨ م.

• وقوف القرآن وأثرها في التفسير: دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمتعاق والممنوع، تأليف: الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة النشر: ١٤٣١ هـ.

الفهرس

فهرس الموضوعات





فهرس الموضوعات



| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ١٠ | إهداء..... |
| ١٢ | تقديم..... |
| ١٦ | خطة الدراسة..... |
| ٢٠ | الفصل الأول: تعريف علم الوقف والابتداء..... |
| ٢٢ | تعريف الوقف لغة واصطلاحًا..... |
| ٣١ | تعريف الابتداء لغة واصطلاحًا..... |
| ٣٧ | الفرق بين الوقف والقطع والسكت..... |
| ٤٥ | تعريف علم الوقف والابتداء..... |
| ٥٠ | الفصل الثاني: أهمية معرفة علم الوقف والابتداء وحكم تعلمه.... |
| ٥٢ | أهمية معرفة علم الوقف والابتداء..... |
| ٦٣ | حكم تعلم الوقف والابتداء..... |
| ٧١ | أسباب العزوف عن تعلم الوقف والابتداء..... |

- ٧٨ الفصل الثالث: نشأة علم الوقف والابتداء والتصنيف فيه.....
- ٨٠ نشأة علم الوقف والابتداء.....
- ٩٧ أهم المصنفات في علم الوقف والابتداء.....
- ١١٤ الفصل الرابع: علاقة علم الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى.....
- ١١٨ علاقة علم الوقف بعلم التفسير.....
- ١٢٤ علاقة علم الوقف بعلم النحو.....
- ١٢٩ علاقة علم الوقف بعلم القراءات.....
- ١٣٧ علاقة علم الوقف بعلم العقيدة.....
- ١٤٥ علاقة علم الوقف بعلم الفقه.....
- ١٤٩ علاقة علم الوقف بعلم البلاغة.....
- ١٥٤ الفصل الخامس: أقسام الوقف والابتداء.....
- ١٥٦ أقسام الوقف من حيث حال الواقف.....
- ١٦٥ أقسام الوقف باعتبار محل الوقف.....
- ١٨٠ أقسام الابتداء.....
- ١٨٦ الفصل السادس: أقسام الوقف الاختياري.....
- ١٨٨ الوقف التام.....
- ٢٠٤ الوقف الكافي.....
- ٢١٧ الوقف الحسن.....

| | |
|-----|---|
| ٢٢٧ | الوقف القبيح..... |
| ٢٤١ | الفصل السابع: ذكر أنواع أخرى للوقوف..... |
| ٢٤٣ | وقف السنة..... |
| ٢٥٢ | الكلام عن بعض وقوف السجاوندي..... |
| ٢٥٤ | الوقف اللازم..... |
| ٢٥٨ | الوقف المطلق..... |
| ٢٦٠ | الوقف الجائز..... |
| ٢٦٢ | الوقف المجوز لوجه..... |
| ٢٦٤ | الوقف المرخص ضرورة..... |
| ٢٦٦ | ما لا يجوز الوقف عليه - الوقف الممنوع..... |
| ٢٧٣ | الوقف الصالح..... |
| ٢٧٥ | الوقف المفهوم..... |
| ٢٧٨ | وقف المعانقة..... |
| ٢٨٦ | الفصل الثامن: الوقف على كلا وبلى ونعم..... |
| ٢٨٨ | الوقف على كلا..... |
| ٣٠٢ | الوقف على بلى..... |
| ٣٠٩ | الوقف على نعم..... |
| ٣١٢ | الفصل التاسع: تنمات في الوقف والابتداء..... |

| | |
|-----|---|
| ٣١٤ | مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي..... |
| ٣٢٤ | مناهج القراء في تحديد مواضع الوقف..... |
| ٣٣٢ | علامات الوقف..... |
| ٣٤١ | شبهات حول الوقف..... |
| ٣٤٦ | الخاتمة..... |
| ٣٥٠ | قائمة المراجع..... |
| ٣٦٨ | فهرس الموضوعات..... |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ